الأمم المتحدة

A/61/PV.17

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون
الجلسة العامة **١٧**
الجمعة، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد منسه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جزر سليمان.

اصطُحب السيد منسه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان إلى المنصة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يسرني أن أرحب بدولة السيد منسه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سوغافاري (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): أنقل إليكم تحيات حارة من حكومة جزر سليمان ومن شعبها. واسمحي لي، سيدتي، بأن أستهل كلامي بأن أوجه إليك أحر التهانئ وأصدقها لانتخابك رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وجزر سليمان على ثقة بأنه، بفضل قيادتك وإرشادك وخدماتك للعالم، سيؤتي عملنا لتحقيق السلم العالمي والتقدم والازدهار أُكله. ويؤكد وفدي لك تعاوننا وتأييدنا أثناء فترة ولايتك.

وتود جزر سليمان أيضا أن تغتنم هذه الفرصة للثناء على سلفكم، معالي السيد يان إلياسون، وزير خارجية السويد الذي يتمتع بمهارات مثيرة للإعجاب، وتولى قيادتنا على طريق تحقيقنا لعدة مبادرات إصلاحية بعد مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في العام الماضي، وخاصة إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، وإطلاق الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، واعتماد القرار بشأن التنمية وإصلاح الإدارة واستعراض ولاية الأمانة العامة والإعلان المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وسيكون تقصيرا مني إن لم أشكر أميننا العام، معالي السيد كوفي عنان، على خدماته الجليلة التي قدمها لهذه المؤسسة. لقد كان دوما محفّزا على التغيير وتميز بالجمع بين القيادة والرؤية والمبادرة والصبر والاحترام والمثابرة والإيمان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-53321 (A)

بهذه المؤسسة. وتواصل جزر سليمان دعمها له ولموظفي الأمانة العامة. ونتمنى للأمين العام كل التوفيق في مساعيه في المستقبل ونشكره خالص الشكر على ما قدمه من خدمات لهذه المنظمة.

وتود جزر سليمان أيضا أن تضم صوتها إلى أصوات الآخرين في الترحيب الحار بأحدث عضو، جمهورية الجبل الأسود، التي انضمت إلى أسرة الأمم المتحدة في حزيران/يونيه من هذا العام. ونتمنى للدولة الجديدة كل النجاح ونتطلع إلى التعاون معها لما فيه خير عالمنا المشترك.

تبقى الديمقراطية هي الركن الأساسي الذي يقوم عليه النظام السياسي في جزر سليمان. وقد تسلمت حكومتي زمام السلطة منذ أربعة أشهر، بعد عملية الانتخابات السابعة في بلدنا منذ حصوله على استقلاله السياسي قبل ٢٨ عاما. وكان من حسن حظنا أن قامت شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة بمراقبة وتنسيق المراقبين الدوليين الذين أشرفوا على الانتخابات. ورغم التقييم الإيجابي الذي أصدره المراقبون الدوليون، انتكس الوضع بعض الشيء خلال الجزء الثاني من الاقتراع، مما أدى إلى وقوع أحداث شغب استمرت ثلاثة أيام. وجزر سليمان تعتبر ذلك الحادث منبها من الغفلة يحث على عمل المزيد لتنمية سكانها الذين يتزايد عددهم. ويسرني أن أقول إن ذلك الحادث أصبح وراءنا الآن بعد استعادة الاستقرار وتشكيل لجنة للتحقيق في هذه المسألة.

وتود جزر سليمان أن تتقدم بالشكر إلى كل الذين شاركوا في برنامج مراقبة الانتخابات، بما في ذلك الكمنولث، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، وأستراليا ونيوزيلندا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد مضت حكومتي قدما واستنّت بعض القوانين الخاصة بالتراهة، الأمر الذي سيعزز تطوير النظام الحزبي في جزر سليمان ويحقق الاستقرار السياسي اللازم.

وعلى غرار كثير من الديمقراطيات الفتية، تواجه جزر سليمان التحدي والاختبار. والإدارة الرشيدة باهظة التكلفة ولا بد من دعمها كيما تزدهر. وينبغي أن تكون الأيديولوجيا السياسية للجميع وليس لمن يستطيعون دفع الثمن وحسب.

وبعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان، التي تترأسها أستراليا وتدعمها نيوزيلندا وكل بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ، قد أنهت لتوها عامها الثالث. وجددت حكومتي ولاية بعثة المساعدة الإقليمية إثني عشر شهرا، نظرا لنجاح البعثة في تحويل البلد من دولة هشة إلى دولة مستقرة. وتُجري جزر سليمان حاليا استعراضا شاملا للبعثة، سعيا إلى تعزيز الشراكة القائمة بغرض توسيع نطاق البعثة ودورها، بحيث تتمكن من انتهاج أسلوب أكثر توجها صوب التنمية.

يتطلب موضوع هذه الدورة ”تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية“ تجديد الالتزام بالشراكات القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛ وهو فرصة لإعادة ترتيب الفجوة بين الشمال والجنوب وسدّها، بنظام متعدد الأطراف ومعزز.

وقبل أسبوع واحد تحديدا، اجتمع زهاء ربع أكثر أعضاء الأمم المتحدة ضعفا، أي أقل البلدان نموا، هنا في هذه الجمعية، لاستعراض برنامج عمل بروكسل. ولهذه البلدان احتياجات خاصة تقتضي اهتماما خاصا. ومع ترحيبنا بالإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل، فليس الإعلان هو ما ينفذ برنامج عمل بروكسل، وإنما عملنا، مع وفائنا بالتزاماتنا وتعهداتنا الدولية.

وجزر سليمان بلد يضم تجمعات صغيرة، تنتشر في تسعمائة جزيرة. ولا يمكن تحقيق تنمية مستدامة لجزر سليمان إلا بشراكة عالمية، توجه التنمية فيها إلى المجتمعات المحلية الريفية. ويجب أن يتسم هذا النهج بطابع الاستعجال وأن يكون هدفه المشترك تمكين سكان الريف من استغلال مواردهم من خلال نقل أنواع التكنولوجيا الملائمة، فيحققون بذلك تطلعاتهم الاقتصادية.

إن شكل العلاقات الدولية ومستقبلها يتوقف على كيفية إدارتنا للتغيير. إذ قال تشارلز دارون: البقاء لا يُكتب لأقوى الأنواع ولا لأذكاها، بل لأكثر الأنواع تجاوبا مع التطور.

ويسرني أن ألاحظ أن الأمم المتحدة تنظر، هذه السنة، في تكثيف حضورها في منطقة المحيط الهادئ. وهذا النهج يعزز علاقات الأمم المتحدة بأعضائها. وفي هذا الصدد، تتطلع جزر سليمان إلى تنفيذ اقتراح رفع مستوى المكتب الفرعي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هنيارا ليصبح مكتبا قُطريا.

وتلاحظ جزر سليمان أن الجزء الأول من الوثيقة الختامية التي صدرت عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ يتضمن كلاما عن التنمية الريفية والزراعية. ويشجع وفدي وجود مشروع مقترح، مشترك بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، لتعزيز نظام حكم مقاطعات جزر سليمان والاستثمار في البنى التحتية للمقاطعات وفي قطاع اتصالاتها. ومن مزايا هذا المشروع أنه يعزز كل المبادئ الديمقراطية ويقرّب الحكومة من شعبها. وحكومتي على استعداد لدعم هذا المشروع الجدير بالاهتمام بكل وسيلة. وتدعو جزر سليمان جميع الشركاء إلى الإسهام فيه وإلى تحسين معيشة شعب عانى من طول الإهمال لاحتياجاته.

وتتابع جزر سليمان بقلق التطورات المستجدة في الشرق الأوسط، ولا سيما في العراق ولبنان وفلسطين. ومن المؤسف أن يرى المرء آباء يدفنون أبناءهم بسبب صراع يُزهق فيه من أرواح الأطفال أكثر مما يزهق من الجنود. وتؤيد جزر سليمان ملاحظة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، يان إيغلاند، أن هناك خطأ ما. وفي ظل ظروف عصيبة كهذه، يجب أن نتحلى بالقوة اللازمة ليثق بعضنا ببعض ولنعمل بلا كلل للتوصل إلى حل لهذه الأزمة تتوفر له مقومات الاستمرار والدوام. والعالم يتطلع إلى هذه المنظمة لإيجاد حل، ويجب ألا نخذله. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كنا مستعدين لاتباع نهج كلّي في التماسنا لحل دائم لمسألة الشرق الأوسط، بتضافر جهود كل الأطراف في المنطقة والعمل بروح ميثاق الأمم المتحدة من خلال الحوار والتشاور.

أما بالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، فعلى حد تعبير أميننا العام ”لن يكون أي إصلاح للأمم المتحدة كاملا بدون إصلاح مجلس الأمن“ (A/61/1، الفقرة ١٦١). لقد آن الأوان لتحقيق التوازن بين الإصلاحات الجارية وإصلاح مجلس الأمن. وفشل المجلس في العمل من أجل احتواء بعض الصراعات – لأسباب سياسية شتى – يدعو إلى التشكك في فعاليته، بالنظر إلى مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. ولا يتيسر لأشد أعضاء المنظمة ضعفا ترف الانتظار، لأن الصراعات الواقعة والصراعات المحتمل وقوعها قد تترسخ جذورها. وقد تم فعلا إنفاق أكثر من ٥ بلايين دولار على بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي أموال كان من الأفضل أن تنفق على التنمية.

لا يمكننا أن نجعل المجلس ذا طابع تمثيلي حقيقي وأكثر مساءلة أمام أعضاء المنظمة إلا بزيادة عدد أعضاء المجلس وتزويده بأساليب عمل محسنة. وجزر سليمان تحبذ

رؤية بلدان كاليابان وألمانيا أعضاء دائمين، إلى جانب دول كبرى ناشئة كالهند والبرازيل.

أما بالنسبة لمسألة تمثيل تايوان، فإن الرفض المستمر من قبل هذه المنظمة على مدى الأعوام الـ ١٣ الماضية للبحث في مسألة تمثيل ٢٣ مليون نسمة بتايوان في الأمم المتحدة هو مدعاة قلق بالغ. وهذا يوجد ثغرة مؤسسية في منظمة، يفترض فينا جميعا المساواة في كنفها. ويود وفدي أن يسجل خيبة أمله لأنه حُرِم، في الأسبوع الماضي، حتى من حقه في مناقشة هذه المسألة. وترى جزر سليمان أن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه لا تزال تُنتهك في هذا المجال. لقد آن لهذه المؤسسة أن تعمل وفقا للقواعد التي تحكم تصرفات الدول الأعضاء وسلوكها، ولأن تجري مناقشة نزيهة بشأن هذه المسألة. وتجدد جزر سليمان نداءها للأمم المتحدة لكي تعترف بحق الـ ٢٣ مليون نسمة سكان تايوان في أن يمثلوا في الأمم المتحدة. ويساور جزر سليمان القلق أيضا إزاء المخاطر التي تهدد الأمن في مضيق تايوان. ويدعو وفدي جميع الدول الأعضاء إلى التمييز بين مصالحنا الجماعية لصون السلم من المصالح الضيقة التي تعرض السلام للخطر. وتدعو جزر سليمان كذلك الأمم المتحدة، وهي الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، إلى أن تقوم بوساطة وتعمل مع جمهورية الصين الشعبية وتايوان وغيرهما من الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى حل دائم لهذه المسألة.

وهذا العام سوف ننتخب الأمين العام الجديد. وجزر سليمان عضو المجموعة الآسيوية، تود أن ترى أمينا عاما يهتم بمنطقتنا دون الإقليمية. فطوال ٢٨ عاما، منذ أن انضمت جزر سليمان إلى هذه المؤسسة الموقرة، لم يقم أي أمين عام يوما بزيارة ذلك الجزء من العالم الذي ننتمي إليه. وحبذا لو تعاون أميننا العام القادم تعاونا أوثق مع الدول الأعضاء، الواقعة على الجانب الآخر من الكرة الأرضية.

وفيما يتعلق بموضوع الإرهاب، فإن جزر سليمان تكرر مجددا إدانتها لجميع أشكاله، أيا كانت أشكاله أو مظاهره، ومتى وأينما ارتكب. وتسلط الإعتداءات التي وقعت مؤخرا في الهند وفي أنحاء مختلفة من العالم الضوء على كون الإرهاب لا يزال خطرا يهدد الجميع. وتتطلع جزر سليمان إلى التعجيل بإبرام الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب، ويسرها بدء المحادثات بين لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والدول الأعضاء – بما في ذلك بلدان منطقة المحيط الهادئ. وأملنا أن تتناول المشاورات الثغرات القائمة في الآليات الوطنية وأن يكون هناك، كلما أمكن نهج إقليمي لتناول هذه المسائل. ويسرني أن أبلغكم أن جزر سليمان تتوقع، بمساعدة نيوزيلندا، الوفاء ببعض التزاماتها خلال عام ٢٠٠٧ للإبلاغ عن مكافحة الإرهاب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شيديا وسيكو (زمبابوي).

في مؤتمر القمة العالمي المنعقد في العام الماضي، اتفق ١٧٠ من رؤساء دولنا وحكوماتنا على تأمين أكبر مشاركة ممكنة للبلدان النامية، وخاصة لأقل البلدان نموا، في النظام العالمي. ولا يزال عدم الاتفاق في جولة الدوحة يضر بالبلدان الجزرية الصغيرة ذات اقتصادات الأسواق المفتوحة، كاقتصاد جزر سليمان. نرجو أن تتوفر الإرادة السياسية الكافية لتسوية الخلافات القائمة وضمان قيام نظام تجاري عالمي مفتوح ومتعدد الأطراف، له قواعده، وغير تمييزي ومنصف.

ولا تزال جزر سليمان تستفيد من التعاون بين الشمال والجنوب لاستدامة نموها. وعلينا أيضا أن نواصل العمل على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. ويسرني أن أشير إلى أن بلدانا نامية، مثل بابوا غينيا الجديدة، قدمت المساعدة اللازمة في مجال التعليم والأمن. وتولي حكومتي اهتماما أوثق لمصادر الطاقة المتجددة بمساعدة من الهند وتايوان وإندونيسيا. وأملنا معقود على أن يتم، بتعاون شركائنا جميعا، نقل أنواع التكنولوجيا الملائمة إلينا، بحيث

تتمكن المجتمعات المحلية من الانتفاع بالطاقة الحديثة بأثمان معقولة. وفي هذا الصدد، يستطيع صندوق البيئة العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة النظر في تسهيل مبادرات كهذه. وتود جزر سليمان أن تتقدم بالشكر إلى الهند وتايوان وإندونيسيا والصين وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتمكينها خبراء من جزر المحيط الهادئ من الاجتماع والعمل في هذه البرامج.

ومنذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، برز إلى حيز الوجود عدد من الفرص التنموية. وفي جملة أمور، اعتمد إعلان بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتود جزر سليمان أن ترى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا يقدم مجموعة خدمات كاملة إلى منطقة المحيط الهادئ، تتراوح من التوعية إلى العلاج. فالأقل كلفة أن نستثمر في مشكلة صغيرة بدلا من مواجهة وباء بلغ أشده. وتحبذ جزر سليمان أن يعيد الصندوق العالمي النظر في المشروع الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، المقدّم في الدورة الستين.

وتلاحظ جزر سليمان بأسف أن مؤتمر الاستعراض الخمسي الذي عقد مؤخرا لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعتمد سنة ٢٠٠١، لم يتفق على وثيقة ختامية. وجزر سليمان ما فتئت تؤمن بأن السبب الجذري لثقافة البندقية الناشئة إنما يتصل بالتنمية. وينبغي لهذه المؤتمرات أن تركز، في مرحلة من مراحلها، تركيزا أكبر على تناول مسائل الفقر داخل البلدان الضعيفة، التي يحتمل أن تبرز فيها ثقافة البندقية، وذلك في جهد عالمي يرمي إلى معالجة هذه المسألة لحسمها نهائيا.

أما بالنسبة لمسألة الهجرة الدولية، التي طرحت في الاجتماع الرفيع المستوى المنعقد في الأسبوع الماضي، فتواصل جزر سليمان مع جاراتها السعي إلى تهيئة فرص لإدارة الهجرة القصيرة الأجل لليد العاملة، في نطاق منطقتها دون الإقليمية وعالميا. ومع أنه لم يتم التوصل إلى شيء عملي، فقد أتاحت لنا المناقشة الإقليمية أن نتفهم بصورة أفضل موقف الدول المستقبلة والمرجو أن يتيسر لنا العمل معا لإقامة توازن متفق عليه. وترى جزر سليمان أن عامل الجذب من الجنوب إلى الشمال طبيعي ويفيد كعامل ربح مشترك للجنوب الذي يقدم القوة العاملة اللازمة لاقتصادات الشمال المزدهرة، مع إفادة الجنوب ماليا في الوقت ذاته.

والأمم المتحدة تتيح للدول الأعضاء فرصا لأن تصبح مواطنين عالميين مسؤولين. وتود جزر سليمان أن ترى إتمام إجراءات التوظيف في البعثات على صعيد قطري. وننظر جديا أيضا في المشاركة في بعض بعثات الأمم المتحدة للشرطة المدنية.

وأخيرا، تمثل الأمم المتحدة، بعد أن يتم إصلاحها وتعزيزها، أفضل أمل لنا في مستقبل أفضل وتكرر جزر سليمان التزامها بالعمل في إطار التعاون الدولي، لمواجهة تحديات العصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جزر سليمان على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب الأونرابل فتسه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان إلى خارج القاعة.

خطاب السيد ريدلي كيليون، نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

اصطُحب السيد ريدلي كيليون، نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا المتحدة إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أرحب بفخامة السيد ريدلي كيليون، نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كيليون (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف والامتنان أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، وإذ أفعل ذلك، فإنني أنضم إلى الأعضاء الآخرين في تهنئتكم، السيدة الرئيسة، على رئاستكم التاريخية لهذه الهيئة. واسمحوا لي أن أؤكد لكم دعم بلدي الكامل. وإننا لعلى ثقة بأن المنظمة تحت قيادتكم سيتم توجيهها بأمان عبر التحديات التي تنتظرها. وأود كذلك أن أحيي سلفكم، السيد يان إلياسون على تفانيه وقيادته خلال العام الماضي.

منذ فترة قصيرة، فقدت بلدان جزر المحيط الهادئ أحد قادتها. وولايات ميكرونيزيا الموحدة تشعر بالحزن العميق لوفاة الملك توبو الرابع عاهل مملكة تونغا. ونعبر عن تعازينا الحارة لشعب وقادة تونغا خلال فترة الحداد الوطني ونتمنى لهم كل الخير أثناء فترة انتقالهم إلى قيادة جديدة.

إننا نعي تماما ما تبقى من مهام جسام في تنفيذ الإجراءات لإصلاح المنظمة، ولكننا نشعر بالارتياح إزاء الإنجازات الهامة التي تحققت حتى الآن منذ اعتماد الوثيقة الختامية للقمة العالمية المنعقدة في العام الماضي. فقد قطعت الأمم المتحدة أشواطا كبيرة فيما يتعلق، على سبيل المثال، بإنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام واتخاذ قرارات بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية.

وينبغي أن يبقى إصلاح مجلس الأمن على رأس الأولويات بين بنود جدول الأعمال. ويود بلدي أن يعيد تأكيد موقفه الذي عبرنا عنه في الأعوام الماضية. إننا نؤيد إعادة هيكلة مجلس الأمن لكي يعبر عن الواقع الحالي للمجتمع الدولي. ولكي يكون المجلس فعالا وعمله ذا مغزى، ينبغي تحسين أساليب عمله وزيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين. ويجب أن نعطي قوة دفع جديدة لعملية الإصلاح وأن نسعى بعقل متفتح إلى إيجاد وسائل جديدة لتحقيق الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ مثل بلدي، والمعترف بها بوصفها أضعف البلدان، سوف تستفيد من أمم متحدة فعالة وذات أهمية. ولهذا السبب، فإننا نعلق آمالا كبيرة على الإصلاحات الهامة. ونأمل بأن تُيسِّر هذه الإصلاحات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الالتزامات المعترف بها دوليا والتي لا يمكننا أن نحققها بوسائلنا وحدها بالرغم من توفر أحسن النوايا وبذل أقصى الجهود.

وعليه، فإننا سعداء وممتنون لقرار إنشاء مكاتب إضافية للأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ بما في ذلك في بلدي. وفي السياق العام لإصلاح المنظمة، سيكون وجود هذه المكاتب ذا فائدة متبادلة للأمم المتحدة ولشعوبنا من نواح عديدة، بما في ذلك التنسيق الفعال في إيصال المساعدات والخدمات التي نحن بأمس الحاجة إليها.

وبلدي الذي يملك منطقة اقتصادية خالصة كبيرة، يولي أهمية بالغة للتنمية المستدامة وحفظ الموارد البحرية والنظام الإيكولوجي. وتماشيا مع هذه الأولوية، تضافرت جهودنا مع جهود الدول المجاورة في الدعوة إلى وقف اختياري فوري وحظر تام لصيد الأسماك بشباك الجر على قاع البحر. والمنظمة يجب ألا تغض الطرف عن الأنشطة التي تعود بأرباح تجارية على قلة من الناس على حساب سلامة النظام الإيكولوجي الذي يدعم مصادر عيش شعبنا، وبخاصة السكان الذين يعيشون في مناطق يسلم الكثيرون بضعفها.

ونناشد المجتمع الدولي حشد الدعم لوضع حد لصيد الأسماك بشباك الجر على وغيره من الأنشطة المدمرة للبيئة والتي تضر النظام الإيكولوجي البحري.

ومن الثابت لدى الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ وغيره من المنظمات العلمية المعتبرة أن مناخ الأرض يتعرض لتغيرات سلبية بسبب الاقتصاد القائم على الكربون وانبعاث غازات الدفيئة. وقد شهدنا خلال هذا العقد بالذات تدميرا لم يسبق له مثيل بسبب الظواهر الجوية العنيفة. وهناك ارتباط مباشر بين زيادة حجم وشدة ووتيرة العواصف والأعاصير المدارية وغيرها من الكوارث الطبيعية، بما فيها ذوبان الأنهار الجليدية وزوالها بشكل لم يسبق له مثيل، وبين الأنشطة الإنسانية. ويستدعي ذلك بكل وضوح وضع نظام معزز لمرحلة ما بعد كيوتو.

وولايات ميكرونيزيا الموحدة، كدولة جزرية مكونة في معظمها من جزر صغيرة منخفضة وتضم مناطق ساحلية واسعة، فهي عرضة للأثر السلبي لتغيير المناخ. وبحكم تعرضها لظواهر مناخية حادة، فإن مصادر معيشتنا وتقاليدنا كشعب جزري – وفي الواقع حضارتنا برمتها – تتعرض لتهديدات أخطر من أي وقت مضى.

ومن المفارقات المحزنة أن أقلنا إسهاما في أسباب تغيير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر هم أول من يتحمل العواقب. وفي مواجهة هذا الواقع، ستواصل ميكرونيزيا الدعوة من أجل اتخاذ تدابير عالمية متضافرة لتخفيف الآثار السلبية لتغيير المناخ، آخذين بعين الاعتبار مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن التفاضلية أيضا.

وفي حين أن تدابير التكيف تتطلب إجراءات وطنية، لا بد من تطبيق مبدأ ”الملوث يدفع“. ولذلك، ينبغي للملوثين أن يتحملوا تكاليف التكيف، وبخاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتبقى التنمية المستدامة على رأس أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل ميكرونيزيا، ولكن لا يمكننا أن نحققها وحدنا. وما زالت تنميتنا بحاجة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف على حد سواء. ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها لا تكفي. والمقترحات التي يجري تداولها بشأن الاستثمار المباشر الأجنبي والشراكات الإنمائية الفعالة، من بين مقترحات أخرى، ينبغي أن تترجم إلى إجراءات ملموسة لكونها عنصر حيوي في التنمية المستدامة.

وما زالت الدول الجزرية الصغيرة النامية تعلق آمالها على استراتيجية موريشيوس كمخطط لتنميتها المستدامة. ولكن ما نفع الاستراتيجية إذا لم يتوفر الدعم اللازم لتنفيذها؟ ومن واجب المجتمع الدولي أن يوفر هذا الدعم الذي يشمل تسهيل وتحسين الوصول إلى الموارد المتاحة، وأن يخصص موارد مالية مكرسة كلما أمكن،. ولكي تصبح استراتيجية موريشيوس فعالة وذات أهمية، يجب أن تدمج مراعاتها في كل عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ.

وبالإضافة إلى استراتيجية موريشيوس، فإننا ندعم مبادئ مجتمع المعلومات ومجتمع الديمقراطيات كعنصرين حيويين في تقدمنا الوطني. ونسعى بصفة خاصة للحصول على المساعدة في صياغة خطتنا الوطنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي إمكانية الاتصال السريع بشبكة الإنترنت، ونعتقد أن ذلك سيساعدنا في التغلب على العقبات التي تعترض تنميتنا والمترتبة على وضعنا الجغرافي كبلد جزري.

ويشكل الاعتماد على الوقود الأحفوري عقبة أمام التنمية المستدامة في بلدي. ومن أجل الحد من آثار تلك العقبة وتجنب استدامة الاقتصاد الذي يعتمد على الكربون،

أعطت حكومة بلدي أولوية للطاقة المتجددة طريقا نحو المستقبل. ولذا، أكرر النداء الذي وجهه العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها بلدي، من أجل تسريع الجهود لتطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية واستخدامها وتوزيعها. وما زلنا نتطلع إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك شركاؤنا الإنمائيون، من أجل المساعدة في كفالة نقل هذه التكنولوجيات وإعدادها للتشغيل بشكل فعال.

إن الإرهاب يؤثر على جميع البلدان كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة. وميكرونيزيا تدين بأشد العبارات الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. فقتل الأبرياء ليس له ما يبرره على الإطلاق، أيا ما كانت المظالم.

ولذلك، فإننا ندعو الأمم المتحدة مرة أخرى إلى القيام بكل جهد ممكن لمنع الإرهاب والحد من أسبابه الجذرية. وإن كنا نبذل قصارى جهدنا للوفاء بمسؤولياتنا والتزاماتنا وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، فإننا نحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي لتنفيذ تلك القرارات بمزيد من الفعالية ومواصلة الكفاح ضد هذه الآفة.

وبتلك الروح، نود أن نشيد بالجهود التي تمخضت عن وقف إطلاق النار الأخير في لبنان. ونأمل أن يفضي وقف إطلاق النار إلى سلام دائم للشعبين الإسرائيلي واللبناني. كما نأمل أن يؤدي البناء على قوة الدفع تلك إلى حل الصراع بين إسرائيل وفلسطين. ويحق للشعب الإسرائيلي أن يعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها وبدون خوف من الإرهاب. ويحق للشعب الفلسطيني أن تكون له دولته وأن يتعايش بسلام مع جيرانه.

وميكرونيزيا تشعر بالقلق إزاء المخاطر الناجمة عن انتشار الأسلحة النووية على الاستقرار الإقليمي والسلام والأمن الدوليين. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة جهوده للتصدي لهذه المشكلة.

وفي الختام، أود أن أحيي الأمين العام المنتهية ولايته، معالي السيد كوفي عنان، على قيادته المتميزة وعلى عقود من التفاني في خدمة المنظمة. وبلدي يعرب له عن الامتنان وأطيب التمنيات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد ريدلي كيليون، نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد عبد الله غول، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية تركيا.

السيد غول (تركيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أهنئ رئيسة الجمعية العامة تهنئة حارة. ومع أن تمكين المرأة ظل لعهد طويل من أولويات الأمم المتحدة، فقد مضى زهاء ٤٠ عاما منذ آخر مرة تولت فيها امرأة رئاسة الجمعية العامة. وبالتالي، فإننا نشعر بالارتياح لانتخابها. ونتمنى لها كل النجاح.

كما أود أن أعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة في دورتها الستين، معالي السيد يان إلياسون. إن الوثيقة الختامية للقمة العالمية (القرار ١/٦٠)، التي تصدت لتحديات عصرنا كانت نتاجا مشتركا لعملنا ولجهوده الحثيثة. وقد مكنتنا توجيهاته السديدة من المضي قدما بشأن القضايا الملحة المتعلقة بالإصلاح. وكانت لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب هي السمات المميزة لجهوده.

ومن دواعي سعادتي الغامرة أيضا أن أحيي بحرارة الأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي سيبقى اسمه مصدر إلهام لنا كلما تذكرنا تفانيه من أجل السلام والاستقرار العالميين وجهوده الدؤوبة من أجل الإصلاح.

لقد وضعت الأعمال القتالية والتدمير السافر في لبنان الإيمان بالأمم المتحدة أمام اختبار صعب. وفي النهاية، تجلى عزم الدول الأعضاء. وقد انخرطت تركيا منذ البداية في العمل الدبلوماسي النشط وأخذت مكانها في طليعة الجهود الدولية لوقف نزيف الدم. وفي الوقت نفسه، بقينا على اتصال وثيق مع كل أطراف الصراع. وطوال الوقت، قدمنا المساعدات الإنسانية إلى شعب لبنان وساعدنا في الإجلاء السريع لما يناهز ١٠ ٠٠٠ من الرعايا الأجانب.

ونحن أيدنا قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي كان خطوة هامة إلى الأمام. ولكن في ضوء التحديات الكثيرة التي ما زالت قائمة، فإن ذلك كان مجرد خطوة أولى نحو إحلال السلام والاستقرار في المنطقة. وقررنا أن نسهم في تنفيذ القرار الرامي إلى استعادة السيادة السياسية للحكومة اللبنانية.

وعلينا أن نحاول اغتنام الفرصة التي يتيحها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونأمل أن تترجم روح القرار إلى منظور سياسي أوسع للمنطقة برمتها. وينبغي أن تكون الأحداث المأساوية في لبنان قد أكدت من جديد أن أحادية الطرف ليست الجواب وأن استعمال القوة ليس الحل. وبالمثل، كشفت تلك الأحداث أمام أعين الجميع أن قضية فلسطين ما زالت في صميم مشاكل الشرق الأوسط.

وهذه القضية ليست مجرد صراع بين بلدين. إنها مشكلة يدفع الجميع ثمنا باهظا لها – وهي مشكلة ذات آثار هائلة بعيدة المدى على النطاق العالمي. وبالفعل، فإن استمرار هذه المشكلة يستخدم لتبرير التطرف في كل أنحاء العالم. ولذلك، فإن إحراز تقدم نحو سلام دائم في الشرق الأوسط سيكون له أثر إيجابي على مشاكل عديدة أخرى.

وقد لاحظنا أن الكثيرين استخلصوا دروسا مما حدث في لبنان. والآن، في أعقاب تلك المأساة، يوجد مناخ مختلف مؤات لتجديد مبادرة السلام. حان الوقت الآن لإحياء الجهود لوضع عملية السلام في الشرق الأوسط على مسارها الصحيح. ونوجه نداء مخلصا إلى جميع الأطراف وإلى المجتمع الدولي بعدم إهدار تلك الفرصة. وما نحتاجه اليوم هو القيادة القوية العازمة التي تواصل المسيرة نحو السلام بإصرار.

وعلينا ألا ننسى أن الشعور المتنامي بالظلم المتصل بمشكلة الشرق الأوسط يعمق الهوة الثقافية. ولا يمكننا أن نسمح للأحداث في المنطقة أن تقوض آفاق الوئام بين الثقافات الذي نبذل جهودا حثيثة لتحقيقه. ونحن نؤمن بأن تعميق التفاهم بين الثقافات لا غنى عنه من أجل الوئام العالمي. ولهذا السبب بالذات، قرر رئيسا وزراء تركيا وإسبانيا رعاية مبادرة تحالف الحضارات التي أطلقها الأمين العام. والهدف هو التأكيد على العناصر التي توحد مختلف المجتمعات حول إنسانيتنا المشتركة.

وسيقدم الفريق الرفيع المستوى المعني بتحالف الحضارات قريبا تقريرا شاملا إلى الأمين العام يحدد فيه التدابير العملية الملموسة لتعزيز الحوار بين الحضارات. وهذا ما يحتاجه العالم اليوم. ولذلك، فإننا نأمل أن تحظى المبادرة بالدعم القوي والمخلص من الدول الأعضاء.

وفي حقيقة الأمر، يجب أن نتصرف جميعا بشعور بالمسؤولية بغض النظر عن انتمائنا إلى الشرق أو الغرب، أو العقيدة التي نعتنقها أو التقاليد التي نمثلها. وفي عالم اليوم، حيث تنتقل المعلومات بسرعة الضوء، يجب أن نتجنب جميعا الأعمال والبيانات التي يمكن أن يساء فهمها أو من شأنها أن

تقوي شوكة المتطرفين. وبالمثل، ينبغي أن تعبر ردود أفعالنا عن الشعور بالمسؤولية. وبالتالي، فإننا ندعو الجميع إلى التصرف بحكمة والحرص على مصلحة الإنسانية.

وإذ نركز اهتمامنا على الشرق الأوسط، يجب ألا يغيب العراق عن بالنا. ومن المهم بنفس القدر أن نبني عراقا ديمقراطيا ومزدهرا، كاملا ومتحررا من العنف العرقي والطائفي. وأود أن أُذكِّر بأن عددا مؤرقا من السكان فقدوا أرواحهم بسبب العنف. ويتعين علينا جميعا أن نساعد العراقيين على تحقيق وفاق وطني وحل خلافاتهم من خلال الحوار والعمليات الديمقراطية. ويجب أن يعمل العراقيون أنفسهم من أجل هذه الغاية؛ أولا وقبل كل شيء.

وخلال العام الماضي، استمر الإرهاب بالفتك بحياة الأبرياء. وهناك إدراك متزايد أن مقترفي الأعمال الإرهابية لا يمكن التعامل معهم بأي قدر من اللين. ولا يوجد مجال للكيل بمكيالين، ولا يمكننا التمييز بين الإرهابيين. وفي الوقت ذاته، يجب أن نضع في اعتبارنا أن الإرهاب وسيلة للقسر قديمة قدم الزمن وليس له صلات عميقة بأي ثقافة أو دين. وينبغي لنا أيضا توخي الحذر وعدم ربط الإرهاب بأي دين.

وبالتصويت لصالح التسوية الشاملة للمشكلة القبرصية التي اقترحتها الأمم المتحدة في استفتاء نيسان/أبريل ٢٠٠٤، جاءت استجابة القبارصة الأتراك موافقة لتوقعات المجتمع الدولي. وعلى الرغم من الجهود المكثَّفة والمخلصة التي يبذلها الأمين العام، رفض الجانب القبرصي اليوناني تلك الخطة. وعلى الرغم من ذلك الرفض، لا يزال الجانب التركي ملتزما بتسوية عادلة وسلمية وشاملة للمشكلة القبرصية استنادا إلى معايير الأمم المتحدة الراسخة عن طريق بعثة المساعي الحميدة للأمين العام. ولا تزال تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص تؤيدان بقوة بعثة الأمين العام. وبالفعل، فإن الأمم المتحدة هي المحفل الوحيد السليم الذي يمكن أن يساعد على إقرار السلام الدائم والتعاون والرخاء لجميع سكان جزيرة قبرص. ولا يزال الجانب التركي يأمل في تأييد القادة القبارصة اليونانيين لرؤية الشراكة الجديدة القائمة على المساواة السياسية مع نظرائهم من القبارصة الأتراك. ولقد قدم القبارصة الأتراك دعمهم بالفعل لاتفاق ٨ تموز/يوليه وأعلنوا عن قبولهم باقتراحات الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ ذلك الاتفاق في الوقت المناسب وموافقتهم عليها. وينبغي أن تجرى مفاوضات كاملة بشأن قضايا جوهرية بين قائدي الجانبين في الجزيرة. ولا يزال اقتراحنا المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ الرامي إلى رفع كل القيود المتعلقة بالجزيرة في نفس الوقت مطروحا على بساط البحث. وفي عصرنا الراهن، ينافي العيش في ظل قيود فُرضت بطريقة ظالمة كل منطق. وقد حان الوقت لاندماج القبارصة الأتراك في الاقتصاد العالمي. ونناشد المجتمع الدولي تلبية دعوة الأمين العام التي تستهدف إنهاء العزلة الراهنة للقبارصة الأتراك، التي لا تقوم على أي أساس قانوني أو أخلاقي.

وتهتم تركيا اهتماما فائقا بمعظم قضايا المجتمع الدولي، التي تحتل بالطبع مكانة هامة على جدول أعمال سياسة بلدي الخارجية. ويرمي هدفنا إلى تهيئة ظروف سلام دائم وتعزيز التعاون للتكامل في المنطقة على نطاق أوسع. وفي هذا السياق، يتواصل تنوع علاقاتنا مع جيراننا. ونعتقد أن علاقات حسن الجوار مع اليونان ستعزز التعاون والاستقرار والرخاء في البلقان وشرقي البحر الأبيض المتوسط.

وعلى نحو مماثل، اتخذنا مبادرات إقليمية عديدة. ونشارك في بعثات حفظ السلام وبعثات الشرطة في جميع أنحاء العالم. وتساعد هذه الأهداف الكبرى في تفسير دبلوماسيتنا التي تتسم بالنشاط، وخاصة في مناطق البلقان والشرق الأوسط والقوقاز المحيطة بتركيا. وفي كل تلك

الحالات، نعمل على تفادي نشوب الصراعات الشاملة وتعزيز الاستقرار. ونحاول نزع فتيل الخلاف وزرع بذور المصالحة. ونلتزم بالعمليات السياسية والحلول الدبلوماسية ونحن في طليعة جهود إعادة التأهيل وإعادة الإعمار وتقديم المساعدات.

وتشهد منطقة البلقان تحولا عميقا. ولكي لا تتجدد الآلام والمعاناة التي سادت أثناء التسعينات، يجب أن نسهر بيقظة على السلام. ويجب أن نعزز بناء هياكل دولة لها مقومات البقاء في البوسنة والهرسك. ويجب أيضا أن نشجع الانتقال السلمي في كوسوفو. ونرحب بدولة الجبل الأسود بوصفها عضوا جديدا في الأمم المتحدة.

وتستدعي الصراعات المجمدة في منطقة القوقاز أيضا اهتمامنا العاجل. وتكتسي تسوية صراع ناغورني كاراباخ على أساس سلامة الأراضي الأذربيجانية أهمية حيوية للسلم والازدهار في المنطقة. ونود رؤية هذه المنطقة تنعم بالازدهار الذي يقوم على التعاون.

وسنواصل تأييد العملية السياسية وجهود إعادة الإعمار في أفغانستان. وبالإضافة إلى وجودنا القوي في قوات المساعدة الدولية الأمنية، تشكل تركيا فريقا محليا لإعادة الإعمار في مقاطعة فارداك في أفغانستان. وستواصل تركيا العمل بنشاط في المجالات المتعلقة بالصحة والتعليم والتنمية في أفغانستان.

وفيما يتعلق بمسألة كشمير، نواصل تشجيع الأطراف المعنية على العمل لإيجاد حل عادل ودائم للمشكلة عن طريق الحوار.

وندعو إلى الإصلاح في الوقت الذي لا يمكن حرمان الشعوب من الشفافية وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والحكم الرشيد وقيم مماثلة مشتركة، وخاصة في عصر الاتصالات المعولمة.

ولا تقتصر جهود تركيا بالطبع على المناطق التي تجاورها مباشرة فحسب. وبعدما عززنا مكانتنا بين أكبر الاقتصادات في العالم، فإننا نرغب في إثراء علاقاتنا مع مناطق أكثر بُعدا وتحسينها. ويرمي هدفنا إلى تعزيز الروابط الثنائية التي تربطنا بأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشرقي آسيا والمحيط الهادئ. ونساهم بنشاط في الجهود التي تهدف إلى حل مشاكل القارة الأفريقية بعد أن أنشأنا مكتبين محليين للوكالة التركية للتعاون الدولي في أديس أبابا والخرطوم بغية المساعدة في تنسيق هذه الجهود على نطاق أوسع عبر القارة الأفريقية. وسيتلوهما إنشاء المزيد من الفروع. ولقد نوّه برنامج الغذاء العالمي بتركيا بوصفها من أكبر مانحي المواد الغذائية لأفريقيا. وتساهم تركيا أيضا في خمس بعثات تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في أفريقيا.

ومصير أفريقيا هو مصيرنا المشترك، ولا يسعنا أن نقف بلا اكتراث إزاء مشاكل القارة الحادة. ويجب ألا نخيِّب ظن أفريقيا. ونناشد أولئك الأكثر حظا مساعدة تلك القارة على تحقيق إمكانياتها الفعلية.

وإثر استعراض أنشطتنا داخل الأمم المتحدة، اخترنا عددا من المجالات ذات الأولوية لعملنا. وهي قضايا تتصل بالتنمية وعمليات حفظ السلام وتعزيز أنشطة بناء السلام، والعمليات الإنسانية وعمليات الإغاثة ومكافحة الإرهاب بكل أشكاله وتعزيز أمن الطاقة العالمية عن طريق إنشاء طرق نقل آمنة.

وتؤمن تركيا إيمانا راسخا بضرورة التعاون الدولي لتحقيق تنمية مؤاتية بيئيا ومستدامة اجتماعيا. ويجب أن نلبي بطريقة أفضل احتياجات البلدان النامية وخاصة في ميادين الحد من الفقر والقضاء على الأمراض المعدية وتقليل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات. وإذا لم نتمكن من خلق

فرص متساوية للنساء وتوفير التعليم للأطفال، فلا يمكن أن يتحقق أي شيء مما ذكرته آنفا.

ويسرني القول إن تركيا في طريقها إلى أن تصبح بلدا مانحا رئيسيا. وبلغت المساعدات الإنمائية الرسمية التركية في العام الماضي ٦٠٠ مليون دولار أمريكي. و لا يعكس هذا الرقم مساهمة القطاع الخاص التركي الذي يشارك بمبلغ معادل تقريبا. وفي هذا الصدد، ستزيد من مساهماتنا في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها التي تعمل لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة.

عادت الرئيسة إلى مقعد الرئاسة.

وخلال العامين الماضيين، ما برحنا نقوم بحملة للحصول على مقعد في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. فتركيا لم تعمل في المجلس منذ عام ١٩٦١. وهذا أمر غير طبيعي. ونعتقد أنه انطلاقا من روح التناوب العادل، فإن دورنا قد آن أوانه منذ فترة طويلة. وستثري عضوية تركيا عمل المجلس بطريقة فريدة وهامة. وسيؤثر ما نحمله من خصائص فريدة تأثيرا بالغا على عمل المجلس. وستأتي عضويتنا بأفكار ووجهات نظر جديدة في وقت نرى تزايد أهمية الأمم المتحدة في تنفيذ الآمال المشروعة للبشرية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد جان أسلبورن، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والهجرة في لكسمبرغ.

السيد أسلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): قبل عامين، ومن هذه المنصة ذاتها، اقتبستُ الأبيات المشهورة التالية للشاعر الإسباني أنتونيو ماشادو، بوصفها خاتمة لبياني (انظر A/59/PV.10):

”أيها المسافر، آثار قدميك هي الطريق

ولا شيء آخر؛

أيها المسافر، ليس هناك طريق.

الطريق يشقه المشي؛

المشي يصنع الطريق“.

وهو طريق مشيناه منذ ذلك الوقت. وفي الواقع، يمثل افتتاح الدورة الحادية والستين للجمعية العامة قبل كل شيء فرصة لنا لننظر إلى الوراء ونستعرض التقدم الذي أحرزناه، خاصة بعد عقد مؤتمر القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ولنحاول أيضا تقييم العمل الذي ما زال يلزم إنجازه لتنفيذ الطموحات السامية التي اتفقنا عليها جميعا قبل عام في هذه القاعة حيث نجتمع كل عام بوصفنا برلمانا حقيقيا للدول. وفي تلك المناسبة التاريخية، أكدنا من جديد تأكيدا قويا على أن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان تمثل ركائز منظومة الأمم المتحدة وتشكل العنصر الأساسي لنظام عالمي أكثر عدلا وأكثر سلاما.

وبعد مرور عام، ما هو العمل الذي انجزناه، وكيف يمكن تقييم ذلك التقدم في ضوء هذه المعايير: واقع حال الأوضاع الراهنة والطريقة التي تتطور بها الحالة الدولية المعقدة والمستقبل الذي لا ينتهي؟

وحينما ننظر إلى الحالة الراهنة، يتعين علينا أن نرى أن هناك جوانب إبهام تتعايش مع أسباب الأمل، وثمة ما يدعو إلى شعورنا بالقلق. والآن، أكثر من أي وقت مضى، أصبح الشرق الأوسط مركزا لتوترات سياسية وعسكرية واجتماعية – اقتصادية وثقافية عميقة، مع مجابهة عسكرية على الأراضي اللبنانية وتفجيرات في شمال إسرائيل، على سبيل الاستشهاد بآخر الأمثلة فحسب. والحرب التي استمرت شهرا خلفت وراءها تركة شنيعة من الموت والإصابة بجروح والتدمير والتلوث من جراء الألغام والذخائر غير المنفجرة، فضلا عن عواقب اقتصادية ضخمة. وشارك بلدي في الجهود الدولية للتضامن. ومكننا مؤتمر استكهولم

من تنسيق الدعم الدولي ومن المضي نحو إعادة الإعمار تحت إشراف الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية.

ولكن فيما يتجاوز ذلك الرد الفوري، بعد أن تحقق وقف أعمال القتال – ومن المؤكد انه تحقق متأخرا – يتعين علينا الآن أن نوطد وقف إطلاق النار ونرسي الأسس لعملية سياسية مستدامة، حددت عناصرها الأساسية في قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وحسبما أكدت مجددا، قبل بضعة أيام من هذه المنصة، الرئيسة الحالية للاتحاد الأوروبي السيدة تاريا هالونن (انظر A/61/PV.10)، فإن الاتحاد الأوروبي مستعد لأن يضطلع بدوره كاملا في هذا السياق. والواقع أن مساهمات الاتحاد الأوروبي – التي يلتزم بلدي بالمشاركة فيها – تشكل ما وصفه الأمين العام كوفي عنان بأنه الأساس لقوة مؤقتة معززة للأمم المتحدة في لبنان.

ولذا لا بد من استكمال مهمة دعم لبنان ذي السيادة الكاملة والمستقل – لبنان الذي يمكنه أن يمارس سيادته واحتكار القوة المسلحة في جميع أراضيه؛ ويجب أن تقدم جميع العناصر الإقليمية الفاعلة إسهامها في هذه العملية. والأمين العام، بتحقيقه لرفع الحصار المفروض على لبنان، وبتناوله بشكل ملموس مسألة الأسرى، أرسى الأسس لحل دائم. ونشكره على عمله الفعال.

لقد كنتُ في بيروت وتل أبيب ورام الله قبل بضعة أيام، ولاحظت مرة أخرى مدى التأثير السلبي الذي أحدثه انعدام السلام الحقيقي في هذه المنطقة على السكان المدنيين، وخاصة في الأراضي المحتلة، حيث تتدهور الحالة الإنسانية يوما بعد يوما. كما لاحظتُ مدى ميل المجابهة والعنف واليأس إلى الانتشار والترسّخ. هذه هي الآلية المحزنة التي يتعين علينا أن نوقفها. ومن الواضح الآن أكثر من أي وقت مضي، أنه لا يمكن إيجاد حل عسكري ولا حل انفرادي للصراعات المستمرة في المنطقة.

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أكد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي من جديد على دعمهم الكامل للبحث عن حل عن طريق التفاوض. ورحبنا بإعلان الرئيس عباس في ما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة للوحدة الوطنية، وأعربنا عن أملنا بأن يعبّر برنامج تلك الحكومة عن مبادئ المجموعة الرباعية. وكما تعلمون، أيدت المجموعة الرباعية، بدورها، قبل يومين، ذلك الموقف.

ولكن التوتر المستمر في الشرق الأوسط يجب ألا يصرف انتباهنا عن أفريقيا. فما زالت تلك القارة تعاني من ويلات الفقر والمرض والصراع المسلح. ولكن في الوقت نفسه هناك أمل، بفضل الحيوية والابتكار غير العاديين للقارة. وبالرغم من أن العديد من الصراعات الداخلية والأزمة الدولية تبقى في العديد من مناطق أفريقيا – على سبيل المثال، في كوت ديفوار؛ والسودان، وخاصة منطقة دارفور، حيث تلوح في الأفق بوادر أزمة إنسانية كبيرة؛ والقرن الأفريقي؛ والمناطق الأخرى أيضا – يمكن مشاهدة بعض علامات الأمل، بالتأكيد الضعيفة في بعض الأحيان، في مناطق متنوعة مثل ليبريا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تجري عملية انتخابية على نطاق لم يسبق له مثيل بدعم كبير من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ضمن شركاء آخرين.

كما أن الاتحاد الأفريقي يضطلع بدور إيجابي بصورة متزايدة في إدارة الأزمة في القارة الأفريقية، كما هو واضح من عمله في دار فور من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. والأمر الأساسي هو أن يتخذ هذا الإجراء الحاسم بشكل عاجل بنشر بعثة موسعة للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦).

وبإنشاء لجنة بناء السلام وتشغيلها قبل أشهر قليلة، تم الوفاء الآن بالتزام آخر لمؤتمر القمة العالمي. ولدى الأمم المتحدة الآن أداة ابتكارية لإدارة حالات ما بعد الصراع بغية كفالة الانتقال الأمثل من حفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى إعادة بدء عملية التنمية. ونتمنى كل النجاح لهذه الهيئة الجديدة، التي من المؤكد أن تبعث الأمل في جميع أرجاء العالم.

وقبل أن أنتقل من مسألة السلام والأمن، لا بد أن أتطرق ولو بإيجاز إلى موضوعين لديهما تأثير أفقي كبير هما: الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها.

وبالنسبة لويلات الإرهاب، من الواضح أنه لا بد من اتخاذ إجراء متضافر حاسم على الصعيدين الدولي والإقليمي. ويسرني أنه في نهاية الدورة الستين، في ظل الرئاسة النشطة للسيد يان إلياسون، الذي أهنئه على عمله، اعتمدت الجمعية العامة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠). وعلى الاستراتيجية، من ناحية، أن تعالج الظروف التي تشجع انتشار الإرهاب وتسعى لمنع الإرهاب ومكافحته، بما في ذلك من خلال مختلف هيئات الأمم المتحدة، ومن ناحية أخرى، يجب أن تضمن في الوقت نفسه احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وكما أعلن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي قبل بضعة أيام، فإن الاعتبار الأخير ذاك ينطبق على نحو خاص على معاملة جميع المحتجزين، فضلا عن المسألة الصعبة المتعلقة بمراكز الاحتجاز السرية.

وما زال انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها يبعث على قلق بالغ على الصعيد الدولي. وموقف كوريا الشمالية وأنشطتها في مجال الانتشار النووي أدت مؤخرا إلى اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦).

الموضوع الثاني الذي يستدعي القلق هو إيران. وقد حدد مجلس الأمن، في قراره ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، المعايير الرئيسية للطريقة التي ستعالج بها المسألة النووية الإيرانية من جانب المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي، الذي واصل إجراء مناقشات مع إيران منذ أكثر من عامين. وإذا تم الوفاء بتلك المطالب – وخاصة تعليق جميع أنشطة التخصيب – يمكن بدء مفاوضات لإبرام اتفاق شامل ويمكن استعادة الثقة.

إن وثيقة نتائج مؤتمر القمة (القرار ١/٦٠) تبرز بشكل خاص أهمية التنمية، التي تؤثر تأثيرا مباشرا على مصير بلايين البشر. ولئن كان عام ٢٠٠٥ عام التزامات إنمائية كبيرة، مع عقد مؤتمر قمة مجموعة الدول الثماني في غلنيغلز، والقرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي – في ظل رئاسة لكسمبرغ – بالوفاء بهدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، فإن عام ٢٠٠٦ هو عام التنفيذ، خاصة باتخاذ القرار ٢٦٥/٦٠، الذي يبرز توافق الآراء الدولي في ذلك المجال.

وما زالت لكسمبرغ، من جانبها، تشعر بالاعتزاز لمشاركتها – التي ما زالت محدودة، للأسف – في نادي نسبة ٠,٧ في المائة، مع تكريسها لنسبة ٠,٨٢ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٥. ونأمل أن نصل إلى نسبة واحد في المائة خلال الأعوام القليلة المقبلة.

إن الاجتماع الذي عقد في وقت سابق من هذا الأسبوع للنظر في تنفيذ برنامج عمل بروكسل المعني لصالح أقل البلدان نموا أظهر مرة أخرى أن إقامة شراكة إنمائية حقيقية تبقى أولوية ومهمة عاجلة. وللأسف، ينطبق ذلك أيضا على العمل الدولي لمكافحة فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز، الذي كان موضوعا للاجتماع الرفيع المستوى في حزيران/يونيه.

وبلدي، إذ يشعر بالقلق حيال تحسين نوعية وفعالية المعونة لمعظم المحرومين، يتطلع مع شعور كبير بالاهتمام إلى اقتراحات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتماسك على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي سيعلن عنها في الأشهر القليلة المقبلة. والمبدأ القائل ''إن التنمية تمثل الاسم الآخر للسلام'' ما زال صالحا.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اعترف المشاركون في مؤتمر القمة رسميا بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة ومتآزرة. وبغية تعزيز الإطار الدولي لتشجيع حقوق الإنسان وحمايتها، قررت الجمعية العامة في آذار/مارس ٢٠٠٦، كما نعلم، استبدال اللجنة القديمة لحقوق الإنسان بمجلس لحقوق الإنسان. ولئن كانت الدورة الأولى للمجلس قد مكنته من إحراز بعض التقدم الهام في ما يتعلق بالمعايير، لا بد لنا الآن من أن نعزز إنشاء المجلس بتزويده بجميع الوسائل والأدوات اللازمة له – بما في ذلك الإجراءات الخاصة – بغية تعزيز قضية حقوق الإنسان والرد السريع والفعال على الحالات الخاصة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وبالمثل، نرحب باختتام المفاوضات مؤخرا بشأن صياغة مشروع اتفاقية دولية معنية بحقوق المعوقين. ويحدونا الأمل أن تتمكن الجمعية العامة من اعتماد ذلك الصك الهام في خريف هذا العام. والابتكار الهام الآخر، الذي اعتمد في مؤتمر قمة العام الماضي – فكرة ''المسؤولية عن الحماية'' في حالة وقوع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية – ينبغي أن يطبق وفقا للمعايير والشروط المحددة في وثيقة نتائج مؤتمر القمة بحيث يمكن أن تصبح بشكل مطرد معيارا لا نزاع فيه بغية توجيه عمل المجتمع الدولي عند الاقتضاء.

ولئن كان السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان تمثل الركائز الثلاث الأساسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة، فإن تلك القيم الأساسية لا يمكن استيفاؤها والتعبير الكامل عنها بشكل حقيقي إلا من خلال نظام متعدد الأطراف وفعال وموثوق به. ويجب ألا تبقى تعددية الأطراف مجرد كلمة. وفي ضوء الأحداث الأخيرة التي وقعت في الشرق الأوسط لا يمكن لأي دولة، كبيرة كانت أو صغيرة، أن تهرب من النتيجة المتمثلة في أن تعددية الأطراف توفر الإطار الوحيد القابل للنجاح لإيجاد حلول للصراعات والتهديدات التي تجابهنا.

ونتحمل المسؤولية عن تزويد النظام المتعدد الأطراف بالوسائل اللازمة لاضطلاعه بمهامه الرئيسية. كما أن علينا أن نضمن أن أساليب العمل وإجراءات صنع القرار في هيئاتنا محددة ومهيكلة بحيث يمكنها أن تحرز أفضل النتائج وتفي بأفضل صورة بالتوقعات الشرعية للدول الأعضاء. ويجب أن يشكل تحقيق معدل أفضل لفعالية الكلفة لفائدة شعوبنا هدفا لجميع الدول الأعضاء، الكبيرة والصغيرة، في الشمال وفي الجنوب. فما هو على المحك إنما هو مصداقية تعددية الأطراف – بل ربما بقاؤها – بوصفها طريقة إدارة المشاكل الكبرى التي تتشاطرها البشرية.

وأحرز بعض التقدم خلال العام الماضي في الإصلاح الإداري والإدارة المالية، ولكن العمل الذي يتعين القيام به ما زال كثيرا. وعلينا أن نتحد لإجراء الإصلاح الأساسي بغية تحويل الأمم المتحدة إلى أداة قادرة بالكامل على التصدي لتحدياتها الخطيرة والمتعددة في بداية القرن الحادي والعشرين.

وفي ذلك السياق، لا يمكننا أن نتغاضى عن الجهاز الذي أوكل إليه ميثاق الأمم المتحدة دورا حيويا في صون السلام والأمن الدوليين والمحافظة عليهما وهو: مجلس الأمن. وطيلة أعوام عديدة ظلت سبل ووسائل تعزيز شرعية وفعالية ذلك الجهاز الأساسي موضوعا لمناقشات معمقة، بدون إحراز أي تقدم هام. ونحن، من جانبنا، مقتنعون بأن إصلاح مجلس الأمن يبقى أمرا لا غنى عنه. ويجب أن يتم إجراؤه بغية تعزيز التمثيل في المجلس – بزيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، ولكن بدون زيادة الأعباء على تشغيله بمنح حق النقض (الفيتو) – وبغية تحسين نظامه الداخلي من أجل تعزيز فعالية أعماله وشفافيتها، وبالتالي تعزيز شرعية إجراءاته.

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى الشخص الذي وجهنا وزودنا بالمعايير المرجعية بينما قاد المنظمة خلال الأعوام العشرة الماضية. أتكلم، بطبيعة الحال، عن أميننا العام، السيد كوفي عنان. وبالرغم من وجود بعض الوقت قبل نهاية ولايته – وأنا متأكد من أنه يعتزم الاضطلاع بعدد من المهام قبل ذلك الوقت – فإن من الأهمية بمكان أن أشيد به الآن وأن أشكره على العمل الذي أنجزه خلال فترة حياته التي كرسها لخدمة المنظمة.

كما أن لكسمبرغ، البلد الذي أتشرف بتمثيله في هذه القاعة ، يعتزم أن يصبح شريكا هاما في حياة ومستقبل المنظمة، التي تظل، بعد مرور أكثر من ٦٠ عاما على إنشائها، مثلا أعلى ساميا وأملا للملايين والملايين من الرجال والنساء. ولكسمبرغ تريد أن تضع نفسها في خدمة المثل الأعلى والمجتمع الدولي وان تتحمل جزءا من المسؤولية في ذلك الصدد. ولذلك السبب قررنا، قبل خمسة أعوام، أن نقدم ترشيحنا لمقعد غير دائم في مجلس الأمن لفترة العامين ٢٠١٣-٢٠١٤. ولكسمبرغ، وهي عضو مؤسس للأمم المتحدة لم تشغل قط مقعدا في المجلس، تعتبر هذا الترشيح تعبيرا عن التزامها بمقاصد ومبادئ الميثاق وبالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وبنظام فعال متعدد الأطراف.

وبالرغم من الصعوبات والعقبات، لا بد أن نثابر، من خلال الحوار والدبلوماسية، لتشكيل أمم متحدة جديرة بتوقعاتنا. وبينما نقوم بذلك، لنستلهم تفكير مايكل آنجلو العظيم، الذي قال، ”إن الخطر الأكبر لا يتمثل في أن هدفنا أسمى من اللازم ونفقده، وإنما في أنه متدن أكثر من اللازم ونبلغه“.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير خارجية مملكة البحرين.

الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة (البحرين): يسعدني أن أقدم لكم، السيدة الرئيسة، خالص التهنئة لانتخابكم لرئاسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يعبر عن ثقة المجتمع الدولي في قدراتكم الدبلوماسية التي ستكون خير عون لنا لإنجاح هذه الدورة الهامة. وأغتنم هذه المناسبة لأتقدم بالشكر لجميع الدول لإجماعها على ترشيح الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة، وهو شرف لمملكة البحرين التي خرجت منها ثالث امرأة تتبوأ هذا المنصب في تاريخ الأمم المتحدة وأول امرأة عربية مسلمة تضطلع بمسؤوليات هذا المنصب الهام. كما أنه تأكيد للتقدم الكبير والإنجازات والمكانة التي بلغتها المرأة في مملكة البحرين.

كما أعرب عن التقدير لسلفكم، معالي السيد يان إلياسون، ولبلده مملكة السويد، على الجهود التي بذلها خلال انعقاد الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي شهدت جهودا كبيرة لإصلاح المنظومة الدولية.

وأود أن أعرب عن تقديري أيضا لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة سعادة السيد كوفي عنان على الجهود التي

يبذلها للنهوض بمنظمتنا الدولية وتعزيز دورها الرائد في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين في أنحاء العالم كافة، خاصة في منطقتنا العربية من خلال جولته الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط.

كما أتقدم بالتهنئة الخالصة لجمهورية الجبل الأسود على انضمامها إلى الأمم المتحدة لتصبح العضو الثاني والتسعين بعد المائة، آملين أن يساعد انضمامها إلى منظمتنا في تعزيز الأمن والاستقرار في العالم.

محور تقدم الدول والشعوب النامية اليوم هو تدشين سياسات الإصلاح السياسي والتحرر الاقتصادي والتحديث الاجتماعي، وهو ما رسخته مملكة البحرين في النهج الإصلاحي الذي قاده منذ سنوات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المفدى، من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي، فتعاظمت المكتسبات الوطنية والمشاركة الشعبية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انعكست إيجابا على الأصعدة التالية.

تعميق الممارسة الديمقراطية من خلال الانتخابات البلدية والنيابية بمشاركة كافة أبناء الشعب رجالا ونساء، ترشيحا وانتخابا؛ إنشاء معهد التنمية السياسية لتعزيز الممارسة الديمقراطية وثقافة الحوار في المملكة؛ تصديق البحرين على الميثاق العربي لحقوق الإنسان وإصدار قانون مكافحة الإرهاب والانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ انتخاب مملكة البحرين لعضوية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأود في هذا الصدد أن أؤكد أننا سوف نعمل مع باقي الأعضاء على تعزيز وصيانة حقوق الإنسان في كافة المجالات؛ تنامي دور المرأة في المجتمع لتتقلد مناصب قيادية في المملكة، من بينها الدخول في سلك القضاء، بالإضافة إلى إطلاق برنامج تمكين المرأة تحت إشراف المجلس الأعلى للمرأة؛ دعم مملكة البحرين لمشاركة المنظمات غير الحكومية واعتبارها شريكا في المجتمع، مما دعا المملكة إلى استضافة منتدى المستقبل في الفترة من ١١-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر المنصرم، لمناقشة قضايا حقوق الإنسان ومكافحة الفساد وحكم القانون وتمكين المرأة، وإن مملكة البحرين تفخر بوجود أكبر تجمع فيها للمنظمات غير الحكومية قياسا بعدد سكانها، حيث تم تسجيل ما يُقارب ٣٠٠ منظمة غير حكومية لدى الجهات المختصة؛ معالجة الظواهر السلبية في الاقتصاد الوطني، مثل البطالة، من خلال تدشين المشروع الوطني لتوظيف العاطلين عن العمل؛ وتأكيد الدور الاقتصادي الريادي لمملكة البحرين في منطقة الخليج من خلال تسهيل قوانين جذب الاستثمار بإشراف مجلس التنمية الاقتصادية؛ تشكيل اللجنة العليا لإصلاح مخرجات التعليم لتطوير وتحديث النظام التعليمي التي تم إقرار نتائجها في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛ استمرار مملكة البحرين في إحرازها مركزا متقدما في مجال التنمية البشرية، ويشهد على ذلك التقرير الأخير للأمم المتحدة للتنمية البشرية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لقد تمثل هذا التوجه الإيجابي نحو عملية التنمية المتكاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في توصيات المؤتمر الوطني للسياسات الاجتماعية في مملكة البحرين، الذي عُقد في ربيع هذا العام، تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف تحقيق التكامل والترابط بين كل عناصر عملية التنمية ومقوماتها.

نحن في مملكة البحرين لا نزال ننظر إلى ظاهرة الإرهاب وأحداثه في بقاع كثيرة من العالم كأخطر التحديات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي تكثيف الجهود وزيادة التنسيق على مختلف المستويات والأصعدة من أجل التصدي لهذه الآفة واحتوائها. وإننا إذ نثمن الجهود العظيمة التي تضطلع بها

الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، نحيط علما بتقرير الأمين العام الصادر بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ والمعنون ”الاتحاد في مواجهة الإرهاب: توصيات لاستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب“ (A/60/825). فلقد تضمن هذا التقرير الكثير من العناصر الإيجابية، بجانب عدد من القضايا التي لا تزال تحتاج لمزيد من التدقيق والبحث المتعمق. ومن إيجابيات هذه الوثيقة التأكيد على أن مكافحة الإرهاب ينبغي ألا تستخدم ذريعة لانتهاك حقوق الإنسان والتضييق على الحريات العامة، وينبغي أن تكون ملتزمة بالقانون الدولي. ومن إيجابيات هذه الرؤية أيضا دعوتها لضرورة معالجة الأحوال التي تفضي إلى استغلالها من قبل الإرهابيين ودراسة الدوافع الكامنة وراء الإرهاب.

لقد واصلت مملكة البحرين جهودها الدؤوبة في هذا المجال. فعلى صعيد الاتفاقيات الدولية، أضحت المملكة طرفا في ١١ اتفاقية دولية من أصل ١٢ اتفاقية تتعلق بالإرهاب. كما تستضيف على أراضيها مجموعة العمل المالي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وتواصل البحرين تنسيق جهودها وتعاونها مع شقيقاتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار اتفاقية مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب، التي وقعت في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٤.

إن إقرار الاستراتيجية المقترحة في تقرير الأمين العام هو مجرد بداية، كما يذكر التقرير، والأهم من ذلك هو تنفيذها تنفيذا كاملا.

أحداث الشرق الأوسط خلال الشهور القليلة الماضية، خاصة في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، ثم في الأسابيع الماضية في لبنان، دفعت بالمنطقة كلها نحو هاوية قد تزداد خطورة، ما لم نتحرك جميعا ودون إبطاء للتصدي لجذور هذا الصراع وأسبابه وآثاره، ذلك الصراع الذي يبدد الآمال في السلام المنشود ويحبط طموحات شعوب المنطقة في الأمن والاستقرار والعيش في سلام.

إن معالجة هذا الوضع الكارثي الذي ينذر بعواقب وخيمة لم يعد يحتمل التأخير بعد الآن، وهو ما يضع على المجتمع الدولي مسؤوليات خاصة مضاعفة. وهذا الأمر دعا مجلس وزراء الخارجية العرب لطلب عقد اجتماع لمجلس الأمن على المستوى الوزاري، عُقد مساء أمس، للنظر في تسوية شاملة على كل المسارات، وفقا لمرجعيات عملية السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية التي قدمها خادم الحرمين الشريفين وأقرتها القمم العربية، من خلال إقرار آلية مستحدثة ومطورة للاستئناف السريع للمفاوضات المباشرة بين الأطراف، مع إشراف كامل للمجلس عليها وتحديد إطار زمني لإتمامها والاتفاق على الضمانات الدولية الخاصة بتنفيذها.

ونود أن نعرب عن بالغ قلقنا من الأحداث الدموية التي جرت على الساحة اللبنانية والدمار الهائل الذي خلفته هذه الأحداث جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية التي شهدها لبنان الشقيق هذا العام. ومن منطلق حرصنا على سيادة واستقلال لبنان الشقيق، فإننا نؤيد تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) والتزام كافة الأطراف به. ونؤكد هنا على أهمية دعم المجتمع الدولي للنقاط السبع التي طرحها دولة الرئيس فؤاد السنيورة رئيس الحكومة اللبنانية لتكون مكملة لما تضمنه قرار مجلس الأمن المذكور. كما نؤكد على أن مملكة البحرين تقف مع شقيقتها الجمهورية اللبنانية ضد كل ما من شأنه تعريض لبنان الشقيق وسيادته وسلامته الإقليمية للخطر والابتعاد عن الأعمال التي من شأنها أن تضر بالاستقرار أو التي تتم خارج إطار الدولة

اللبنانية. كما نثمن جهود أعضاء اللجنة الثلاثية العربية ودولة قطر الشقيقة، العضو العربي بمجلس الأمن، ونعرب في الوقت ذاته عن تقديرنا للدول التي ساهمت في دعم الموقف العربي.

إن مملكة البحرين لتدرك أن لبنان اليوم يواجه تحديات جسيمة تستحق تضافر الجهود الدولية من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وكل القوى الدولية الفاعلة ليس للحفاظ على السلام فحسب، بل أيضا للمساهمة الإيجابية في إعادة البناء وإنعاش الاقتصاد بالتعاون مع حكومة لبنان وشعبه كي ينطلق من جديد ليسهم – كما فعل عبر القرون – في التطور الحضاري والرخاء الاقتصادي في الشرق الأوسط والعالم كله، وليس مؤتمر ستكهولم الأخير إلا خطوة على الطريق الصحيح.

إن السلام الشامل والدائم والعادل لا يمكن أن يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك الجولان السوري المحتل وباقي الأراضي اللبنانية المحتلة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني المحتل وعاصمتها القدس الشريف.

ترحب مملكة البحرين بالتطورات الإيجابية التي حدثت في العراق مؤخرا متمثلة في انتخاب جمعية وطنية وتشكيل حكومة عراقية دائمة. كما ترحب المملكة بالخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والوفاق وترسيخ الأمن والاستقرار والحوار بين أبناء العراق كافة، وتأمل أن تؤدي المصالحة الوطنية التي تبنتها الحكومة العراقية إلى وقف أعمال العنف وقتل المدنيين الأبرياء واستعادة الاستقرار والحفاظ على وحدة العراق وتماسكه بنبذ العنف والتصدي لموجات القتل ورفض تيارات العصبية والطائفية من أجل إقامة عراق جديد آمن وموحد ينعم بالحرية والديمقراطية وسيادة القانون ويرتبط بعلاقات أخوية مع محيطه العربي والإسلامي وينهض بمسؤولياته والتزاماته الدولية. ولا شك في أن ما تقوم به دول جوار العراق من دور محوري وهام يدعم جهوده في هذا الاتجاه، من خلال التعاون معه لضبط حدوده ومساندته واحترام سيادته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

تتطلع مملكة البحرين مع شقيقاتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتسوية النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى إما عن طريق المفاوضات أو بإحالة النزاع لمحكمة العدل الدولية للبت فيه.

وفي إطار الحفاظ على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج، نود أن نؤكد على أن إقامة علاقات ودية بين دوله يجب أن تنطلق من احترام مبادئ السيادة والاستقلال وسلامة أراضي دوله، وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وهو ما يوجد مناخا إيجابيا مواتيا يُساعد على معالجة قضاياه بروح من المصالحة، بما يتفق مع الشرعية الدولية، ولا سيما قضية استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، حتى لا يُهدد الأمن والمصالح الاقتصادية والبيئية لدول المنطقة كلها ويجنبها أخطار المواجهة والتوتر. ولا شك في أن ما يعزز إيجاد مثل هذا المناخ الإيجابي هو العمل الجاد على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت ذاته نود التأكيد على حق الدول في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية طبقا لمعاهدة عدم الانتشار النووي وخضوعها لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إننا اليوم في أمس الحاجة إلى كافة الجهود المشتركة والهادفة لتحقيق نظام الأمن الجماعي – الغاية التي نسعى

جميعا لتحقيقها عبر الدبلوماسية متعددة الأطراف التي تعتبر الأمم المتحدة الميدان الرئيسي لها.

ونأمل أن تحقق الجهود خلال رئاستكم لهذه الدورة، سيدتي، خطوات إصلاحية جديدة لهذه المنظمة. وقد أكد الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة لهذه الدورة (A/61/1) أن أي إصلاح لها لن يكون مكتملا دون إصلاح مجلس الأمن الذي ينبغي له أن يكون أصدق تمثيلا للحقائق الجغرافية السياسية القائمة اليوم لجعله أكثر فاعلية وشفافية، مع تقديرنا لما تحقق إنجازه خلال العام الماضي من إنشاء لجنة بناء السلام وتأسيس مجلس حقوق الإنسان.

لا تزال الفجوة عميقة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية والعلمية والتكنولوجية، الأمر الذي يفرض على الدول النامية الالتزام بمضاعفة الجهود لتقليل هذه الفجوة وتعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وتوسيع المشاركة الديمقراطية والشفافية وتعزيز دور المرأة وتمكينها عالميا. وفي المقابل فإن على الدول المتقدمة النمو في الوقت ذاته الالتزام بتقديم الدعم والمساعدة للدول النامية عن طريق إلغاء ديونها ومدها بالمعرفة والتكنولوجيا المعاصرة والخبرات المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة.

إن الأهداف الإنمائية للألفية تمثل خارطة الطريق الأساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة. ونؤكد على أن تحقيق هذه الأهداف لا يتأتى إلا عبر شراكة استراتيجية عالمية تشارك فيها جميع الدول النامية والمتقدمة النمو بدعم من كافة المنظمات والمؤسسات الدولية وعلى وجه الخصوص منظمة الأمم المتحدة، وهو ما يتطلب إشراك مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص نظرا لما لهذه المؤسسات من دور فاعل على المستويين الوطني والدولي.

لن نحيد عن الحقيقة إذا قلنا إن المتغيرات الدولية والتقدم الكبير الذي يشهده المجتمع العالمي قد نقل الحضارة الإنسانية إلى فضاءات أرحب لا مجال فيها للإقصاء أو التهميش للآخر، بل للحوار والاختلاف الإيجابي، إذ أننا كشعوب ننطلق من حضارة عالمية واحدة غنية متعددة الديانات والثقافات نستكشف من خلالها كل ما من شأنه استقرار وسلام العالم أجمع.

وختاما، السيدة الرئيسة، لا يسعنا إلا أن نُعرب عن أملنا في أن تكون هذه الدورة في ظل قيادتكم القديرة، امتدادا لمناخ الإصلاح الذي تشهده الأمم المتحدة في هذه المرحلة من تاريخها، مؤكدين في هذا الشأن على ضرورة تضافر الجهود والتحلي بالصبر والمرونة حتى نتمكن من تحقيق ما نصبو إليه من إصلاح وتطوير. ومملكة البحرين ملتزمة بتحقيق هذا الهدف وستعمل من أجل دعم وتعزيز كل الجهود المبذولة لتقوية الأمم المتحدة ودعم مكانتها الدولية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد ايفيالو كالفين نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية بلغاريا.

السيد كالفين (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أضم صوتي لمن قدموا التهانئ الحارة لكم، السيدة الرئيسة، على انتخابكم لهذا المنصب الشديد الأهمية. وأود أن أؤكد لكم ثانية مساندة بلادي الكاملة لكم في سعيكم لمواصلة إصلاح منظمتنا وتعزيز دورها في العام المقبل. كما أود أن أشكر الرئيس السابق للجمعية العامة السيد يان إلياسون على عمله بتفان وكفاءة وعلى الإنجازات التي تحققت في تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة.

أود أيضا أن أرحب بأحدث عضو في أسرتنا الكبيرة، جمهورية الجبل الأسود. وأنا على يقين من أن هذا

البلد المنتمي لمنطقتنا، جنوب شرقي أوروبا، لن يدخر جهدا للإسهام في عمل الأمم المتحدة.

وتقف بلغاريا الآن على عتبة إنجاز تاريخي. فعقب ١٧ سنة من الإصلاحات لبناء ديمقراطية سياسية، واقتصاد معتمد على السوق، يعد بلدي الآن العدة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وما برحت رحلتنا، على الرغم من صعوبتها، تجربة ناجحة. وأنا على يقين من أن بلغاريا، بصفتها عضوا جديدا في الاتحاد، ستسهم بقيمة مضافة في السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة. بل إننا سنعمل بعزم أكبر لجعل الأمم المتحدة قوية وفعالة، يجب أن تكون هي صميم النظام العالمي للأمن والتنمية. وتؤيد بلغاريا الموقف الذي أوضحته من قبل الرئاسة الفنلندية للاتحاد الأوروبي.

ونعرب عن ارتياحنا لتحقيق نتائج محددة في تنفيذ عملية الإصلاح الجذري التي أعلن عنها في مؤتمر القمة العالمي في العام الماضي. ونأمل أن تتسنى المحافظة على ذلك الزخم وأن تتحرك تلك العملية، الضرورية والمفيدة لجميع البلدان الأعضاء، إلى الأمام بسرعة أكبر.

وأود أن أعرب عن عميق الاحترام والامتنان للأمين العام، السيد كوفي عنان، على جهوده الدؤوبة طوال العقد الماضي لتعزيز الأمم المتحدة في عالم آخذ في الترابط.

وأود أن أشير إلى القرار الذي اتخذ مؤخرا بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة. ومن شأن تنفيذ ذلك القرار أن يؤدي إلى تعزيز تنسيق أعمال الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإلى تعزيز دور رئيس الجمعية العامة، وتبسيط جدول الأعمال، وتحسين أساليب العمل.

ولن تكتمل أي جهود لإصلاح الأمم المتحدة بدون إصلاح مجلس الأمن الذي يتسم بأهمية بالغة. فعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة، لم نتمكن بعد من الوصول إلى توافق في الآراء بشأن صيغة عملية لتوسيع المجلس يمكن أن تحظى بتأييد كل الدول الأعضاء. وترى بلغاريا أنه ينبغي لأي عملية للإصلاح أن تزيد الطابع التمثيلي للمجلس وشرعيته، مع الحفاظ على فعالية قراراته ودوره الأساسي في صيانة السلم والأمن. ونؤيد أيضا الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمله.

وعلى صعيد الإصلاح المؤسسي، أنشئت هيئتان تابعتان للأمم المتحدة وهما: لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. وستتحقق إمكاناتهما في المستقبل. غير أن هناك مجالات معينة، ما زلنا بعيدين فيها عن إحراز التقدم المنشود، وهي: استعراض الولايات، وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكفالة الإدارة الفعالة، وتعزيز التنسيق فيما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها. وعلى الرغم من التحديات، يجب أن تستمر الأعمال ذات الصلة بخطى معجلة بغية تحقيق نتائج محددة في هذه الدورة.

وأود أن أذكر أن بلغاريا أودعت بالأمس وثائق تصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ونعلق أيضا أهمية كبيرة على مكافحة الاتجار بالأشخاص والاتجار في المخدرات، وكذلك على الكفاح ضد الجريمة المنظمة.

وبعد خمس سنوات من ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ما زال الإرهاب بجميع مظاهره يشكل خطرا حقيقيا على الحضارة البشرية. ولهذا ترحب بلغاريا ببدء العمل باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، من أجل محاربة تلك الآفة على جميع المستويات. ويجب أن يعطي توافق الآراء الذي برز بشأن تلك الاستراتيجية دافعا لعملية اعتماد اتفاقية دولية شاملة بشأن الإرهاب، وفقا للقرارات المتخذة في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ومن شأن

هذه الاتفاقية أن توفر للمجتمع الدولي إطارا قانونيا فعالا وشاملا وعالميا للكفاح ضد ذلك الداء، وأن تجسد إدانته القوية للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

وتؤيد بلغاريا كل المبادرات التي تستهدف تعزيز الحوار والفهم المتبادل بين الشعوب من مختلف الديانات والمجموعات العرقية والثقافات. ولقد اتسم تاريخ بلغاريا وتجربتنا الوطنية دوما بالحوار والتسامح. ونتطلع، في هذا السياق، إلى توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بتحالف الحضارات. وسنشارك في تنفيذها.

وتتبع بلغاريا سياسة ترمي إلى تعزيز تحديد الأسلحة بشكل فعال، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونزع السلاح. ونشعر بالقلق إزاء الخطر الحقيقي المتمثل في زعزعة استقرار الصكوك القانونية السارية حاليا، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نتيجة عدم الامتثال للالتزامات والانسحاب الأحادي من جانب بعض الدول.

ونؤيد دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ونرى بقوة أنه ينبغي التصدي فورا لمسألة البرنامج النووي الإيراني، على أساس قرار مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦) وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة. وبالمثل، نطالب بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦)، ونحث على إحراز تقدم في محادثات الأطراف الستة بشأن المشكلة النووية لكوريا الشمالية.

ويجب تزويد الأمم المتحدة بقدرة كافية لتمكينها من نشر عمليات متعددة الأبعاد لحفظ السلام، لا تستهدف صون السلام فحسب وإنما ترمي أيضا إلى تعزيز سيادة الدول وبناء المؤسسات الديمقراطية التي تكفل استقرار عمليات السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن بلغاريا وقعت بالأمس البروتوكول الاختياري لاتفاقية أمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها.

وكعضو في منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعضو في الاتحاد الأوروبي مستقبلا، وبلد يُسهم بقوات في عمليات حفظ السلام، تشجع بلغاريا بنشاط الشراكة والتعاون الفعالين فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الأنشطة الرامية إلى منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام. ويشكل التعاون الحالي بين الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي مثالا مشجعا على هذا التعاون الذي بدأ يؤتي ثماره بالفعل.

ويسهم بلدي بنشاط في تحقيق الأمن والاستقرار طويلي الأجل في جنوب شرق أوروبا. ويسرنا أنه ينظر الآن إلى البلقان لا على أنها منطقة أزمة وصراع، بل منطقة تعاون وتكامل. ومن بين الأمثلة المقنعة على التعاون السياسي بين بلدان تلك المنطقة عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا. وتستعد بلغاريا الآن لتولي رئاسة تلك العملية في منتصف عام ٢٠٠٧، وسنعمل دون كلل لضمان أن تدعم تلك العملية التعاون الإقليمي، وتعزز التكامل الأوروبي والأوروبي الأطلسي في ذلك الجزء من أوروبا.

وفي معرض الكلام عن منطقتنا الجغرافية، لا يمكنني أن أغض النظر عن مشكلة كوسوفو. ومسألة التوصل إلى قرار بشأن مركز تلك المقاطعة في المستقبل مدرجة على جدول أعمال المجتمع الدولي. وبلغاريا تضطلع بدور بالغ النشاط في الجهود الرامية إلى تهيئة جو من الثقة والصراحة اللازمين لإجراء هذه المفاوضات. ونؤيد تمام التأييد المبعوث الخاص للأمين العام، السيد مارتي آتيساري، في جهوده للتوصل إلى حل يقوم على أساس أكبر أرضية مشتركة يمكن أن يوافق عليها الطرفان. ونطلب إلى المجتمع الدولي أن يسترشد بمبادئ الاستدامة والرصد والاستقرار الإقليمي والمنظور الأوروبي في إعداد قرار نهائي بشأن مركز كوسوفو.

وتولي بلغاريا أهمية خاصة للحالة في الشرق الأوسط، ونرحب بجهود الأمين العام ومجلس الأمن ونؤيد تلك الجهود، فضلا عن الدور الأساسي الذي يضطلع به حاليا الاتحاد الأوروبي في قوة الأمم المتحدة المؤقتة الموسعة في لبنان التي كلفت بكفالة السلام في جنوب لبنان، تنفيذا لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وستسهم بلغاريا في جهود المجتمع الدولي لتحقيق السلام الدائم هناك.

وما زلنا مقتنعين بأنه يمكن حل الأزمة الحاصلة في العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية على خير وجه عن طريق المفاوضات المباشرة بين البلدان المعنية، على أساس الرفض المطلق لاستعمال القوة، مع الدعم الضروري من المجتمع الدولي. ونؤيد جميع الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية لتحقيق تلك الغاية، كما عرضت هنا في الأمم المتحدة بالأمس.

وتقدر بلغاريا عظيم التقدير مبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بتحقيق الاستقرار في العملية السياسية والدستورية في العراق، فضلا عن المبادئ الواردة في العهد الدولي. وسنواصل الوفاء بالتزاماتنا في العراق دعما للمؤسسات الوطنية الرامية إلى توفير الأمن والرخاء لذلك البلد.

ونؤيد جميع الاتجاهات الإيجابية الرامية إلى تعزيز سيادة أفغانستان. وفي العام الماضي، ضاعف بلدي اشتراكه في القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ونؤيد الاتفاق الخاص بأفغانستان المعتمد في مؤتمر لندن منذ أشهر قليلة مضت.

ونرحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، الذي سيساعد تنفيذه في تنفيذ الاتفاقات السياسية التي تم التوصل إليها مؤخرا بشأن السودان. ونرى أنه يجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء عاجلا لعلاج المأساة الإنسانية الحاصلة في دارفور.

ولقد قامت بلغاريا، التي لديها خبرة تزيد على ٥٠ سنة بصفتها عضوا ناشطا ومسؤولا في منظمتنا هذه، والتي كانت عضوا ثلاث مرات في مجلس الأمن، وشغلت رئاسة الجمعية العامة لمدة سنة، بتقديم طلب ترشيحها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وأنا على قناعة بأن تجربة بلدنا وخبرته الفنية، فضلا عن التزامه بالإسهام في تعزيز فعالية الأمم المتحدة، تشكل أسبابا هامة لتأييد ترشيحنا.

(تكلم بالانكليزية)

ونشهد الآن تنفيذ أهم عملية للإصلاح منذ إنشاء الأمم المتحدة ونشارك فيها بنشاط. وتحتاج شعوب العالم الآن أكثر من أي وقت مضى إلى منظمتنا كي تساعدها على تحقيق السلم الدائم، والرخاء، والمستقبل الأفضل للأجيال القادمة. ويجب أن ننجح في إصلاح الأمم المتحدة حتى يمكنها أن تغير العالم إلى الأفضل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد ونستون بيترز، وزير خارجية نيوزلندا.

السيد بيترز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): لا تزال نيوزلندا ماضية دون تزعزع في دعمها للأمم المتحدة. ولم يتغير التزامنا هذا منذ أن ساعدنا في إنشاء المنظمة قبل ٦١ سنة خلت. وكل ما فعلته أحداث هذا العام هو أنها عززت إيماننا بأن العالم سيكون أسوأ بكثير بدون الأمم المتحدة.

وسأكون مقصرا في هذه المرحلة إذا لم أشد بكوفي عنان. ولا بد لنا أن نرجع الفضل في العديد من الإصلاحات التي تحققت حتى الآن إلى بصيرته، وتصميمه، وشجاعته. وعندما فاز بجائزة نوبل للسلام، منذ خمسة أعوام، أشادت لجنة نوبل بجهوده في سبيل الإصلاح. ولقد واصل، منذ ذلك الحين، العمل دون كلل لإيجاد أمم متحدة يمكن أن تفي

بالآمال التي علقناها عليها ”نحن الشعوب“. وهذا جدير بالملاحظة، خاصة وأن الأمم المتحدة طوال القسط الأكبر من فترة قيادته، واجهت عددا من أكثر الأزمات الدولية صعوبة طوال مدة وجودها.

وتلتزم نيوزيلندا بالتعددية. وليس هذا من قبيل الإيمان بها فحسب، ولكنه التزام بالتعددية التي يمكن أن تؤدي إلى منجزات بحق. ويتعين علينا أن نكون على استعداد لأن نعمل كادحين لصالح المجتمع العالمي.

وتمر الأمم المتحدة الآن بفترة مليئة بالتحديات لأهميتها وفعاليتها في الوقت الحاضر. كما أنها واجهت صدمات سياسية وأمنية شديدة – تجدد الأعمال القتالية في الشرق الأوسط، وحالة مأساوية متردية في دارفور، وفي منطقتنا عدم الاستقرار في تيمور – ليشتي.

وفي العام الماضي اتفق قادة العالم على خطة طموحة للإصلاح تقوم على أساس الأعمدة الرئيسية الثلاثة وهي السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وعلى الرغم مما أحرز من تقدم حتى الآن، فليس هذا هو الوقت الذي نركن فيه إلى الهدوء. ويجب علينا أن نمضي في أعمالنا، فما زال يتعين علينا عمل الكثير.

ولم يكن التحدي الماثل في تحقيق التنمية يحظى بأهمية على جدول الأعمال الدولي أعلى مما هو حاصل الآن. ولم يحدث قط من قبل أن كان الالتزام بالقضاء على الفقر بالأهمية الحاسمة التي هو عليها الآن. ولكن زيادة مستويات المعونة لن يكون في حد ذاته كافيا؛ ويجب أن نكون أكثر فعالية. وعلينا أن نتأكد أن كل دولار ننفقه يحدث فرقا إيجابيا. ويعني هذا مواجهة التهديدات الرئيسية التي تعترض نجاحنا – سوء الحكم، والفساد، وعدم المساواة بين الجنسين. وعلينا أن نكفل إقامة علاقات تجارية دولية أكثر إنصافا، ويجب أن نعمل معا فيما يتصل بكل هذه الأمور.

ويتمثل موضوع المناقشة العامة هذا العام في تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية. وترى نيوزيلندا أن العمل الجماعي ضرورة لا بد منها. فنحن بحاجة إلى المشاركة، والملكية، والمسؤولية من البلدان المتلقية. ونسعى إلى التنسيق مع كبار المساهمين للمواءمة بين مساهماتنا ودمجها معا. ونسعى إلى إقامة شراكة مع الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف في حملتنا للقضاء على الفقر، ونؤيد جهود الأمم المتحدة وتلك الوكالات للتنسيق على نحو أفضل على مستوى جميع البلدان بلا استثناء.

ولنيوزيلندا، كما يدرك الأعضاء، صلة بالمحيط الهادئ تقوم على أساس من التاريخ والثقافة والروابط الاقتصادية والاجتماعية. وتشكل صلاتنا بدول المحيط الهادئ بعدا هاما من علاقاتنا الأخرى. وكل ما ننشده هو إقامة مجتمعات يسودها التعليم، والصحة، والحكم الجيد، والرخاء الاقتصادي، والأمن.

وفي إعلان أوكلاند لعام ٢٠٠٤، التزم قادة المحيط الهادئ

> ”بمنطقة تحظى بالاحترام لجودة الحكم فيها، والإدارة المستدامة لمواردها، والتقيد التام بالقيم الديمقراطية، ولدفاعها عن حقوق الإنسان وتعزيزها لها“.

هذه أهداف طموحة، تتطلب ترجمتها إلى واقع عملا شاقا من جانب كل بلدان المحيط الهادئ. وهذا تحد تقبل به نيوزيلندا.

وفي إطار هذا التحدي، نواجه مسائل اقتصادية، وبيئية، ومسائل تتعلق بالحكم والتنمية والأمن. فالأسواق بعيدة، وتغير المناخ حقيقة واقعة. ولا يساعدنا عدم الاستقرار السياسي في شيء من هذا. ولا بد من التحكم في

أمراض معدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وجائحة الأنفلونزا.

ويشكل المحيط الهادئ تقريبا ربع سطح العالم – منطقة أكبر من أوروبا والشرق الأوسط معا. وتؤدي أهميته الاستراتيجية إلى إتاحة الفرص وبروز التحديات. ونيوزيلندا مصممة على تحقيق الفوائد المترتبة على تلك الأهمية، والتحوط ضد التهديدات التي يؤسفني أن أدرج فيها دبلوماسية دفتر الشيكات.

ولقد تعلمنا، عبر المحيط الهادئ، أن المشاكل الإقليمية تتطلب حلولا إقليمية. وفي العام الماضي، اعتمد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ خطة المحيط الهادئ للتعاون الإقليمي. وسنقوم عن طريق تلك الخطة بتعزيز التعاون الإقليمي حيثما يمكن أن يحدث ذلك أكبر فرق، وسنستخدم تلك الخطة في تعزيز الأهداف الأربعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ وهي: التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي، والأمن، والحكم الصالح.

وفي الوقت نفسه، لا يغيب عن بالنا أن الجهود الإقليمية تعتمد على أطر دولية قوية. والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ مثال أساسي على ذلك. وثمة مثال آخر وهو اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الشديدة الارتحال.

ونحن فخورون بمنجزاتنا في إدارة المصائد الإقليمية. فلجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، التي يقع مقرها في بونباي، تدير الأنواع السمكية المرتحلة في المنطقة. ونحن بصدد وضع ترتيبات إقليمية جديدة للأرصدة السمكية غير المرتحلة.

وهذه الآليات أساسية الأهمية لقدرة المنطقة على كفالة الإدارة المستدامة لأهم مواردها الطبيعية. كما أنها رائدة في وضع قواعد لإدارة أفضل الممارسات.

وشهد العام الماضي صدمات سياسية وأمنية عميقة – في الشرق الأوسط وفي دارفور، فضلا عن عدم الاستقرار في تيمور – ليشتي – وهذه الصدمات والكثير غيرها تختبر قدرة منظومة الأمم المتحدة.

ومن الوقائع المحزنة أن الحالة في الشرق الأوسط ما برحت مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة طيلة ٦٠ عاما، أي منذ نشأتها. ولقد أدى عدم توفر الإرادة السياسية المستدامة على النظر فيما هو أكثر من اتخاذ حفنة من القرارات بشأن الشرق الأوسط، إلى تقويض الثقة. وأسهم هذا في تهيئة بيئة غير مستقرة، ينتعش فيها التطرف والظلم واليأس.

ويجب معالجة هذه المسائل بعزم جديد، مع استخدام النظام الدولي المتعدد الأطراف كأداة للسلام والتقدم. ويدل الرد الدولي على نداء مجلس الأمن بتوسيع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على أن المجتمع الدولي يمكنه أن يرد على الصراع وأن يوفر الاستقرار الأساسي. غير أن هذه الردود من المحتم أن يكون مصيرها الفشل ما لم تعالج المسائل السياسية والأمنية الكامنة وراء الصراع. ولهذا فإن من الضروري إعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط، مع تغطية جميع المسائل على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتقوم حكومة السودان في استخفاف بإحباط جهود المنظمة لنشر قوة تابعة للأمم المتحدة في دارفور. وهذا يدل على الانعدام التام للضمير. ويجب على حكومة السودان، امتثالا منها للقواعد الأساسية الإنسانية، أن تقبل بالحاجة إلى

قوة تابعة للأمم المتحدة كأفضل فرصة لكفالة أمن السكان في دارفور.

وتواجه الدول الجديدة الهشة تحديات ضخمة. وتبرهن القلاقل الأخيرة في تيمور – ليشتي على هذه الحقيقة. وقد ردت نيوزيلندا بسرعة على احتياجات تيمور – ليشتي بالمساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة، للمساعدة في استعادة الاستقرار. وكان الرد على صعيد المنطقة سريعا وقويا. واضطلعت الأمم المتحدة بدور هام في تيسير استقلال تيمور – ليشتي، ومن الجلي أن الأمم المتحدة ستواصل العناية بتيمور – ليشتي لسنوات عديدة قادمة. ويتسم نشر قوة شرطة كبيرة تابعة للأمم المتحدة بالأهمية الحيوية، إذا أريد صيانة السلم والاستقرار حتى على الأجل المتوسط. وتبين طبيعة بعثة الأمم المتحدة الموسعة في تيمور – ليشتي عملية الاشتراك العميق الواسع اللازمة لإقامة السلم الدائم. وتجسد تيمور – ليشتي المبدأ القائل بأنه لا يمكن فصل السلام والأمن عن التنمية الاقتصادية، والوفاق الاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان الأساسية. وتؤيد ولاية مجلس الأمن فيما يتعلق بتيمور – ليشتي تلك الحقيقة.

وأيدت نيوزيلندا تمام التأييد التركيز مجددا على حقوق الإنسان في اجتماع القمة العالمي في العام الماضي. ولقد سعينا بقوة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان الجديد، وعملنا باجتهاد بالغ كيما يخرج إلى حيز الوجود. ونعلق عليه طموحات كبيرة، وسنتابع أنشطته عن كثب. ويجب أن يظل ذلك المجلس قويا، ومحدد الهدف وفعالا. ويجب أن يكون قادرا على العناية السريعة بما ينشأ من حالات تتعلق بحقوق الإنسان، بطريقة متوازنة وباهتمام شديد بالحقائق التي يجب التحقق منها. ويجب أن يكون طموحا وملهما وعمليا. ويجب أن تتسم أساليب عمله بالشفافية والشمولية. ويجب، في المقام الأول، أن تتوفر الإرادة السياسية الحقيقية على إنجاحه.

ومنذ أسابيع قليلة وافقت الدول الأعضاء، بتشجيع كبير من المنظمات غير الحكومية النشطة، على أول صك شامل جديد لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين: مشروع اتفاقية تتعلق بالمعوقين. ونحن في نيوزيلندا فخورون بالدور الذي اضطلعنا به في المفاوضات المتعلقة بذلك النص. ومن المتوقع أن يحدث مشروع الاتفاقية فرقا حقيقيا في حياة ما يقرب من ٦٥٠ مليونا من أكثر المواطنين تضررا في العالم.

وتدرك نيوزيلندا أيضا الأضرار التي تتعرض لها الشعوب الأصلية في أنحاء عديدة من العالم. ولقد شاركنا عن كثب في المفاوضات المطولة المتعلقة باعتماد إعلان لحقوق الشعوب الأصلية. وكنا نأمل أن يكون الإعلان معيارا جديدا للإنجاز تسترشد به الحكومات، ويمكن تنفيذه من أجل إحداث تحسين حقيقي في حياة الشعوب الأصلية. ولهذا نشعر بخيبة أمل لأن الأمر ليس كذلك. فمشروع الإعلان الذي صدر بدعم غير قاطع من مجلس حقوق الإنسان توجد به عيوب عميقة، ويمثل فرصة ضائعة للشعوب الأصلية في العالم.

ووضع الأمين العام في بداية ولايته هدفا هاما للأمم المتحدة وهو: إكمال ”مثلث التنمية، والحرية، والسلام“ (A/51/PV.88، ص ١٣). وما زالت كلمات الأمين العام تدوي بصدق حتى الآن. ولقد قطعنا جزءا واحدا فقط من الرحلة نحو تحقيق ذلك الهدف. ويمكننا، في ضوء ما أنجزناه في العام الماضي، أن نشعر بالارتياح إزاء التقدم المحرز في إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام. والتحدي الذي يواجهنا الآن هو جعل هاتين الهيئتين فعالتين بحق. ويذكّرنا الاعتماد السار لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠) بالجهود التي يجب علينا أن نواصل بذلها على الصعيدين الإقليمي والوطني.

وتود نيوزيلندا أن ترى الإصلاح المستمر على قمة أولويات الدورة الحادية والستين، لكفالة أن يكون بوسع الأمم المتحدة أن تلبي قدر الإمكان احتياجات الدول الأعضاء، وأن تكون فعالة في الحصول على أفضل النتائج من الموارد المتوفرة لها حاليا.

ومنذ ستين عاما، علقت نيوزيلندا آمالا عراضا على الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٦ ما زلنا نعلق عليها نفس الآمال. ونيوزيلندا بلد يعمل مع الأمم المتحدة دون أي جدول أعمال خفي. وما نقوله هو ما نعنيه. ونعمل دون أي جدول أعمال آخر أو جدول أعمال خفي. ولكن من يعملون بجدول أعمال خفي أو آخر يخرجون بالمنظمة عن مسارها ويفتون في عضدها.

وفي عام ٢٠٠٦، وفي هذه الجلسة، تعلن نيوزيلندا أننا سنواصل بذل جهودنا في سبيل تحقيق المبادئ والسياسات التي تجعل من الأمم المتحدة منظمة قوية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة دورا باكويانيس وزيرة خارجية اليونان.

السيدة باكويانيس (اليونان) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدتي، أن أعرب عن تهانينا القلبية لكم على كونكم ثالث سيدة في تاريخ الأمم المتحدة تنتخب رئيسة للجمعية العامة، ولا سيما في هذه اللحظة الحاسمة الأهمية. ويشكل انتخابكم إلهاما للمرأة في كل مكان التي تكافح في سبيل تحقيق المساواة وإتاحة الفرص. وأنتم تجسدون الحقيقة التي كتب عنها أفلاطون منذ ٢٤٠٠ سنة، وهي أن أي مجتمع لا يستفيد من مهارات نسائه يبدد نصف موارده. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، صديقي وزميلي يان إلياسون، وأن أشكره على كل ما عمل جاهدا من أجل إنجازه خلال مدة ولايته.

وفي معرض ثنائنا على الخدمات المقدمة للأمم المتحدة، سنكون مقصرين إن لم نعرب عن تقديرنا للأمين العام كوفي عنان. وأود أن أعرب عن تقدير حكومتي لكل ما بذل من جهوده من أجل إدامة هيبة المنظمة وسلطتها المعنوية وتعزيزهما.

وأود أيضا أن أرحب بالجبل الأسود في أسرة الدول.

(تكلمت بالفرنسية)

وتؤيد اليونان تمام التأييد البيان الذي أدلى به رئيس فنلندا، باسم الاتحاد الأوروبي. ونود أيضا أن نعرب عن وجهات نظرنا بشأن المسائل الرئيسية التي ستتناولها الأمم المتحدة في هذه الدورة التي تبدأ أعمالها الآن.

نحن الآن فقط في بداية القرن الحادي والعشرين، ومع ذلك يبدو المستقبل مليئا بالتهديدات. فنحن نرى الفقر، والحرب، والأزمات الإنسانية، وتدفقات اللاجئين، والإرهاب، وانتشار الأسلحة، والاتجار بالأشخاص، والمخدرات، والعنف الطائفي، والتردي البيئي، والكوارث الطبيعية. ويجب علينا، حتى نفهم البعد الكامل لهذه الكوارث، أن نحدد ونفهم جذور هذه المشاكل التي نشأت عبر القرون، ثم نتعامل معها بعد ذلك. وعلينا أن نوحد قوة أفكارنا ومواردنا، وأن نعبئ ما هو مشترك بيننا – ألا وهو إنسانيتنا. وكما علمنا الفيلسوف أيسقراط، فشرط السلام ليس هو المال الذي يشتري الرجال، ولا القوة التي تخضعهم؛ وإنما هو القوة الشاملة للإرادة الحسنة.

والأمم المتحدة محفل فريد، فهي المكان الذي نقدم فيه كأفراد وأمم أفضل ما عندنا. ونحن بحاجة إلى أن تكون هذه المنظمة قوية ومنتجة. فمنها نستمد القوة التي تحررنا من عدم الثقة من أجل التغلب على الصراعات، والقوة التي تسمح لنا بأن نمضي قدما نحو قدر أكبر من التفاهم والتسامح.

والإرهاب هو داء عصرنا. وهو شر أعمى لا يأخذ في الاعتبار ديننا ولا عرقنا ولا نوعنا الاجتماعي. ويجب أن نواجه هذا الخطر مجتمعين. فليس من الممكن ولا من المرغوب فيه أن نواجهه منفردين. وسندعم بقوة الجهود التي تبذلها لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، ونحن مستعدون لإسداء كل المساعدة اللازمة لها. وأخيرا، نود أن ندعم سياسة مكافحة الإرهاب، والتي سيقدمها الأمين العام في القريب إلى الجمعية العامة. وإن أفضل طريقة لمواجهة الإرهاب هي تعزيز السلام، والتسامح، وقبول الآخرين، وفوق كل ذلك التنمية: ألا نتخلى بعد الآن عن أحد ونتركه إلى جانب الطريق، وأن نتيح الفرصة لكل فرد لأن يحصل على ما هو أساسي للحياة.

وفي ضوء ما قلت، ومع مراعاة موضوع الجمعية العامة الرئيسي لهذا العام – إيجاد شراكة عالمية من أجل التنمية – فإن هذا يبدو مناسبا وحسن التوقيت. ويجب أن تتم ترجمة هذه الرؤية إلى حقيقة على الصعيد العالمي، وهذا يتطلب مساهمة كبيرة من جميع البلدان في عملية صنع القرارات الاقتصادية والمالية. ويمثل القرار الذي اتخذه صندوق النقد الدولي مؤخرا بزيادة حقوق التصويت لبلدان مثل الصين والهند خطوة هامة في الطريق الصحيح.

إلا أن الأنباء الآتية من جولة الدوحة ليست مشجعة. والوقت يمضي بنا؛ ومع كل يوم يمر تزداد أهمية تكاتف جميع الأطراف للوصول إلى اتفاق، بهدف إيجاد نظام تجاري فعال متعدد الأطراف. ولن يكون الفائز في هذا الصدد هو البلدان النامية فحسب وإنما أيضا البلدان المتقدمة.

وعلى نفس الدرجة من الأهمية تأتي ضرورة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفقا لجدول الأعمال الذي وضعه رؤساء الدول والحكومات في اجتماعي القمة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. ومن الواضح أن من بين أهدافنا الوصول إلى العتبة الحاسمة الأهمية البالغة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لكي تخصص لتقديم المساعدة الإنمائية إلى البلدان التي تتأثر أشد التأثر بالضائقات الاقتصادية. ذلك هو حجر الزاوية الأساسي للشراكة العالمية من أجل التنمية التي نلتزم بإقامتها في أقرب موعد ممكن.

ويلزم أن تتبع البلدان النامية بدورها سياسات اقتصادية معقولة. ويتعين عليها القيام بإصلاحات تشجع النمو، ولا بد لها أيضا في نهاية المطاف من أن تحسن الحكم بإنشاء مؤسسات تخضع للمساءلة وتعمل بشفافية كاملة. ولن يكون بوسعنا أن نصحح اللامساواة التي هي السبب الجذري لعديد من الصراعات في العالم إلا من خلال العمل معا، ومن خلال العمل الجماعي.

ودعوني أؤكد في هذا المجال أن أفريقيا يجب أن تكون في قمة أولوياتنا. ويجب علينا أن نهتم بالصراعات الخاملة في غرب أفريقيا، وشرق أفريقيا، ووسط أفريقيا، إن أردنا أن نتجنب الأزمات التي تدور الآن في السودان وفي بلدان أخرى في القارة. والاتحاد الأفريقي هو أفضل من يستطيع أن ينهي هذه الصراعات، ويجب علينا أن نساعده بإيجاد حلول دائمة للمشاكل التي تجعل الحياة بالغة القسوة في كثير من هذه المناطق.

وهناك حاجة ملحة أخرى وهي أن نعمل بفعالية وعلى سبيل الاستعجال لوضع نهاية لمعاناة سكان هذه البلدان، حتى لا نرى بعد الآن الأطفال يموتون من الإيدز في حين تستطيع أدوية تبلغ قيمتها دولارات معدودات إنقاذهم.

(تكلمت بالانكليزية)

وتتطلب التوترات في الشرق الأوسط نفس القدر من الاهتمام. والشرق الأوسط هو المنطقة التي ستختبر مدى صلابة هذه المنظمة كقوة للسلام في المستقبل الفوري. وإذا فشلنا في ذلك الاختبار، سندفع جميعا ثمنا باهظا. فلقد

شهدنا جميعا عبر الشهور القلائل الماضية صورا لا تنسى للمعاناة والدمار في ذلك الجزء من العالم.

والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو السبب الجذري لمعظم المشاكل في المنطقة، ومن الواضح أنه ينبغي أن يكون في أعلى قائمة أولوياتنا إن أُريد للسلام والاستقرار أن يعودا إلى تلك المنطقة. وتوفر لنا خارطة الطريق الخطة الاستراتيجية لحل يقوم على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، خاصة وأن العناصر الأساسية له معروفة للغاية ومقبولة بشكل عام لدى المجتمع الدولي. وخارطة الطريق، في جوهرها، دليل يعتمد على الأداء لتسوية مبنية على أساس جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وعلى استنتاجات مؤتمر مدريد، واجتماع القمة العربية في بيروت. ويجب أن نبذل كل الجهد لوضع هذه القرارات موضع التنفيذ.

وفيما يخص لبنان، يزودنا التنفيذ الدقيق لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) بنموذج لحل المشاكل الأساسية التي أدت إلى الأزمة الأخيرة. ونحن على وعي بالصعوبات التي تواجهنا، ولكن يجب أن نمضي إلى الأمام بعزم قوي، لأن التصميم والمثابرة أمران أساسيان لمعالجة المسائل التي طال أمدها في المناطق المتفجرة.

واستمرار العنف وعدم الاستقرار في العراق مصدر قلق بالغ لنا جميعا. ومن الأهمية الحاسمة بذل كل جهد ممكن لإرساء النظام والوحدة لذلك البلد الذي يسوده الاضطراب. والوفيات، وبخاصة بين المدنيين، قد وصلت إلى معدلات مرعبة، ولا يبدو أن هناك نهاية قريبة لهذه المذبحة. ويجب على كل من يمكن التأثير على الفصائل المتصارعة في العراق أن يحاول أن يفتح أعينهم إلى الألم والمعاناة اللذين أوقعوهما بشعبهم، والأنكى من ذلك الويلات التي سيلحقونها بأرضهم إذا ما واصلوا الاندفاع نحو حرب أهلية مدمرة.

وكانت منطقتنا، منطقة البلقان، تعرف يوما ما بأنها ”مرجل التاريخ“. وعانينا طيلة قرن من الصراعات العرقية، والدينية، والأيديولوجية المريرة التي استمرت حتى وقت قريب. إلا أننا نمضي الآن سريعا نحو التخلي عن هذه التسمية من أجل شعوبنا ومن أجل أوروبا الجديدة التي نقوم ببنائها. ولا زالت هناك مناطق اضطراب ولكننا نتعامل معها بروح جديدة من التعاون والتسامح.

وكوسوفو من المسائل التي لا زال يتعين الاهتمام بها. وتجري الآن محادثات بشأن مركز كوسوفو، ونأمل أن تتمخض هذه المحادثات عن تسوية ممكنة تقوي الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها. والآن يبدو هذا صعبا. ويتطلب التغلب على هذا الجمود الصبر والدبلوماسية الواعية. وينبغي ألا يؤدي وضع موعد نهائي مصطنع إلى عرقلة هدفنا المتمثل في الوصول إلى حل ممكن طويل الأجل.

وأشعر بعميق الأسف لبقاء المشكلة القبرصية دون حل. فطوال ٣٢ عاما من الاحتلال الأجنبي لثلث أراضي قبرص على أيدي القوات التركية التي يتجاوز عددها ٤٠ ٠٠٠، ما فتئت اليونان تؤيد بقوة جميع مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى التوصل لحل شامل. ونحن ملتزمون بأن نبذل قصارى وسعنا للتوصل إلى حل عادل وممكن، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ الاتحاد الأوروبي وقيمه. ونسعى لتكوين اتحاد ذي منطقتين وذي طائفتين يجلب الاستقرار والازدهار للجزيرة. ولا يزال هدفنا يتمثل في حل متفق عليه بين الطائفتين بدون تحكيم وجداول زمنية محكمة، تتم الموافقة عليه لاحقاً في استفتاءات. ولدينا استعداد لأن ندعم تلك الجهود دعما كاملا.

وتستند سياسة اليونان الخارجية والأمنية إلى المبادئ المتجسدة في الميثاق، ولا سيما ما يتعلق منها بالتسوية السلمية للمنازعات وبعلاقات حسن الجوار. ويتمثل هذا

الإطار الأساسي أيضاً في الجهود المستمرة التي يبذلها بلدي لمواصلة تحسين العلاقات مع تركيا وتوطيد دعائم التفاهم والتعاون المتبادلين. ونحن نحاول من جانبنا التغلب على الصعوبات المتبقية ونواصل اتخاذ المبادرات لتوسيع التعاون وتعميقه في جميع المجالات، لكي تصبح العلاقة مع تركيا كسبا لكلا البلدين. وفي هذا السياق، يحدونا الأمل في أن تعاملنا تركيا بالمثل حتى يتسنى لبلدينا توطيد علاقات حسن الجوار فيما بينهما.

ويمثل التكامل الأوروبي الأمل المشرق على الأفق لمنطقة جنوب شرق أوروبا بأسرها، المستقبل الذي يشمل مزيدا من التعاون والتفاعل بين جميع البلدان في هذه المنطقة، ويشمل التئام جراح القرن الماضي في نهاية المطاف.

إننا نعيش في عالم مضطرب، وتحف بالأمم المتحدة دائما أسوأ المتاعب حتى أنها تبدو أحيانا وكأنها لا تنجز الكثير. ولكن يجب ألا ننسى الصراعات التي قامت بتسويتها والشقاء الذي قللت من حجمه والمعاناة التي خففتها والآلام التي أزالتها في جميع أنحاء العالم خلال هذه المدة القصيرة من عمرها.

لقد قال إيسكيلوس إن ''الإنسان يتغذى بالأحلام''. ولا تزال الأمم المتحدة هي أفضل حلم موجود بالنسبة للرجال والنساء والأطفال في كل مكان.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحب المعالي السيد جورج يو، وزير خارجية سنغافورة.

السيد يو (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أنضم إلى البلدان الأخرى في تهنئتكم يا سيدتي على توليكم الرئاسة. ونتعهد نحن في سنغافورة بتقديم دعمنا الكامل لكم.

لم تسفر الحرب الأخيرة في لبنان عن انتصار واضح لأي من الطرفين. فقد نجحت إسرائيل في إزالة التهديد المباشر عبر خط الحدود، ولكنها لم تنجح في القضاء على حزب الله. وادّعى حزب الله لنفسه الانتصار، لبقائه بعد القصف الجوي لإسرائيل وحملاتها الأرضية، برغم الدمار الهائل الذي أُلحق بلبنان. وعانى الأبرياء على كلا الجانبين معاناة كبيرة. وتتوقف إمكانية أن يصبح وقف إطلاق النار الراهن سلاما دائما على عوامل كثيرة، ليس أقلها قدرة الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على المحافظة على المنطقة الفاصلة في جنوب لبنان. ولكن شيئا واحدا يبدو جليا، هو أنه لولا تدخل الأمم المتحدة لكان القتال قد استمر ولكان أهدر مزيد من الأرواح.

ويمر الشرق الأوسط بمخاض التغيير. ففي فلسطين، لا مفر من حل يقوم على وجود دولتين. غير أن تعريف الحدود الدقيقة لذلك الحل عملية طاحنة سوف تستغرق بعض الوقت. ولا يمكن لأحد أن يحصل على كل ما يطلبه؛ ولا يمكن لأي طرف أن يصر على الأمن المطلق. ويجري إقامة توازن جديد بين السنة والشيعة في لبنان والعراق وغيرهما من الأماكن بهذه المنطقة. وسوف يستغرق هذا أيضا بعض الوقت. ويوجد في كثير من البلدان توتر بين من نفد صبرهم انتظارا للتغيير ومن يرون أن تغيير المسار يؤدي إلى الفوضى. وما دام يوجد من اليأس أكثر مما يوجد من الأمل، سوف تتمكن المنظمات الإرهابية من العثور على مجندين جدد. وما يحدث في الشرق الأوسط يؤثر في العالم بأسره. فليس أي بلد بمنأى عن الخطر الإرهابي أو عن أسعار الطاقة المرتفعة.

ولا يوجد حل مثالي. فقد مثلت نهاية الحرب الباردة نهاية حقبة كانت فيها القوى العظمى تستطيع تسوية الشروط فيما بينها فوق رؤوس البلدان الأقل شأنا. ولم يبعد بنا العهد كثيرا عن ذلك، ولكن يبدو من الأمور شديدة الغرابة اليوم أنه أمكن المحافظة على سلام بارد طوال عقود يوجه خلالها كل جانب عشرات الآلاف من القذائف النووية إلى الآخر. لقد غيرت التكنولوجيا القواعد.

وأصبحت الحرب الآن غير متناظرة. فلا تستطيع القذائف التسيارية والغواصات حل مشكلة التفجيرات الانتحارية. وقد يتخذ المتلاعبون بهؤلاء الإرهابيين مواقف في الأسواق المالية العالمية للإفادة من الفوضى التي يحدثونها.

وقد أدت التكنولوجيا من بعض الوجوه إلى عولمة الدنيا وتمزيق أوصالها قطعا صغيرة. فتفككت الإمبراطوريات. وولدت بلدان جديدة. وفي البلدان الكبيرة انتقلت القوة نحو القاعدة وأصبحت الأقاليم أكثر تأكيدا لذاتها. وصار أمر العالم أكثر اختلاطا، مما يواجه الإدارة العالمية بتحديات جديدة. ويبدو أن تحسين الإدارة العالمية من القمة مهمة مستحيلة. ولنأخذ إصلاح الأمم المتحدة على سبيل المثال؛ فبالرغم من كل الجهود التي بذلت والخطب الشيقة التي ألقيت، ما زالت النتائج متواضعة إلى حد كبير.

وفي مباحثات الدوحة التي أوشكت على الانهيار مثال آخر على مدى صعوبة إحداث التغيير من القمة إلى القاعدة. فعندما تألف الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في عام ١٩٤٨، لم يتجاوز عدد أعضائه ٢٣ عضوا. أما اليوم فعدد الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ١٤٩ عضوا. ولا يبدو أن بلدا أو مجموعة من البلدان لديها القدرة أو الرغبة في المبادرة إلى التوسط للتوفيق بين وجهات النظر. ويجب أن نعقد الأمل على أن ينجح المدير العام باسكال لامي في جهوده البطولية لإنقاذ جولة الدوحة الإنمائية من الفشل.

وثمة مجالات أخرى يلزم فيها العمل العالمي ولكنه غير كاف. فكلنا ينتابه القلق بسبب التغير العالمي في المناخ، ولكن كيف يمكن أن يوجد توافق في الآراء حين يتفاوت توزيع التكاليف والمزايا كل هذا التفاوت وتفتقر كبرى الجهات المسؤولة عن التلوث إلى الاستعداد لتحمل المسؤولية؟ وها نحن نسمع تحذيرات مروعة من منظمة الصحة العالمية عن جائحة إنفلونزا عالمية، ومع ذلك فاستجابتنا الجماعية من الوهن بمكان.

ومع أننا لا ينبغي أن نفقد الأمل قط في المبادرات العالمية، ينبغي أن نتحلى بالواقعية، لأن التوصل إلى توافق آراء عالمي في عالم متعدد الأقطاب أمر شاق على أقل تقدير. وحين يتعين على الحكومات أن تفوز بالانتخابات، يزداد احتمال استجابتها للاحتياجات السياسية لقصيرة الأجل عن انشغالها بالاهتمامات العالمية الطويلة المدى. وفي كثير من الأحيان يمكننا أن نفعل المزيد على الصعيد الإقليمي، فعلى الصعيد الإقليمي تكون المصالح أكثر وضوحا لمن نمثلهم والحاجة إلى العمل أيسر تفسيرا. ويعترف الميثاق بالدور الذي يمكن للترتيبات الإقليمية أن تؤديه في مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها.

ويمكن أن يكون للتعاون الإقليمي فوائد عاجلة في هذه الدنيا المتسمة بالعولمة ذات الحدود الحافلة بالثغرات. ويكفينا أن نفكر على سبيل المثال في مجرد إعادة فتح ممر ناثو لا في جبال الهملايا بين الصين والهند منذ ثلاثة أشهر، بعد ٤٤ عاما من الإغلاق. ما إن حدث ذلك حتى بدأ الأشخاص العاديون على كلا جانبي الممر يفيدون بالتجارة والرحلات. وستنشأ بالطبع مشاكل جديدة، ولكن من الممكن علاجها.

تتزايد المبادرات الإقليمية في جميع أنحاء العالم هذه الأيام. ويتداخل الكثير منها. وبعضها متواضع الأهداف، يوفر منتديات لقادة القطاعين العام والخاص ليلتقوا ويتشاوروا. وبعضها الآخر أكثر طموحا، ينشئ مناطق للتجارة الحرة أو يعزز الجهود المشتركة ضد مشاكل مثل تجارة المخدرات والإرهاب. والعديد من هذه المبادرات الإقليمية مفتوحة وشاملة، وينبغي تشجيعها. أما المبادرات السطحية فستتلاشى تدريجيا. ويمكن لبعضها أن يقدم

مساهمات بارزة للحكم العالمي، ويخفف الأعباء التي تتحملها الدول العظمى. وينبغي للمنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن تعمل مع تلك المبادرات، وتعزز قدراتها وتشجع التعلم المتبادل معها. وتقيم هذه المبادرات عادة التعاون بين البلدان المجاورة، وتقلل من سوء التفاهم.

في آسيا، لم يكن دور رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مفيدا للبلدان العشرة في جنوب شرقي آسيا فحسب، بل ساعد أيضا على إنشاء بنيان أوسع للتعاون. لقد بدأت الرابطة، عند تأسيسها قبل ٣٩ عاما، سنة ١٩٦٧، حين كانت الحرب مشتعلة في الهند الصينية، بدأت كتجمع لترويج ما أسماه الرئيس الإندونيسي آنذاك، سوهارتو، 'التكيف الإقليمي'. فالبلدان الخمسة الأصيلة غير الشيوعية في الاتحاد – إندونيسيا، ماليزيا، تايلند، الفلبين وسنغافورة – كانت مصممة على حفظ السلام فيما بيننا، والتركيز على التنمية الاقتصادية. وانضمت بروناي دار السلام إلى الرابطة عام ١٩٨٤، بعد استقلالها. ومع نهاية الحرب الباردة، عاد السلام إلى الهند الصينية، وتوسعت الرابطة تدريجيا لتشمل الدول الأعضاء الجدد، وهي فييت نام وكمبوديا ولاوس، ليصبح عددها كما هو اليوم: أسرة العشرة.

وفي عام ١٩٩٢، قررت بلدان الرابطة إنشاء منطقة للتجارة الحرة على مراحل. فعلى صعيد تجارة البضائع، حققنا معظم أهدافنا. أما في الاستثمار والخدمات، فما زال أمامنا طريق طويل. ولكن هناك إرادة سياسية قوية للمضي قدما وجعل الرابطة كلها فضاء اقتصاديا واحدا. وتؤدي الرابطة كتجمع دورا كبيرا في التجارة الدولية محققة ما يقرب من ٦ في المائة من إجمالي التجارة العالمية.

وعودة ظهور الصين والهند كدولتين كبريين تتيح لنا فرصا وتضع أمامنا تحديات، وتجارة الرابطة تنمو باطراد مع كلا البلدين. ولكنهما يشكلان أيضا تحديا تنافسيا لنا.

وحين التقى زعماء الرابطة في بالي قبل ثلاث سنوات، اتخذوا قرارا رئيسيا هاما بإنشاء ''جماعة الرابطة'' بحلول عام ٢٠٢٠، تقوم على ثلاثة أركان رئيسية – الأمن والتعاون الاقتصادي والتعاون الثقافي. ولإنشاء تلك الجماعة، سيصاغ ميثاق في السنة المقبلة، يوفر الأسس القانونية لتكاملنا المستقبلي، وسيشمل مواد لتسوية الخلافات عن طريق لجان خبراء مستقلين.

والاتحاد الأوروبي قدوة لنا في رابطة آسيان. وقبل شهرين، استضافت المفوضية الأوروبية مجموعة من الأشخاص المرموقين في الرابطة، وتفضلت بتقديم النصح والمساعدة لهم. ومع أن تكامل رابطة آسيان لن يصبح أبدا بعمق أو اتساع الاتحاد الأوروبي، فهناك الكثير مما يمكننا تعلمه من التجربة الأوروبية.

ولكي تزدهر رابطة آسيان، من المهم أن نحافظ على علاقات طيبة مع جميع الدول الكبرى. فعلى مدى سنوات عديدة، طورت الرابطة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان والهند. ومع النمو القوي في التجارة العالمية، فاوضت الرابطة أو أنها في طور التفاوض بشأن اتفاقات للتجارة الحرة مع الصين والهند واليابان وكوريا واستراليا ونيوزيلندا، وبشأن مشاركة اقتصادية أوثق مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ولدينا استراتيجية بسيطة تقضي بإعطائهم فرصة تحقيق فائدة كبيرة من وحدتنا وتنميتنا. واستراتيجيا، يمر بعض من أهم الممرات البحرية عبر مياه الرابطة ويمر عبر مضيقي ملقة وسنغافورة نحو ثلث التجارة العالمية، ونصف تجارة النفط، و ٨٠ في المائة من النفط المتجه إلى الصين واليابان.

وإننا نقيم صرحا جديدا من النمو التعاوني السلمي في آسيا الكبرى، عبر تجمعات ”الرابطة زائدا“، ومؤتمر قمة شرق آسيا الذي يضم الصين واليابان وكوريا والهند واستراليا ونيوزيلندا. ورابطة آسيان ليست كبيرة إلى الحد الذي يجعلها عنصرا فاعلا على الصعيد العالمي، لكنها تضطلع بدور بارز في لم شمل آسيا، وإبقائها مفتوحة على بقية العالم. وأي شيء نفعله في آسيا ينبغي ألا يجعل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو روسيا تشعر بأننا نستثني أيا منها.

رابطة آسيان عمل قيد الإنجاز. فنحن، أسوة بمناطق أخرى من العالم، نواجه العديد من المشاكل المتصلة بالتنمية الاقتصادية، والحركات الانفصالية والإرهاب والاتجار بالمخدرات وتدهور البيئة والأمن الملاحي والانقسامات الطائفية والدينية وانفلونزا الطيور، وسواها من المشاكل. إلا أن ما يقدره كل منا في رابطة آسيان هو أنه، بدون الرابطة، تصبح كل واحدة من هذه المشاكل أكثر استعصاء على الحل، وأن الرابطة لا يمكنها وحدها أن تحل أيا منها: فعلينا أن نكون متحدين، وأن نعمل مع البلدان الأخرى ومع المنظمات الدولية. وإننا ممتنون لمساعدتها ومشاركتها وتعاونها.

سيدتي الرئيسة، إن رابطة آسيان تدعمك وتدعم الأمم المتحدة. ونحن سنعمل معك لتحسين أنشطة الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية. وفي هذا المضمار، تواصل الرابطة دعم ترشيح السيد سوراكيارت سافبراثي لمنصب الأمين العام، على الرغم من الانقلاب الأخير في تايلند. ورغم أن الانقلاب شكل نكسة لتايلند والرابطة كلتيهما، فإن المجتمع التايلندي يتمتع بمرونة عالية تمكنه من التعافي سريعا. والرابطة ستبقى دائما إلى جانب الشعب التايلندي.

إذا استطاع كل إقليم في العالم، يعمل مع الأمم المتحدة، أن يساعد على استقرار محيطه المباشر وتحسين الظروف المؤاتية للتنمية، فسيتم تعزيز احتمالات السلام العالمي. وما استطاعت الأمم الأفريقية أن تفعله على الرغم من الظروف المعاكسة مثير للإعجاب، ورغبة كل بلد أفريقي في الاتفاق على مواقع مشتركة فريد من نوعه لهذه القارة ومصدر إلهام لنا.

إن الأمم المتحدة تبذل أقصى جهدها، وليس في وسعها أن تفعل أكثر من ذلك. فعلينا إذا في كل إقليم من أقاليمنا أن نقوم بدورنا، ونعمل مع الأمم المتحدة ومنظماتها بطريقة تكاملية. فلوقف عمليات القتل في دارفور، مثلا، نحتاج إلى تعاون وثيق بين الأمم المتحدة والبلدان الأفريقية.

وينبغي تعزيز المنظمات الإقليمية حيثما أمكن ذلك. ويمكن للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية أن تقوم بدور ميسر وأن تقدم الموارد والإرشاد، وأن تضع المعايير وأن تحدد أهدافا لقياس النجاح. وحتى في الشرق الأوسط، حيث يبدو العمل أصعب غالبا، يمكن للتعاون الإقليمي أن يسهم في تهيئة بيئة أفضل للسلام والتنمية. فإعادة بناء العراق، مثلا، ستكون أكثر صعوبة، إن لم تكن مستحيلة، بدون حسن النية من جيرانه.

رابطة آسيان، التي يتجاوز عدد سكانها ٥٠٠ مليون نسمة، لديها ٨ في المائة من سكان العالم. وحصتنا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أدنى بكثير، تبلغ ٢ في المائة فقط. لكننا، ضمن حدود قدراتنا المتواضعة في الرابطة، سنضطلع بدورنا للمساهمة في العمل الخير للأمم المتحدة، لجعل هذا العالم عالما أفضل، بدلا من زيادة مشاكله.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد ألبرتو غتميتان روملو، وزير خارجية الفلبين.

السيد روملو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري العظيم، سيدتي، أن أنقل إليك تهانئ حكومتي وشعبنا، وتهانئي الخاصة، على انتخابك الذي

تستحقينه بجدارة رئيسة للجمعية العامة. ووفدي مستعد لأن يقدم لك تعاونه الأكمل، لا بصفته عضوا في مكتبك، فحسب، بل كصديق حميم للبحرين أيضا. وقد ترك سلفكم السيد يان إلياسون، أثرا لا يُمحى على الأمم المتحدة. وتمكّنا في ظل قيادته من الاضطلاع بجزء كبير من مجموعة الإصلاحات التي أناطها بنا أكبر تجمع لزعماء العالم، على النحو الذي حددته الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

وفي العام الماضي، اجتمع قادتنا لإحياء ذكرى مرور ٦٠ عاما على إنشاء الأمم المتحدة. وجدد ذلك الاجتماع الآمال لدينا جميعا في السلام والنمو والتقدم وسيادة حقوق جميع الشعوب. ولا تزال هذه الآمال باقية، حتى في وجه الأخطار المستمرة التي تهدد سلام البشرية وأمنها من جراء الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية؛ وحتى في وجه الفقر الطاحن وعدم اليقين المالي؛ وحتى في وجه التعصب وسوء الفهم؛ وبالتأكيد في وجه التغير السريع الذي ينتاب عالمنا.

لا تزال تلك الآمال باقية لأن روح التعاون وروح الجماعة، التي تكمن في صميم ميثاقنا، حية. ولا يزال التعاون يشكل أساس التوصل إلى الأهداف التي وضعها ميثاقنا. فالتعاون كما قال أحد فلاسفة القرن العشرين هو الشيء الوحيد الذي سينقذ البشر.

ومن هذا المنطلق ترحب الفلبين بمواصلة المجموعة الرباعية للشرق الأوسط أعمالها ونداءها هذا الأسبوع من أجل إحراز مزيد من التقدم صوب إقرار سلام عادل وشامل. ونؤيد بقوة خارطة الطريق للسلام ونحتفظ بآمالنا في تحقيق الرؤيا المتمثلة في قيام دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وقد أصابنا القلق الشديد كما أصاب الأعضاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتردّي الحالة وتصاعد العنف في الشرق الأوسط، وخاصة لاستعمال القوة بشكل غير متناسب ومفرط وعشوائي في لبنان. وتجدد عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام القائمة على قدم وساق الآن في لبنان أملنا في السلام وتتيح للأمم المتحدة فرصة كبيرة للبرهنة على أهميتها وتأثيرها على الساحة العالمية.

ونمضي في مسعانا من أجل السلام في الفلبين بخطوات وئيدة للأمام، وذلك بفضل الدعم والتعاون اللذين نلقاهما من الأعضاء الرئيسيين في منظمة المؤتمر الإسلامي والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي.

وفي تجربتنا الخاصة كبلد إثبات مقنع لكفاءة العمل الجماعي في مكافحة الإرهاب. فنحن نخلص بلدنا من الإرهابيين بالعمل عن كثب في تضافر مع جيراننا وغيرهم. وسوف يساعد اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٩٨/٦٠) مؤخرا على توجيه ضربة أخرى ضد الإرهابيين. وأثني على الممثلين الدائمين لإسبانيا وسنغافورة لنجاحهما في توجيه المفاوضات المتعلقة بهذه الاستراتيجية.

ومن ركائز الاستراتيجية مبادرة تلقى اهتماما كبيرا في بلدي، وهي تعزيز الحوار والتعاون بين الأديان. وفي متابعة لتلك المبادرة، نظمت الفلبين وترأست اجتماعين رئيسيين عقدا بالأمس هنا في الأمم المتحدة، هما الاجتماع الوزاري الأول المعني بالحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام والمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين الأديان من أجل السلام. وبصفة الفلبين مؤسسة المنتدى الثلاثي المعني بالتعاون بين الأديان الذي تترأسه حاليا، وهو حركة جديدة معتمدة لدى الأمم المتحدة للحكومات والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدينية، فهي ستوجه الدعوة لعقد مؤتمر ثلاثي رفيع المستوى آخر، للتركيز هذه المرة على مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إضافة إلى ذلك، أعلنت الفلبين في الأسبوع الماضي، خلال مؤتمر قمة حركة بلدان عدم الانحياز، أننا سننظم وندعو لعقد اجتماع وزاري خاص بشأن الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام في مدينة دافاو، جنوبي الفلبين. وأثني في الوقت ذاته على إسبانيا وتركيا لمبادرتهما المتعلقة بتحالف الحضارات. وأعتقد أنها ستكمل مبادرة الفلبين بشأن الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام وتعززها على نحو شامل متبادل.

لم يكد يبق أمامنا تسع سنوات لتحقيق أحد الأهداف الإنمائية الألفية التي حددها قادتنا، وهو المتعلق بخفض مستوى الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويمكن أن يبقى الهدف المذكور مجرد رؤية ما لم يتم إيجاد آلية فعالة لتعبئة الموارد. وفي هذا السياق صدرت مبادرة الفلبين بشأن مبادلة الديون بأصول رأسمالية في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية العام الماضي؛ وأشكر مجموعة الـ ٧٧ والصين على تأييدها. ولا تدعو هذه المبادرة إلى إلغاء الديون أو وقفها مؤقتا أو خفضها، بل تدعو إلى استخدام جزء من مدفوعات الديون المكدسة على عاتق البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل غير المؤهلة للإفادة بمبادرة الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بمثابة حصة للجهات الدائنة في رأسمال مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات من قبيل الهياكل الأساسية والتعليم والعمل والصحة.

ولا تزال أهمية التعاون المتعدد الأطراف في مجال أمن الطاقة تتزايد. ويتعين إيجاد مصادر بديلة للطاقة. ويوصي وفدي بأن يعين الأمين العام فريقا من الشخصيات البارزة للنظر في هذه المسألة. وينبغي أن تتخذ النتائج التي يخرج بها هذا الفريق موضوعا لحوار رفيع المستوى قبل انتهاء الدورة الحالية.

وقد كان من بين المنجزات التاريخية للدورة الستين للجمعية العامة إنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث بغرض تقديم الغوث والمساعدة على وجه السرعة للبلدان التي تصيبها كوارث طبيعية. وتحتل الفلبين المركز الثالث عالميا من حيث عدد الأشخاص المعرضين للزلازل والأعاصير المدارية سنويا. ولهذا السبب، تهيب الفلبين بكل الدول أن تدعم هذا الصندوق. كما ندعو إلى تعزيز التعاون الذي يرمي إلى التصدي الفعال للكوارث الطبيعية.

وكانت الهجرة الدولية والتنمية موضوعا للحوار الرفيع المستوى الذي جرى في الأسبوع الماضي. وتلك مسألة قريبة من قلوبنا. فما يقرب من عُشر سكان الفلبين يقيمون بالخارج. ونحن أكبر مورّدي البحارة على مستوى العالم، ويمكن أن تجد عمالنا على البر في جميع بقاع العالم تقريبا.

ومن هذا المنطلق، انضمت الفلبين إلى الدعوة إلى إنشاء منتدى عالمي غير رسمي بشأن الهجرة والتنمية منبثق عن الحوار الرفيع المستوى، ويعقد بصفة مؤقتة خارج مظلة الأمم المتحدة، لتمكين المجتمع الدولي من مواصلة الحوار بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالهجرة. ويدعو وفدي الدول الأعضاء إلى الانضمام للاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم إظهارا وتأكيدا لعالمية حقوق الإنسان.

ولحقوق الإنسان وحرمة حياة الفرد قيمة عليا في نظر بلدي وشعبه. وحماية حياة البشر التزام مقدس لدى حكومتي. وفي الأسبوع الماضي جددت الفلبين ذلك الالتزام بتوقيعها البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ويتضمن دستورنا عبارات قوية رافضة لعقوبة الإعدام. ومنذ ثلاثة أشهر، عززت الرئيسة أرويو مرة أخرى

هذا التكليف الدستوري باعتمادها على قانون الجمهورية ٩٣٤٦، الذي أزال عقوبة الإعدام من تشريعاتنا.

وبما أننا نضفي هذه القيمة على الحياة، فمن المحتم أن نحمي في دستورنا حياة الجنين. ومن خلال التوقيع على البروتوكول الاختياري الثاني، أكدت الحكومة الفلبينية مجددا التزامها الثابت بتعزيز حماية حقوق الإنسان.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقدير الفلبين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا للأمين العام الذي أوشكت ولايته على الانتهاء، كوفي عنان، لتفانيه وخدمته الدؤوبة للأمم المتحدة. فهو يترك المنظمة أشد نشاطا وديناميةً، كما يترك إرثا من الإصلاح ومعه مؤسسات جديدة مطلوبة من قبيل مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، وإعادة التزام بليغة من جانب الأمم المتحدة وأعضائها بالتخفيف من محنة من هم أقل حظا عن طريق تفصيل الأهداف الإنمائية للألفية.

وتقدر الفلبين بصفة خاصة دعم الأمين العام كوفي عنان وتعاونه خلال مدة ولايتنا أخيرا في عضوية مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وصموده في دعم مبادرة الفلبين للحوار بين الأديان.

قبل حربين عالميتين، عرّف السيد وودرو ويلسون، وهو محام لمنظمة دولية، عرّف السلطة بتعابير لا تزال محتفظة بوجاهتها حتى اليوم. فقد قال: ”تكمن السلطة في قدرة المرء على الربط بين إرادته وأهداف الآخرين، وفي القيادة بالمنطق ونعمة التعاون“. فواضعو ميثاقنا والتحديات الراهنة يزوّدوننا بالمنطق، ويبقى علينا الآن أن نجد في أنفسنا، كأمم وشعوب، نعمة التعاون.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد يوسف أويدراوغو، وزير خارجية بوركينا فاسو.

السيد أويدراوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسية، يسر بوركينا فاسو أن تراك ترأسين الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وأرجو أن تطمئني إلى الدعم الكامل من وفدي، الذي لن يألو جهداً للمساعدة في إنجاح مهمتك النبيلة. كما أود أن أعبر عن امتناننا للسيد يان إلياسون، وزير خارجية السويد، الذي قاد بنجاح أعمال الجمعية العامة في دورتها الستين.

تنعقد هذه الدورة في وقت تهتز فيه بشدة ركائز السلام والأمن في أقاليم متعددة من العالم. فمناطق التوتر باقية في أفريقيا على الرغم من الجهود الأخيرة لتبديد التوترات. وتلك هي الحال، مثلاً، في السودان والصومال وساحل العاج. ومن حسن الحظ أن القتال توقف في بلدان عدة، مما أتاح فرصاً حقيقية للتقدم والتنمية.

وفي ليبريا وسيراليون وغينيا - بيساو وبوروندي، أصبحت الديمقراطية وبناء سيادة القانون حقيقة واقعة. وهذا دليل على أنه لا شيء مطلقا يمكنه أن يحل محل الإرادة السياسية لدى الشعوب بالانخراط كليا في حوار شامل وبناء. ولدينا أمل كبير بأن تتواصل بنجاح العملية الديمقراطية الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نرحب بالتقدم المحرز في الحوار السياسي بين التوغوليين. ولمّا كان للرئيس بليز كومباوري امتياز متابعة تلك العملية كميسر، فقد استطاع أن يدرك تماما درجة التصميم لدى القادة السياسيين التوغوليين. وهذا ما يجعلنا نكرر المناشدة التي وجهها إلى شركاء توغو لتقديم الدعم اللازم لإعادة التنشيط الاقتصادي فيها.

والأزمة في كوت ديفوار، وصلت إلى نقطة تحوّل حاسمة، وإننا مقتنعون بأنه مع الالتزام الثابت والصادق لدى جميع الأطراف، وبدعم من المجتمع الدولي، يمكن التوصل إلى حلٍ دائم في وقت قصير جداً.

وفي الشرق الأوسط، شهدنا في الأشهر الأخيرة تصعيداً في العنف مثيراً للقلق. وبما أن دوافع ذلك الصراع معروفة تماماً للجميع، فما من سبب للخوض فيها هنا. وإذ ترحب بوركينا فاسو باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ونشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) بعد توسيعها، فإنها تأمل بقوة أن تتواصل المفاوضات وتتكثف على جميع المستويات للتوصل إلى سلام شامل ودائم في تلك المنطقة، سلام يعيد سيادة لبنان ويعطي الحرية للشعب الفلسطيني ويكفل أمن إسرائيل.

وتبقى مسألة التجارة الدولية الحرة والعادلة مطروحة للنقاش. فإخفاق جولة الدوحة للتنمية دليل على ذلك، إذ أثبت لنا الحاجة إلى البحث عن أفضل سبيل لضمان التقيد الصارم بقوانين النظام التجاري المتعدد الأطراف، التي حددتها منظمة التجارة العالمية. وتعتبر بوركينا فاسو، التي ألقت بكل ثقلها خلف مصالح منتجي القطن الأفريقيين، أن هذا المطلب أكثر إلزامية من أي وقت مضى. فالتنمية المستدامة وخفض مستوى الفقر والتخلص من الجوع وانعدام الاستقرار في العالم، ما زالت تشكل تحديات ينبغي مواجهتها.

وعلاوة على ما تم القيام به لخفض الديون وإيجاد آليات مبتكرة للتمويل، وهو ما نرحب به، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على ترسيخ مشاركة شمالية – جنوبية حقيقية تكفل معالجة ناجعة للمسائل التي تحظى باهتمام جميع الأقاليم والبلدان في العالم. وإن استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح البلدان الأقل نموا، الذي عقد قبل أيام، ووثائقه الختامية، تثبت أننا نسير في الاتجاه الصحيح.

والنطاق المجرد للهجرة الدولية في السنوات الأخيرة، مقرونا بالمآسي اليومية التي يعانيها الآلاف من الشباب الذين يعرّضون حياتهم للخطر، يمثل تحديا جديداً تسببه العولمة المتسارعة. ولمعالجة المشكلة ينبغي لبلدان المنشأ والعبور والمقصد أن يجدوا حلولا أكثر براعة تعالج جذورها، لأن لا العوائق ولا الحدود ولا الحظر والإعادة القسرية إلى الوطن يمكن أن تكون استجابة كافية، ناهيك عن توفير استجابة مستدامة. ولهذا نرحب بنتائج المؤتمر الأوروبي – الأفريقي حول الهجرة والتنمية، الذي انعقد في الرباط يومي ١٠ و ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وبالمبادرات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي لوضع سياسة أفريقية مشتركة بشأن الهجرة، وبالوثائق الختامية للحوار الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية الذي انعقد مؤخرا في نيويورك على هامش الدورة الحالية.

والارتفاع غير المسبوق في سعر برميل النفط، وأزمة الطاقة الناجمة عنه، ضربا بلداننا بقسوة. واقتصادات البلدان الأفريقية التي لا تصدر النفط، مثل بوركينا فاسو، ستحتاج إلى وقت طويل لكي تتعافى. وهذه الأزمة تعني أننا ينبغي لنا ألاّ نكتفي بإيجاد أشكال مبتكرة من التضامن الدولي، بل علينا إيجاد بدائل لاستخراج الوقود. وإذ وضعت بوركينا فاسو هذه الحقيقة في الحسبان، فإنها قررت أن تجعل إحدى أولوياتها استخراج الغاز من بقايا المحاصيل النباتية كالقطن.

ومسألة الطاقة النووية مطروحة في جداول أعمال معظم مجتمعاتنا منذ بعض الوقت. وبوركينا فاسو تكرر تنديدها الشديد بسباق التسلّح عموماً وبانتشار الأسلحة النووية خصوصاً.

من المحتم الآن أن نكفل تطبيق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تطبقا تاما. بيد أننا يجب أن نفعل ذلك دون الإضرار بحقوق جميع الدول في تطوير وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

فباسم الديمقراطية والعدالة، سعينا جميعاً لإنشاء أمم متحدة جديدة، تكون رمزاً للحكم الحديث والكفاءة في

إدارة شؤون العالم. ولهذا السبب سعينا لضمان إجراء إصلاح عميق لمنظمتنا وأساليب عملها. وأفريقيا على وجه التحديد تكرس نفسها لهذا الغرض لأننا مقتنعون بأن هذا هو السبيل الوحيد لرفع الظلم الذي عشَّش على مدى عقود.

لقد استُهِل التغيير بإنشاء لجنة بناء السلام والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث وتحويل لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان واعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ويجب أن نعمل جميعنا معاً الآن لضمان انتصار التعددية والعالمية على الأحادية. ولتحقيق هذه الغاية، نحن بحاجة إلى أمم متحدة قوية وديمقراطية مفتوحة لجميع الشعوب التي تسعى لتحقيق السلام والعدالة.

ويجب أن تكون روح الانفتاح والعالمية هذه في منظمتنا عنصراً من عناصر حركة ديمقراطية حقيقية لا تراجع عنها. ولهذا يتعين أن ننصف ٢٣ مليون تايواني كان طموحهم الوحيد على الدوام أداء دور نشيط في سعينا المشترك لبناء عالم أفضل.

وفي هذا الصدد، يسر بوركينا فاسو جداً أن ترحب بجمهورية الجبل الأسود بوصفها العضو الثاني والتسعين بعد المائة في الأمم المتحدة.

باسم بلدي، بوركينا فاسو، أود أن أشيد بصورة خاصة بالأمين العام كوفي عنان الذي، بالتزامه وبراعته وتحليه بنكران الذات وكفاءته غير المسبوقة، نفح دينامي جديدة في منظمتنا على مدى السنوات العشر الماضية وجدد عناصر إنشاء الأمم المتحدة الجديدة التي حلمنا بها لعدة عقود. وحيث أنه يُعِدُّ لطي هذا الفصل الهام من حياته، نتمنى له كل نجاح في أنشطته في المستقبل.

مطامح شعوبنا كبيرة. وكما يجب أن نسعى للوصول بالحكم إلى وضع مثالي على الصعيد العالمي، يجب أن نعمل أيضاً لترسيخ الحكم المحلي والديمقراطية والحرية. فهذا هو السبيل الوحيد الذي سيمكننا من تحقيق هذه التطلعات المشروعة وتسليم الأجيال القادمة عالماً ينعم بالسلام والوئام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد قاسمزومارت توكاييف، وزير خارجية كازاخستان.

السيد توكاييف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): قبل كل شيء، أود أن أهنئك سيدتي على انتخابك لهذا المنصب الرفيع وأن أعرب عن الثقة بأن دورة الجمعية العامة الحادية والستين ستكون، بقيادتك الماهرة، دورة ناجحة ومثمرة.

القمة العالمية، المعقودة في العام الماضي، أكدت مجدداً على دور الأمم المتحدة بوصفها منتدى عالمياً لا غنى عنه لاتخاذ إجراءات هامة بشأن قضايا العصر المشتعلة. وكان قرار القمة بتنفيذ إصلاح الأمم المتحدة، وهو أهم قرار جوهري في تاريخها، مثالا على ذلك. وبمقدورنا الآن إعطاء تقييم أولي للعمل في هذا الميدان. ومن سوء الطالع أن النتائج مختلطة.

فمن جهة، اتُخذ قراران مفيدان بإنشاء هيئتين انتخابيتين جديدتين في إطار منظومة الأمم المتحدة – لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. وقد أنشئت هاتان الهيئتان بفضل الجهود المكثفة التي بذلتها جميع الوفود، التي تمكنت من التوصل إلى حل توافقي من خلال المفاوضات. ومن جهة أخرى، فإن الفشل في مسألة إصلاح أساليب عمل الجمعية العامة ومجلس الأمن يعوق بصورة جوهرية الإصلاح المؤسسي في المنظمة. ونحن نرى أنه قد يكون لزيادة تأخير العملية تأثير سلبي على جهود الأمم المتحدة في مجالات الاستقرار والأمن والتنمية على الصعيد الدولي.

بالنسبة لوفد كازاخستان تمثل الدورة الراهنة، على نحو ما، ذكرى سنوية. فنحن نشارك في أعمال هذا المنتدى للمرة الخامسة عشرة. وفي الوقت الذي يعمل فيه بلدي باتساق في الساحة الدولية على النهوض بمصالحه الوطنية، فإنه ملتزم التزاماً راسخاً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وقد كان إنشاء آلية للتعاون لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في آسيا، المعروفة باسم مؤتمر العمل المشترك وتدابير بناء الثقة في آسيا، إحدى أول مبادرات كازاخستان، التي قدمتها من هذه المنصة في عام ١٩٩٢. ويمكننا أن ندعي ونحن مطمئنون أن هذه المبادرة أثبتت صلاحيتها وأصبحت عنصراً هاماً من عناصر العلاقات الدولية في هذه الحقبة، وذلك كما يتضح من نتائج القمة الثانية لمؤتمر العمل المشترك وتدابير بناء الثقة، المعقودة في كازاخستان في حزيران/يونيه الماضي. كما أن الوثائق التي اعتمدها مؤتمر العمل المشترك وتدابير بناء الثقة، مثل فهرس تدابير بناء الثقة والاتفاق المتعلق بإنشاء أمانة للمؤتمر، هيأت ظروفاً مواتية للتعاون الإقليمي والحوار المتعدد الأطراف في آسيا.

دعت كازاخستان بصورة متسقة إلى إقامة نظام معزز لمنع انتشار الأسلحة النووية. وهذا الموقف يضرب بجذوره في معاناة شعبنا، الذي لا يزال يعاني من التأثيرات الضارة للتفجيرات النووية في موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية، الذي أُغلق قبل ١٥ عاماً بالضبط بمرسوم أصدره الرئيس نورسلطان نزاربايف. وقد تعزز هذا الموقف بالقرار التاريخي الذي اتخذه بلدي طوعاً بالتخلي عن ترسانته النووية، التي كانت رابع أكبر ترسانة في العالم.

ونريد أن يكون ذلك الإجراء قدوة جديرةً بالثناء في ضوء الأزمة المستمرة الواسعة النطاق التي حلت بنظام الأمن العالمي. وللأسف فإن عدم خروج مؤتمر الدول الأطراف الأخير لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بأية نتيجة لا يزال يمثل تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي.

لقد آن الأوان لبذل جهود منسقة للتغلب على هذه الأزمة. والعملية الرامية لتحقيق هذه الغاية ابتدأت بالفعل بداية جيدة. ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، التي وُقِّعت في ٨ أيلول/سبتمبر في سيميبالاتينسك، دليل على توفر الإرادة السياسية لدى دول آسيا الوسطى الخمس، وهي أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وقد يصبح التوقيع على هذا الصك المعلم أداة حفز لعملية تعزيز معاهدة عدم الانتشار. ونعتقد أنه يمكن تحقيق تقدم ملموس في هذا الميدان إذا أوفت جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي وانتشار أسلحة الدمار الشامل عمودياً وأفقياً. ودول آسيا الوسطى مستعدة لمواصلة المشاورات مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بشأن دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ.

ونحن نرى أن الدول المعنية ينبغي أن تفي بصرامة بالتزامها بوقف اختياري لتفجيرات التجارب النووية والعمل على ضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ينبغي أن تنفذ جميع البرامج النووية السلمية على نحو شفاف تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن دواعي القلق العميق أن الأزمة اتسعت لتشمل لا الأسلحة الاستراتيجية فحسب، بل الأسلحة التقليدية أيضاً. وللأسف، فشلت الدول الأعضاء حتى الآن في وضع نُهُج مشتركة تجاه برنامج العمل المتعلق بهذا الميدان. وعلينا أن نزيد جهودنا لتشديد آليات الرقابة على الصادرات. وأشير هنا أولاً وقبل كل شيء إلى المواد والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، وكذلك إلى القذائف ووسائل

إيصال أسلحة الدمار الشامل إلى أهدافها، مع امتثال كامل وصارم لأحكام قرار مجلس الأمن الذي اعتمد في عام ٢٠٠٤.

احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين مسألة تثير قلقاً عميقاً. ولمنع حدوث هذا السيناريو، علينا أن ندفع نحو انضمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

إننا نعيش في عالم لا تزال فيه التوترات بين الدول والصراعات المسلحة جزءاً من الحياة اليومية. وأبرزت الأزمة في لبنان مرة أخرى الحاجة إلى استخدام قدرة الأمم المتحدة بفعالية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومنذ أيام الصراع الأولى، دعت كازاخستان إلى تقوية دور مجلس الأمن في تسوية تلك الأزمة.

وكان نشر وحدة معززة من وحدات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في منطقة الصراع الحل الوحيد القابل للتطبيق في تلك الأزمة الواسعة النطاق. وللأسف، فإن عدم وجود آلية فعالة لمنع اندلاع وانتشار الصراعات المسلحة لا يزال مشكلة خطيرة. ونحن نرى أن إنشاء مركز للأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراعات في آسيا الوسطى لا يزال اقتراحاً مناسباً. وسيركز هذا المركز على تقديم المشورة والخبرة لبلدان المنطقة، آخذاً في الحسبان مصالحها الوطنية واعتباراتها الأمنية.

ومن المهم جداً تحديد كيف يتسق تأخير اعتماد قرار مجلس الأمن المتعلق بلبنان مع عملية إصلاح الأمم المتحدة. فالافتقار إلى الكفاءة في النظام المؤسسي للأمم المتحدة وعدم وجود تفاهم عام بين الدول الأعضاء يضر بالاستقرار والأمن العالميين والإقليميين.

لقد قررت كازاخستان ترشيح نفسها لمقعد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونعرب عن امتناننا للدول الأعضاء التي دعمت ترشيحنا. وإذا انتخبنا، فإننا ننوي المشاركة بنشاط في أعمال هذه الهيئة الهامة من هيئات الأمم المتحدة بشأن جميع بنود جدول الأعمال الموضوعية.

وإذ أتكلم من هذه المنصة الرفيعة المستوى، أشعر بأنني ملزم بالإعراب عما يساورني من قلق عميق تجاه عودة الإرهاب الدولي إلى الظهور. فالتفجيرات الأخيرة في العراق وتركيا والمخطط الإرهابي الذي تم إجهاضه في لندن لتدل بوضوح على تعاظم هذا الخطر العالمي. ولا يمكن التصدي لهذا الخطر دون تضافر جهود المجتمع الدولي بأسره للإسراع في تنفيذ الاتفاقيات وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ويتعين علينا أن نعزز التعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي في وقت مبكر يشكل بندا من جدول أعمالنا يحظى بالاهتمام.

وتبذل كازاخستان، التي تُستعمل أراضيها كطرق غير قانونية لتصدير المخدرات الأفغانية من آسيا إلى أوروبا، كل جهد لمعالجة هذا الخطر، ولكن من الواضح أن ما من بلد في العالم يستطيع بمفرده معالجة هذه المشكلة بفعالية. ولن تكون المكافحة فعالة إلا إذا ضافرنا جهودنا وعبأنا موارد الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ولهذا السبب على وجه التحديد، دعمت كازاخستان مبادرة الأمم المتحدة الرامية إلى إنشاء مركز إعلام وتنسيق إقليمي لآسيا الوسطى في كازاخستان لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ونرحب بنتائج حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية. ونعتقد أن تلك المناقشات ساعدت على التمهيد لإجراء حوار عادي بشأن هذه المسألة بين جميع الأطراف المعنية. ونظراً لأن كازاخستان بلد مقصد

وبلد عبور وبلد أصل بالنسبة للمهاجرين، فإنها مستعدة للمشاركة مشاركة نشطة في البحث عن حلول لمشاكل الهجرة غير المشروعة وهجرة العمال وحماية حقوق المهاجرين.

ونحن نرى أن قضايا التنمية ينبغي أن تظل محور تركيز اهتمام المجتمع الدولي. فتحقق الأهداف الإنمائية للألفية الفعال والجيد التوقيت سيزداد أهمية باقتراب عام ٢٠١٥. وتؤيد كازاخستان القرارات المتعلقة بقضايا التنمية التي اتخذت في المؤتمرات الدولية وفي مؤتمرات قمة الأمم المتحدة، وتدعو لتنفيذها تنفيذاً فعالاً وجيد التوقيت.

وبوصف كازاخستان أكبر بلد غير ساحلي، فإنها تحث المجتمع الدولي – وقبل الجميع، البلدان المتقدمة النمو – على بذل كل جهد لتلبية احتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية.

الإصلاحات الهيكلية التي نفذت منذ الاستقلال غيرت كازاخستان تغييراً كلياً. وكازاخستان اليوم واحدة من أكثر دول العالم دينامية، وحددت أهدافاً طموحة لتشجيع استمرار التنمية. ومتوسط نمو إنتاجنا المحلي الإجمالي على مدى السنوات الخمس الماضية بلغ ١٠ في المائة. وقد أدرج البنك الدولي كازاخستان في قائمة الاقتصادات العشرين الأكثر اجتذاباً للاستثمار. وتعمل الحكومة على ضمان أن تنضم كازاخستان إلى مصاف الاقتصادات الأكثر قدرة على التنافس. ولتحقيق هذا الهدف، وضعنا برنامجاً ابتكارياً للتنمية الصناعية والاقتصادية، ونمول المشاريع ذات الصلة من خلال صندوق وطني خاص. وقد أنشئت جميع مؤسسات التنمية الأساسية. ووصلت المفاوضات حول قبول كازاخستان في منظمة التجارة العالمية مراحلها النهائية. ويجري تنفيذ برامج لاستخدام قدرة البلد على النقل والنقل العابر، كما يجري تنفيذ مشاريع كبيرة الحجم لإدماج البنى الأساسية للنقل في البلاد في شبكة النقل الأوروبية الآسيوية.

وتجدد كازاخستان التزامها بالأهداف الإنمائية للألفية. ويبين تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي صدر عشية مؤتمر القمة العالمية المعقود في عام ٢٠٠٥، أن البلد خطى خطوات كبيرة في هذا المجال.

وستواصل كازاخستان، بوصفها مصدراً كبيراً لموارد الطاقة، العمل بسياستها الرامية لضمان وصول موارد طاقتها إلى الأسواق العالمية من خلال طرق متعددة. ومع النمو الاقتصادي، تزيد الحكومة الإنفاق الاجتماعي بصورة مطردة على الرعاية الصحية والتعليم والعمالة وميادين أخرى بصورة أساسية. وقد يسرت جهودنا على البنك الدولي أن يصنف كازاخستان كدولة ناجحة ذات اقتصاد ينمو بصورة دينامية.

إننا نهتم اهتماماً قوياً بتشجيع الديمقراطية وبناء مجتمع مدني وتعزيز التوافق بين الطوائف وبين الديانات داخل البلد. وإنجازاتنا واضحة. فبلدي نموذج للتسامح والوفاق والاستقرار، وهو موطن لأكثر من ١٠٠ طائفة ولمجموعات تنتمي لجميع الديانات عملياً.

وليس من قبيل الصدفة أن كازاخستان استضافت منتدى لزعماء أديان العالم التقليدية. وقد أنهى المؤتمر الثاني للتو مداولاته في أستانا، التي اعتمد فيها الزعماء الدينيون إعلاناً يدعو لحوار نشط بين الديانات. ولا يمكن أن نسمح باستخدام الاختلافات الدينية كأداة للكراهية والشقاق، ويتعين علينا أن ننقذ الإنسانية من صدام عالمي بين الديانات والثقافات. وقد أصبح المؤتمر بمثابة إسهام من كازاخستان في الحوار العالمي بين الديانات.

وتنتهج كازاخستان سياسة خارجية متوازنة تستند إلى مصالحنا الوطنية الطويلة الأجل وتهدف إلى إقامة علاقات ودية مع البلدان المجاورة وجميع بلدان العالم المهتمة.

وبلادي، بصفتها الرئيس الحالي لرابطة الدول المستقلة، أعدت خطة لإصلاح تلك المنظمة بغية تعزيز قدراتها. وتعمل كازاخستان بهمة في إطار كل من منظمة شنغهاي للتعاون والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية – الآسيوية وكما أنها تدعم منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وكازاخستان، التي سبقت غيرها من البلدان السوفياتية السابقة في كثير من المجالات، ما فتئت تضطلع بالمسؤولية عن تنفيذ المبادرات الدولية، سواء أكان ذلك قرارها بإغلاق مركز سيميبالاتينسك للتجارب النووية أو نبذها للأسلحة النووية طواعية أو مبادراتها لعقد منتدى أمني إقليمي في آسيا أو عقد مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية أو استضافة المؤتمر العالمي الأول للتعاون في مجال النقل العابر أو استضافة اجتماع خاص للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. وفي عام ٢٠٠٧، تستضيف كازاخستان الدورة الثالثة والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة.

ونعرب عن تقديرنا لجميع الدول التي أيدت ترشيح كازاخستان لرئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠٠٩. وستواصل كازاخستان الإسهام بفعالية في جميع البنود الرئيسية في جدول الأعمال العالمي.

وفي الختام، أود أن أستشهد بمثل شعبي في بلادي: ”لا يوجد ما هو أبعد من الأمس ولا ما هو أقرب من الغد“. فقبل عام واحد، اتفقنا خلال القمة العالمية على اتخاذ إجراءات لإصلاح الأمم المتحدة. وينبغي ألا ننسى أن البشرية تعلق آمالها في مستقبل أفضل على الأمم المتحدة باعتبارها منظمة لا غنى عنها. وقد آن الأوان لاتخاذ إجراءات محددة وفعالة لإعلاء مكانة منظمتنا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد أحمد علام – مي وزير الخارجية والتكامل الأفريقي في تشاد.

السيد علام – مي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء اسمحي لي، سيدتي الرئيسة، أن أنقل لكم، نيابة عن وفد بلادي وبالأصالة عن نفسي، تهانينا القلبية لانتخابكم الرائع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ونحن على يقين من أنكم ستوجهون عملنا على نحو مرض نظرا لما تتمتعون به من خصال وموهبة وخبرة. كما نتوجه بالتهنئة لسلفكم السيد يان إلياسون وفريقه الذين مكننا تفانيهم وحماستهم من إنجاز قدر هائل من العمل الذي حظي بتقدير الجميع والذي تم القيام به في خضم أوضاع دولية مضطربة على نحو خاص.

وفضلا عن ذلك، نود أن نشيد بمعالي السيد كوفي عنان الأمين العام لمنظمتنا إشادة يستحقها، مؤكدين أن دوره شديد الأهمية في النهوض بتنفيذ مُثلنا سينقش في تاريخ منظمتنا.

إننا لم نتوقف، أمام هذه الجمعية، عن إدانة جميع أشكال العنف والتعصب، ولا سيما في أبشع مظاهره التي برزت في عصرنا – وأعني الإرهاب. وقد التزمنا باحترام ميثاق الأمم المتحدة الذي وضع خصيصا لإنقاذ الأجيال اللاحقة من ويلات الحروب وصون السلم والأمن الدوليين.

ومسؤوليتنا تتطلب أن نعمل معا من أجل إزالة أسباب الأخطار الرئيسية التي تتهدد البشرية. وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، أؤكد مجددا أن بلادي وقعت وصدقت على معظم الصكوك الدولية المتعلقة بهذه الآفة وأنها تتعاون مع مختلف البلدان ومؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة

لمواصلة هذه المعركة. وإلى جانب الإرهاب، شهد العام المنصرم أوضاعا تدعو إلى القلق في الكثير من الدول الفتية ضحية الحروب والصراعات المسلحة الخطيرة التي تدور في أنحاء شتى من العالم والتي تتسبب في انعدام الاستقرار وتشكل تحديا للجهود التي تبذلها تلك الدول لإقامة مؤسسات ديمقراطية ودعم التقدم الاجتماعي – الاقتصادي لشعوبها.

أما فيما يتعلق ببلادي، فرغم محاولات زعزعة الاستقرار والاستيلاء غير الدستوري على السلطة، عقدنا انتخابات رئاسية حرة وشفافة في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦ جدد الشعب التشادي فيها ثقته في فخامة الرئيس إدريس ديبي إتنو. وتلا ذلك إجراء حوار سياسي في الفترة من ٢٨ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦ في نجامينا. وشارك ٥٤ من الأحزاب السياسية المعترف بها قانونا وعددها ٧٨ حزبا في ذلك المنتدى الهام الذي سترسي نتائجه، بلا شك، حجر الأساس لتوطيد حكم القانون وتعزيز العملية الديمقراطية في بلادنا.

ولا يحسبن أحد أن بلادي ستنعم، بدون صعوبات، بالاستقرار اللازم لتقوية الحكم الديمقراطي للقانون إذا استمرت معاناتها من الآثار السلبية لأزمة دارفور. وقمنا من فورنا بتطبيع علاقاتنا مع السودان بعد أن كنا قد اضطررنا لقطع العلاقات الدبلوماسية بسبب التآمر الهدام ضدنا فيما يتصل بدارفور. ونأمل في تجديد أواصر الصداقة وحسن الجوار التي كانت تربطنا بذلك البلد الشقيق في الماضي.

غير أننا ما زلنا قلقين إزاء أزمة دارفور التي لا تهدد أمننا وحدنا ولكن أمن المنطقة دون الإقليمية بأسرها. إن صراع دارفور يلحق ضررا هائلا بتشاد والشعب التشادي منذ بدايته في عام ٢٠٠٣، بما في ذلك انعدام الأمن والخسارة الاقتصادية والدمار البيئي. ونقلت غارات الجنجويد عبر الحدود في أراضي تشاد القتال في دارفور إلى الجزء الشرقي من تشاد، مما أسفر عن تشريد أكثر من ٥٠ ألف تشادي ووفاة المئات وسلب الآلاف من رؤوس الماشية، فضلا عن مشاكل أخرى.

وكانت تشاد أول بلد يستقبل ويساعد اللاجئين القادمين من دارفور – أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ قبل تدخل المجتمع الدولي. وإلى جانب أولئك اللاجئين، فإن لدينا عددا متزايدا من لاجئي وسط أفريقيا وهي ثاني أكبر ضحية، بعد تشاد، لأزمة دارفور التي تهدد بالانتشار في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية بالكامل، إن لم نتوخ الحرص.

وفي ذلك السياق، فإننا نرحب بالتمديد لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور حتى نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وذلك أفضل من لا شيء. ولكن، في ظل الصعوبات التي تواجهها حكومة السودان والاتحاد الأفريقي في احتواء الأزمة، فإننا نؤكد مجددا موقفنا المعروف وغير الجديد. فالأمم المتحدة يجب أن تتولى المهمة من الاتحاد الأفريقي عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦). ونحن نقول ذلك بروح الصداقة للأشقاء السودانيين مع احترامنا لسيادتهم. وينبغي ألا يعتبر موقفنا على الإطلاق معاديا للحكومة الشقيقة في السودان. وموقفنا لا علاقة له البتة بما يسميه البعض بالمؤامرة الدولية ضد السودان. فهو يستند ببساطة إلى الحس السليم ويستهدف تقديم المساعدات لضحايا الحرب الأبرياء. وعلاوة على ذلك، فإن تشاد ستستفيد أكثر من أي بلد آخر من إعادة استتباب السلام في دارفور، أقله بسبب تمكين مئات الآلاف من اللاجئين السودانيين المتواجدين على أرضنا من العودة إلى بلدهم وبالتالي إنهاء التضحيات التي يقدمها الشعب التشادي الذي يستضيفهم.

وفضلا عن ذلك، نجد أنه من الصعب ضمان أمن مخيمات اللاجئين، التي يستخدمها بعض المتمردين السودانيين، لكونها مفتوحة وقريبة من الحدود، كملاذ آمن ومحطات لإعادة الإمداد والتجنيد. ولذا كان وفدي يتعشم أن ترسل قوات دولية إلى الجزء الشرقي من البلد لمساعدتنا على ضمان أمن مخيمات اللاجئين وكفالة حيادهم، بالإضافة إلى ضمان أمن الحدود المشتركة ومنع امتداد الأزمة القائمة في دارفور إلى الخارج.

وفي هذا العصر المتسم بالعولمة السريعة، التي اعتقد العديدون أنها ستكون شاملة ومفيدة، تتسع الهوة بين الأغنياء والفقراء. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها دولنا – والتي انتابها الضعف وفرضت عليها المؤسسات الدولية وشركاء آخرون قيودا تعسفية – لا يزال التكامل بين اقتصاداتنا ضمن عملية العولمة بهدف تحقيق تنمية متناسقة ومستدامة يبدو بعيد المنال، بينما تقوض القواعد والتنظيمات الراهنة لاقتصاد السوق قدرة اقتصاداتنا على التنافس. فكيف يتسنى لبلداننا المبتلاة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع استمرار افتقارنا إلى الدخل والعبء الثقيل لديوننا وآفتي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا؟

ولقد حدث خلاف بين بلدي والبنك الدولي عقب مراجعتنا للقانون ٠٠١ المتصل بعائدات النفط. ولذا، يسرنا الحوار المثمر الذي أجريناه مع البنك، الذي أدى إلى حل وسطي مقبول للطرفين والى استئناف تعاوننا مع تلك المؤسسة العظيمة.

وفي نفس الاتجاه، وفيما يتعلق بالدفاع عن مصالحنا المشتركة كيما يتسنى لشعبنا الاستفادة من الموارد الطبيعية لبلدنا، نود أن نبين للمجتمع الدولي حدوث تدهور في العلاقات مؤخرا مع عضوين في اتحاد شركات النفط التي تعمل في بلدنا لأنهما رفضا دفع ضريبة على الأرباح للسلطات التشادية. وفضلا عن ذلك، أعربنا عن استياء شعب تشاد لأنه لا يحصل إلا على نسبة ١٢,٥ في المائة من الرسوم المتعلقة باستغلال موارده النفطية. ولقد نددنا بحصولنا على ٥٨٨ مليون دولار فحسب من عائدات النفط في ثلاثة أعوام بينما كدست الشركات الأجنبية ثروة بلغت ٥ بلايين دولار. ونطالب بإقامة العدالة. وبالفعل، نطالب بحقنا المشروع في المشاركة مباشرة في إنتاج مواردنا وتسويقها. وإن لم نتمكن من ذلك، فإن الحقوق السيادية لبلدنا ستطؤها الأقدام، وسيتعذر بلوغ هدفها في الحد من الفقر وسيصبح حلمنا بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي سرابا.

وبالإضافة إلى مشاكلنا، نقلق إزاء حالات الصراع التي تدور في أماكن أخرى من القارة وفي أماكن أخرى من العالم. ونرحب بالجهود المبذولة في إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حلول دائمة، ونعرب عن استعدادنا لتقديم المساعدات قدر المستطاع.

فعلى سبيل المثال، نرى أن عملية المصالحة في كوت ديفوار تسير في الطريق الصحيح، على الرغم من بعض المشاكل الطفيفة التي تواجهها. ونلاحظ أن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يؤديان دورا رئيسيا هناك. ويجب أن يعترف كل أصحاب المصلحة السياسيين من أبناء كوت ديفوار بآلام المواطنين ومعاناتهم وأن يفهموا أن هناك حدودا لصبر أعضاء المجتمع الدولي. ولا بد لهم من بذل جهود حاسمة لإنهاء الصراع – وهو صراع تنجم عنه عواقب وخيمة لاستقرار المنطقة دون الإقليمية.

وفي الشرق الأوسط، بما في ذلك فلسطين، نشعر بالجزع والسخط إزاء الأحداث الأخيرة التي حصلت في جنوب لبنان، مما أسفر عن دمار هائل أصاب الهياكل الأساسية للبلد وحدوث خسائر في الأرواح بين المدنيين.

ويحدونا الأمل أن تحظى أحكام قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) بالاحترام بهدف التوصل إلى نتائج إيجابية.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في قطاع غزة والضفة الغربية. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يزيد من مشاركته في تسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي ما برح لفترة طال أمدها يشكل مصدرا لانعدام الاستقرار في تلك المنطقة.

وتشكل الألغام الأرضية المضادة للأفراد والأجهزة غير المنفجرة تركة خلفتها الصراعات المسلحة ويواصل بلدي دفع ثمن غال للصراعات المسلحة وحروب أخرى دارت رحاها على أرضه. وبلدي، بصفته دولة طرفا في اتفاقية أوتاوا، يعمل على تدمير تلك الألغام والأجهزة بالتعاون مع بلدان صديقة ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية – وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر تلك البلدان والمؤسسات الصديقة على دعمها المتواصل وأطلب إليها مواصلة تقديم المساعدات لكي يتسنى تعزيز برنامج مكافحة هذه الأجهزة الفتاكة.

إن هياكل منظمتنا ليست عادلة ولا ديمقراطية. وفي هذا الصدد، يواصل بلدي تأييد الموقف الأفريقي المتعلق بإعادة هيكلة الأمم المتحدة، بما في ذلك توسيع مجلس الأمن، بهدف ضمان التمثيل العادل لكل مناطق العالم. وتحظى الإصلاحات التي جرت في العام المنصرم، وخاصة في إطار تنفيذ توصيات وقرارات مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥، بالتأييد الثابت من بلدي، الذي يتطلع باهتمام إلى نتيجة مختلف المشاورات الجارية حاليا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد ميهاي رازفان أنغورنو، وزير خارجية رومانيا.

السيد أنغورنو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ ان أهنئكم، سيدتي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة. ويتطلع وفد رومانيا إلى رئاسة تقدم لهذه المنظمة العالمية مهارات دبلوماسية ممتازة، بينما تزيد ثقتنا بإمكانيات تحقيق تمثيل للجنسين أكثر توازنا في سدة رئاسة المنظمة. وأود أيضا الإشادة بالسفير يان إلياسون، رئيس الجمعية العامة في دورتها الستين، على أدائه المتميز وعلى التزامه بإصلاح الأمم المتحدة.

وتؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتتشاطر تماما الآراء التي تم الإعراب عنها في البيان. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أقدم سردا صريحا عن الاهتمام القوي والنشط لبلدي بأمم متحدة قوية وفعالة.

واسمحوا لي أن أقول، بكل تواضع، إننا نسعى سعيا حثيثا لممارسة ما نعظ به. ولقد تعين على رومانيا أن تعوض عن فترة ١٦ عاما من الوقت الضائع – وعقود من الأوبئة الأيديولوجية وسوء الإدارة الاقتصادية وانعدام احترام حقوق الإنسان وانعدام الديمقراطية. وأود الإعراب عن امتنان حكومتي لاستمرار الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة أثناء الفترة الانتقالية التي شهدناها بطرق عديدة مفيدة، بما فيها العمل القيّم الذي اضطلع به فريقها القطري في رومانيا.

لقد قطعنا شوطا طويلا حتى بات في وسعنا الآن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي تستند جذوره العميقة إلى مبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون. وعملنا بجد، هذا صحيح، وكان لدينا طوال هذه الفترة أصدقاء طيبون جدا ساعدونا على الفوز. ولذا، أشعر بالزهو إذ أقول إن الأمم المتحدة كانت ولا تزال الأولى بين هؤلاء الأصدقاء.

واسمحوا لي أن اقتبس من خطاب أدلى به الأمين العام مؤخرا:

”سيعتمد ما نحققه من نجاح في النهوض بجدول الأعمال إلى حد كبير على تشكيل ائتلافات للتغيير تشمل ممثلي الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والمعاهد الأكاديمية وجميع الآخرين القادرين على المشاركة. وأعلم أن رومانيا تلتزم التزاما قويا بطريق الشراكة هذا وما برحت تعمل بنشاط على تمتين الروابط البناءة مع الأمم المتحدة ومع جيران آخرين في جميع أنحاء أوروبا وذلك بتقدم البلد صوب الانضمام رسميا إلى الاتحاد الأوروبي“.

وما كان بوسعي أن أعبر تعبيرا أفضل لو رغبت في أن أصف باختصار شديد التزامنا الحقيقي بتعددية الأطراف الفعالة وبإدارة أفضل للتغيرات السريعة والمتعددة الوجوه التي أفرزتها عملية العولمة. ولذلك تدرك رومانيا المشاركة النشطة في عملية الإصلاح الراهنة وترغب فيها، عملا بالمبادئ التوجيهية التي قبلنا بها حسبما ترد في وثيقة نتائج مؤتمر قمة الألفية.

ولقد قطعنا خطوات هامة إلى الأمام فيما يتعلق بإصلاح المؤسسات. وقبلنا بتغيير لجنة حقوق الإنسان، وهي هيئة اكتملت مهمتها التاريخية. وأنشأنا مجلسا جديدا لحقوق الإنسان من أجل مساعدة الأمم المتحدة على الانطلاق من جديد في تنفيذ المجموعة المثيرة للإعجاب من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي نشأت منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولكن يجب ألا نسرف في الرضا عن النفس وإذا لم نعمل على ملء هذا الصندوق الجديد بما هو متوقع من محتويات فلن تتحقق مقاصدنا الرامية إلى تحقيق الإصلاح.

وينبغي ألا يدخر مجلس حقوق الإنسان جهدا لكي يفعل ما يتعين عليه ألا وهو: دعم الهدف ذي الأولوية، في العمل اليومي للحكومات عبر القارات كلها والنظم القانونية، الذي يستهدف المعرفة العميقة بحقوق الإنسان على نطاق واسع ومراعاتها. وينبغي ألا نعتبر أن الواجب الأول للمجتمع الدولي يتمثل في رصد تنفيذ قانون حقوق الإنسان، سواء كان ذلك عن طريق الاستعراض الشامل للأقران أو عن طريق معرفة الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، بوصفها تصرفات غير ودية إزاء حكوماتنا.

ومن دواعي شرفنا البالغ الفرصة الاستثنائية المتاحة لنا بوصفنا أعضاء في أول مجلس لحقوق الإنسان من أجل المشاركة في إصلاح آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ولقد تقدمنا بعدد من المقترحات الرامية إلى ترشيد عمل المجلس الجديد ودعم سلطته. ولا بد لنا من بذل جهود أكبر كيما تصبح حقوق الإنسان ركيزة أساسية للأمم المتحدة على قدم المساواة مع الأمن والتنمية بحكم ميثاقها.

وثمة ضرورة مماثلة تتعلق بلجنة بناء السلام. ويشمل تاريخ الأمم المتحدة اتجاها متواصلا لإنشاء هيئات جديدة تتناول المشاكل الجديدة. ويمكن أن يشكل ذلك نعمة إذا كانت تلك الهيئات تحظى بولاية قوية وموارد كافية لكي ترقى إلى مستوى التوقعات. ولكن يمكن أن تصبح نقمة إذا كان كل ما نفعله هو تنظيم اجتماعات وإنتاج وثائق إضافية بدون نتائج. وتشكل لجنة بناء السلام ابتكارا هائلا على الصعيدين المؤسسي والقانوني. فلنأت بأفكار وموارد جديدة ضمن هذا الإطار، بدلا من العادات القديمة.

ولقد بذلت جهود كبيرة منذ عام ١٩٩٣ لإصلاح مجلس الأمن. ورومانيا مستعدة للقيام بدراسة مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن بطريقة مجدية وبراغماتية وفي الوقت ذاته المحافظة على فعاليته ومصداقيته. ونحن ندرك الصعوبات التي

ينطوي عليها توسيع المجلس في المستقبل. وبينت المناقشات التي دارت مؤخرا أنه ينبغي للدول الأعضاء الاستفادة إلى حد معين من إصلاح أقوى هيئة في منظومة الأمم المتحدة. والمثال الواضح على ذلك هو مجموعة دول أوروبا الشرقية التي تتوقع الحصول على حصة عادلة في النتيجة النهائية للمفاوضات الدائرة بشأن هذا الموضوع.

وقضية تنشيط الجمعية العامة على جدول أعمالنا أيضا. وينبغي ألا تحجب الجهود المكثفة المبذولة لتوسيع مجلس الأمن ضرورة إصلاح أكثر أجهزة الأمم المتحدة تمثيلا – عنيت الجمعية العامة. وهناك سبل عديدة لكي نفعل المزيد ضمن الهياكل القائمة والموارد المتاحة من حيث الوقت والمال. ويمكننا القيام بإصلاحات بسيطة. وربما نختار ترشيد جدول الأعمال عن طريق الاقتصار على القضايا الجوهرية والمواضيعية وتفادي التكرار السنوي للنصوص التي لا تجلب قيمة مضافة حقيقية واستخدام نهج أقل بلاغة وأكثر براغماتية بوصفه الخيط الرئيسي الذي يربط قراراتنا.

وبوسع الجمعية العامة أن تفعل المزيد كذلك في دورها الداعم لعمليات إدخال الديمقراطية في بلدان شتى. ونعرف كيف ذكر واضعو الميثاق فكرة الديمقراطية باستحياء. وأثناء الحرب الباردة، كان مفهوم الديمقراطية عبارة عن فكرة بحتة في الأمم المتحدة. بيد أن الزمان تغير نحو الأحسن. وأعتقد حقا أن الأمم المتحدة حققت تقدما كبيرا، إن لم نقل تقدما هائلا، في ذلك المجال.

ويفخر بلدي لأدائه دور العنصر الفاعل في حركتين دوليتين تتمثل مهمتهما الأساسية في تعزيز الديمقراطية: عمليات الديمقراطية الجديدة أو المستعادة ومجتمع الديمقراطيات. ولقد تفانينا في اتخاذ إجراءات برعاية كلتيهما. واستهلت رومانيا مجموعة من خمسة قرارات بشأن مجالات مختلفة لبناء الديمقراطية التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة على السواء منذ عام ٢٠٠٠.

وما من سبب يدعو الأمم المتحدة إلى إبطاء هذه العملية. فعلى العكس من ذلك، نحن نتنهز هذه الفرصة لكي نشجع المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات المستعادة، المزمع عقده في قطر، والمؤتمر الوزاري الثالث لمجتمع الديمقراطيات، المزمع عقده في مالي، لكي نجرؤ على فعل المزيد. وقد حان الوقت لكي نعتمد إعلانا عالميا للديمقراطية، يكون مدونة قواعد للسلوك الديمقراطي بل عهدا دوليا بشأن الحق في الديمقراطية. فالديمقراطية تحقق نتائج ناجعة، على الرغم من الصعوبات والنكسات المؤقتة.

واسمحوا لي بأن أضيف أننا إذا كانت لدينا شكوك بشأن واجبنا ينبغي أن نسأل شعوبنا إذا كانت تريد أن يكون لها خيار في نظام متعدد الأحزاب واستخدام الانتخابات النزيهة استخداما تاما مقابل عدم المشاركة أو الاضطرار إلى الاستيلاء على السلطة بعنف؟ فهل ترغب أن يحكمها طغاة يعملون لصالح أنفسهم أو حكومات تعمل من أجل من تحكم؟ ولعلنا نجد جميعا الردود على هذه التساؤلات واضحة جدا.

وفي مداولاتنا المتعلقة بالإصلاح، كان أحد الأسئلة المطروحة عن كيفية القيام بإصلاح دستوري وجعل الدستور أكثر مواءمة لتحديات عصرنا الجديدة. وهناك الكثير الذي يجب القيام به هنا، على الرغم من الإحجام الذي له ما يسوغه عن فتح الكتاب المقدس مرة أخرى. وفي الوقت ذاته، يمكننا إنجاز أقصى ما يمكن باستخدام الإطار القانوني القائم.

ونرى أن الفصل الثامن من الميثاق يشكل إطارا سخيا للتعاون المتزايد والأكثر كفاءة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وأثناء أداء رومانيا لوظيفة عضو غير

دائم العضوية في مجلس الأمن، استهلت مناقشة مثرية بشأن هذا الموضوع، الذي أدى إلى اتخاذ القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥). ونرحب بتقرير الأمين العام المعنون ''شراكة أمنية إقليمية عالمية: تحديات وفرص''. ويمثل التقرير مساهمة قيمة جدا لتوضيح توزيع الأدوار المحتمل استنادا إلى المزايا التنافسية للمنظمات الإقليمية. ولذا أؤيد التوصيات التي تقدم بها الأمين العام الرامية إلى الانتقال من ''الوضع المخصص'' إلى الانتقال التدريجي لآليات التشغيل المؤسسية لتعاون معزز.

وفي هذا الميدان، تمارس رومانيا ما تبشر به. ويكمن الدليل في تصميمها على القيام بعمليات تعاون إقليمي في وسط وجنوب شرقي أوروبا، في مختلف الميادين: عملية التعاون جنوب شرق أوروبا والمبادرة المعنية بوسط أوروبا والتعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود وما إلى ذلك. ويمثل الاستقرار والرخاء في منطقة البحر الأسود الأولوية الرئيسية لسياستنا الخارجية على الصعيد الإقليمي. ونحن نعمل بمعايير جديدة للتعاون يتوقع أن تسفر عن نتائج ممكنة التحقيق. وتشعر رومانيا بالارتياح لقيامها أثناء توليها رئاسة منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود، بتشجيع مبادرتين هامتين جدا: منطقة البحر الأسود الأوروبية برعاية مجلس أوروبا، ومحفل الحوار والشراكة.

ونحن عضو مسؤول يعمل بضمير واع في المجتمع الدولي ومستعدون لأداء واجباتنا. وبفضل ما حققناه من نمو اقتصادي قوي ومطرد في السنوات الأخيرة، يمكن لبلدي الآن أن ينضم إلى المانحين لمساعدة البلدان النامية في سعيها منذ قديم العهد إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي. وقد اتخذت حكومة بلدي فعلا تدابير لوضع إطار قانوني لتمويل المساعدة الإنمائية الرسمية.

إن أوروبا تنعم بالسلام على حدودها، غير أن ذلك لا يزيد عن كونه نصف الحقيقة، إذا أخذنا في الحسبان استمرار وجود صراعات مجمدة يبدو أنها غابت عن انتباه الأمم المتحدة النشط. وسيكون تنصلا من مسؤوليتنا، إذا تجاهلنا الصراعات التي لم تجد حلاً بعد، والتي تعود جذورها إلى الحقبة السوفياتية. وتؤثر تلك الصراعات على الدول الصغيرة التي تعمل جاهدة لتعزيز استقلالها، ومؤسساتها، واقتصاداتها. وهي تحتاج إلى مساعدة الأمم المتحدة وحماية القانون الدولي.

ومن بين أبرز الأمثلة، الحالة في ترانسدنيستريا، وهي منطقة انفصالية في جمهورية مولدوفا، البلد المجاور لنا. ويجب ألا يسمح للنظام غير الشرعي هناك أن يصبح دائما. ويشارك ذلك النظام، مدعوما بقوات مدججة بالسلاح، في التهريب والاتجار غير المشروع، ولا يحترم حقوق الإنسان، وهو على استعداد أيضا لاحتلال المدارس بالقوة. واعتمادا على ما لديه من أسلحة وذخيرة، يهدد هذا النظام الدول المجاورة له، والحكومة الشرعية لجمهورية مولدوفا، ويسخر من الديمقراطية بتنظيم استفتاءات غير مشروعة.

ويجب على الأمم المتحدة تنفيذ أحكام الميثاق لوضع حد للعصور المظلمة في ترانسدنيستريا. وما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية الحقيقية لجميع الأطراف الفاعلة المعنية – سواء أكانت منظمات دولية أو بلدان مجاورة. ونؤمن كذلك بأن من واجبنا دعم ما تبذله جورجيا من جهود جريئة لبناء مجتمع ديمقراطي، واستعادة كامل سلامتها الإقليمية. وهناك أمل. فالمقرر الذي اعتمدته الجمعية العامة مؤخرا لإدراج بند جديد في جدول أعمالها بشأن الصراعات التي طال أمدها – الذي أيدته رومانيا تأييدا تاما – بادرة خير بشأن موقف جديد.

وبعد مرور سبع سنوات على تحمل الأمم المتحدة المسؤولية عن مستقبل كوسوفو، يرمز ذلك الإقليم إلى الإرث الصعب الذي تكافح منطقة غرب البلقان من أجل

التغلب عليه. ونحن نؤيد جهود مارتي أهتيساري، المبعوث الخاص المعني بعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، ومجموعة الاتصال. وعلى الجانبين المعنيين بشكل مباشر إظهار المزيد من المرونة، بغية التوصل إلى حل دائم ومقبول منهما. وفي ذلك الصدد، يظل دور الأمم المتحدة بالغ الأهمية، حتى يتم الفصل في مسألة تحديد مركز الإقليم في المستقبل.

إن اهتمامنا بتحقيق السلام، والاستقرار، والرفاه، لا يقتصر على منطقتنا. فرومانيا تسعى جاهدة للإسهام بشكل كبير في صون السلم في جميع أرجاء العالم. وتشارك رومانيا بقوات عسكرية، وأفراد شرطة، وموظفين مدنيين، في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفغانستان، وكوسوفو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، و إثيوبيا وإريتريا، وهايتي، والسودان. وإلى جانب دول أخرى محبة للسلام، نساهم أيضا بقوات في عمليات سلام أخرى رئيسية، بما فيها في أفغانستان، والعراق، والبوسنة. وقد نشرت رومانيا في تلك المناطق حوالي ١ ٥٠٠ فرد من القوات العسكرية، والشرطة المدنية، والمراقبين العسكريين، وضباط الأركان، وموظفي الدعم.

وفي الوقت نفسه، نؤمن بوجوب بذل المزيد من الجهد للتوصل إلى حلول سياسية دائمة للصراعات والتوترات القائمة. وقد قطعت أفغانستان شوطا طويلا على طريق الانتقال إلى دولة مستقرة، ومتحررة من الإرهاب ونظام الطالبان. ولكن ما زالت هناك تحديات كبيرة ماثلة أمامها. وإحلال السلام في أفغانستان يتطلب من المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود المعززة والمنسقة، خاصة لمحاربة المتمردين، وتدريب قوات الجيش والشرطة الأفغانية، وتسريع وتيرة إنجاز مشاريع ذات مردود سريع لإعادة الإعمار.

وتؤيد رومانيا بقوة ما تبذله حكومة العراق من جهود لإنشاء إدارة فعالة ومسؤولة. ولا بد من دعم دولي قوي إذا أريد للشعب العراقي النجاح في تحقيق استقرار دائم، واستئناف العمل من أجل رفاه البلد. وتمس الحاجة أيضا إلى دعم فني ومالي أيضا. وينبغي ألا نضعف الحضور الدولي في العراق، الذي من دونه، سيصبح التقدم المحرز حتى الآن عرضة للأخطار.

ونسجل بارتياح التطورات الأخيرة في لبنان، لا سيما التقدم المحرز في نشر قوة معززة للأمم المتحدة في المنطقة. ونعتبر أننا نشهد تحقيق انفراجة تاريخية في صراع قائم منذ أمد طويل. ونحن على ثقة بأن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والولاية المقبلة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، سيعززان الأمل والثقة في إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للصراع في الشرق الأوسط.

وقد أصبح انتشار أسلحة الدمار الشامل خطرا رئيسيا يهدد الأمن العالمي والاستقرار الدولي. وينبغي لنا ألا نستخف باحتمالات استخدام تلك الأسلحة في أنشطة إرهابية. وندعم بذل جهود دولية جديدة لتعزيز الأنظمة الدولية القائمة، لضمان التنفيذ الكامل وغير المشروط للالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف، وتشجيع الاعتماد العالمي للمعاهدات والاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي الوقت نفسه، علينا أن نستمر في مكافحة الإرهاب، فرادى وجماعة، للقضاء عليه نظرا لما يشكله من تهديد لحياة الأبرياء، والحياة اليومية لمجتمعاتنا. وإذا أراد المجتمع الدولي النجاح، عليه تحديد العوامل التي تسهم في الإرهاب والتغلب عليها بشكل صائب. وتشارك رومانيا

بقوة في مكافحة التهديدات الإرهابية من خلال إسهامها في جهود المجتمع الدولي، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

(تكلم بالفرنسية)

وستشرف رومانيا قريبا باستضافة مؤتمر القمة الحادي عشر للفرانكوفونية. وسينعقد هذا المؤتمر لرؤساء دول وحكومات بلدان تستخدم الفرنسية لغة مشتركة، في ٢٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في بوخارست. وتنطوي الفرانكوفونية على ما هو أهم من تشجيع تعدد اللغات. ففي مؤتمر القمة السابق، اضطلعت الفرانكوفونية بدور الشريك الأمين، من خلال اعتماد إطار استراتيجي يتماشى مع أهداف الألفية، ومقاصد خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المنعقد في جوهانسبرغ. ويتماشى ذلك الإطار تماما مع مكافحة الفقر، والجهود الرامية إلى تشجيع التنمية المستدامة . ويستند إلى إجماع يشدد على احترام حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والديمقراطية، بالإضافة إلى منع نشوب الصراعات، وبناء السلام.

وهذا العام، سيكون موضوع مؤتمر القمة ”تكنولوجيا المعلومات في التعليم“. وذلك مجال تكميلي آخر تعتزم الفرانكوفونية التركيز عليه بغية الإسهام في تحقيق الأهداف المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات. وآمل أن تستطيع رومانيا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، تقديم تقرير عن الإجراءات الإضافية التي اتخذتها الفرانكوفونية وفقا لأهداف الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عليكبك ديكشنكولوف، وزير خارجية قيرغيزستان.

السيد ديكشنكولوف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): منذ أكثر من عام، تمر قيرغيزستان بمرحلة جديدة في مسار تطورها التاريخي. فاليوم، يبذل قادتنا كل ما بوسعهم لمواصلة تعزيز الإصلاحات الديمقراطية والتجارية. والسياسة الثابتة التي اعتمدناها لبناء مجتمع ديمقراطي قائم على القوانين واقتصاد وطني متطور، ستشكل ركيزة متينة لضمان استقرار الحالة السياسية. وقد تعهدنا بتلبية جميع الشروط اللازمة لاستدامة نمو اقتصاد قيرغيزستان، وتحسين الأحوال المعيشية لشعبنا.

وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، جدد السيد كورمانبيك باكييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، التأكيد على التزامنا بالأهداف والمقاصد العالمية الواردة في إعلان الألفية. واعتمد بلدي جميع التدابير التشريعية اللازمة لحماية الرفاه الاجتماعي ودعم أكثر قطاعات السكان ضعفا. وسيساعد ذلك بشكل كبير على الحد من الفقر في بلدنا.

وفي عام ٢٠٠٥ تحديدا، وعلى الرغم من الصعوبات القائمة، شكلت النفقات الاجتماعية أكثر من ٤٣ في المائة من ميزانية الجمهورية. ونتيجة لذلك، وكما ورد في تقرير الأمين العام بشأن اندماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية في الاقتصاد العالمي، قللت قيرغيزستان من مستوى الفقر في البلد.

وأود الإشارة إلى أن الحالة القائمة في جمهورية قيرغيزستان تتسم اليوم بانفتاح اقتصادي واستقرار في الاقتصاد الكلي، ووجود نظام حر للعملات والتأشيرات وحرية الحركة لرؤوس الأموال والعمالة. ونحظى أيضا بامتياز عضوية منظمة التجارة العالمية.

وكما أشرت بالفعل، لقد أبدى بلدي مرارا وبنشاط تمسكه بالالتزامات الدولية في مجال حماية الحقوق والحريات الأساسية. وجمهورية قيرغيزستان اليوم طرف في كل الصكوك الأساسية الدولية الشاملة ذات البعد الإنساني وتواصل تنفيذ أحكام تلك الصكوك بمسؤولية. ولا يزال إدخال قسط أكبر من الديمقراطية إلى المجتمع وتشجيع

حقوق الإنسان في عداد أولويات سياساتنا المحلية. ولذلك استهل رئيس دولتنا جهوده الإصلاحية في مجال إنفاذ القانون والهيئات القضائية بالإضافة إلى الإصلاح الدستوري في سبيل تحقيق توازن القوى. وأود الإشارة خصوصا إلى الدور الفعال جدا للأحزاب السياسية والمجتمع المدني في تلك العملية، مما يضمن المشاركة الحقة لأعداد غفيرة من السكان في اتخاذ الدولة قرارات هامة.

وقبل شهر، قرر مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إنشاء مكتب إقليمي في بيشكيك، عاصمة جمهورية قيرغيزستان. ونعتبر تلك الخطوة دلالة على اعتراف قوي بجهودنا الرامية إلى تعزيز المبادئ الديمقراطية وتشجيع حقوق الإنسان وحرية التعبير في البلد.

ولقد صادقت جمهورية قيرغيزستان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأعدت إستراتيجية الدولة لمكافحة هذه الآفة. وأنشأت وكالة وطنية لمكافحة الفساد، جهازا للاستخبارات المالية. وأنا على ثقة بأن بلدنا، حيث تجري ممارسة الحكم الرشيد فعليا ومراعاة حقوق الإنسان، ستتوفر فيه فرصة أفضل لتفادي نشوب الصراعات وتجاوز العقبات التي تعرقل طريق التنمية. وليس سرا أنه في هذا الوقت العصيب من التنمية البشرية، ومع تزايد مشاكلها العالمية والإقليمية والحضارية، نشعر كلنا بوجود ضيق معنوي ونفسي في أجزاء عديدة من العالم.

وبغية تحقيق الانسجام في كوكبنا، لا بد لنا جميعا من تحقيق الانسجام في مجتمعاتنا ومنح مكانة رفيعة للقيم الأخلاقية والروحية. وكما قال أجدادنا، عندما يتحد الناس روحيا، يمكنهم أن يحركوا الجبال. واليوم، نشهد جميعا تغييرا عالميا. وهناك قضايا جديدة ومهام جديدة تتطلب نهجا مبتكرة لحلها. وفي هذا الصدد، تقترح جمهورية قيرغيزستان هدفا آخر للألفية – هدف يتعين أن يركز على التنمية الدينامية في المجتمعات المحلية. ويمكن ضمان تحقيق النجاح عن طريق تحسين نظام الحكم وإدخال الديمقراطية إلى الحكم الذاتي المحلي والقضاء على الفساد وإشراك ممثلي مختلف المجموعات الاجتماعية والعرقية في الحكم. ونستند في ذلك إلى أساس المبدأ الذي مفاده أن المجتمع المحلي القوي يعني وجود دولة مستقرة. ووجود دولة مستقرة يعني وجود عالم يسوده الأمن.

ومن المعروف جيدا أنه لا يمكن الفصل بين الأمن والتنمية. ولا يسعنا ضمان التنمية إن لم نكفل الأمن. ولن نحقق الأمن العالمي ما لم ندعم التنمية ونعمل على استئصال الفقر. وكما بين تقرير مشروع الألفية، ثمة عوامل عديدة كامنة للفقر المدقع، أولها وأهمها الموقع الجغرافي غير المؤاتي.

وفي هذا السياق، أود تكريس اهتمام خاص بالمناطق الجبلية التي تمثل المصدر الأساسي للماء الصالح للشرب على سطح كوكبنا. ونحن ممتنون لأعضاء الأمم المتحدة على دعمهم لاتخاذ الجمعية العامة القرار ١٩٨/٦٠ بشأن التنمية المستدامة للجبال في دورتها الستين. وأنا على ثقة بأن ذلك سوف يمكّن البلدان الجبلية من اتخاذ خطوات جادة صوب تذليل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وعملا بقرارات منهاج بيشكيك للجبال، الذي اعتمد عام ٢٠٠٢ في مؤتمر قمة بيشكيك العالمي للجبال، نقترح عقد مؤتمر قمة ثان للجبال عام ٢٠٠٧، بهدف تقييم الأنشطة الدولية للمجتمعات المحلية المتصلة بالتنمية المستدامة للجبال في غضون الأعوام الخمس الماضية. ولقد حصلت هذه المبادرة على دعم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد كمال درويش، والمدير العام لليونسكو، السيد كويتشيرو ماتسورا، الذي اقترح أن نسمي مؤتمر القمة الثاني ”بيشكيك زائد خمسة“. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لدعوة

كل الدول إلى المشاركة في هذا المحفل الدولي الهام. ونأمل أن يؤيد المجتمع الدولي مبادرتنا.

ويمثل الالتزام بسياسة نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل أحد أهم المبادئ الأساسية الكبرى للسياسة الخارجية التي تتبعها جمهورية قيرغيزستان المحبة للسلام. وكان الدليل على هذه السياسة التوقيع بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في كازاخستان على اتفاق لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة آسيا الوسطى. ونعتبر ذلك مساهمة مشتركة لدول المنطقة إزاء تحقيق الأمن العالمي وتحرير الجنس البشري من خطر الأسلحة الفتاكة. وفي الوقت الراهن، أضحت المناطق الخالية من الأسلحة النووية عنصرا هاما في الآليات المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب النووي. ويأتي توقيت هذه القضية الآن أفضل من أي وقت مضى، مع الأخذ في الاعتبار الخطر القائم المتأتي من استخدام منظمات إرهابية لأسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الصدد، ومن على هذا المنبر السامي لقاعة الجمعية العامة، أود أن أناشد دول الأمم المتحدة الأعضاء تأييد مشروع قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى سيعرض على اللجنة الأولى للجمعية في الدورة الحالية. ويمثل الجانب البيئي إحدى السمات المميزة للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية. ولقد عانت الدول في المنطقة أشد من غيرها من التأثير السلبي للبرامج والاختبارات النووية. ويمثل الإشعاع الذي يصيب البشر والإشعاع المسلط على أراضينا والخطر الناجم عن مستودعات نفايات اليورانيوم أدلة على ذلك.

وتتفاقم المشاكل البيئية الإقليمية القائمة بسبب الاحترار العالمي والجفاف وتدهور التربة. وتتولى جمهورية قيرغيزستان هذا العام رئاسة الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال. وأضحت مشكلة بحر آرال اليوم ذات أبعاد كارثة بيئية عالمية، وقد أثرت على صعد شتى، على العمليات الطبيعية في جميع أرجاء العالم. وفي هذا الصدد، نهيب بالمجتمع الدولي أن يوحد الجهود المبذولة لتنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة ببحر آرال.

وأود الإعراب عن امتناننا للأمين العام على تقريره الشامل عن عمل المنظمة (A/61/1). ولقد بيَّن الأمين العام في التقرير، بمهارته القيادية المعتادة، أنشطة المنظمة أثناء عام ٢٠٠٥. ونشاطره تماما رأيه القائل إن العولمة كانت أحد العوامل البارزة في العقد المنصرم. ويجب أن نعمل على قيام الأمم المتحدة بتعزيز المجالات الايجابية فيها. وبالمشاركة النشطة لمنظمتنا، يجب أن تصبح العولمة أداة لكفالة تحقيق التنمية المستدامة وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء والتغلب على التمييز في العلاقات الاقتصادية وتعزيز رفاهة شعوبنا.

وللأسف، ظهرت مع العولمة زيادة في انتشار مخاطر وتحديات الجريمة الدولية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، والأوبئة والتدهور البيئي. وما فتئت حكومة قيرغيزستان تتخذ خطوات حاسمة لمقاومة تلك الظواهر السلبية. وستشعر منطقتنا ذلك خصوصا مع وضع الحالة الصعبة القائمة في أفغانستان بالاعتبار.

وأنا على اقتناع بأنه لا يمكن مكافحة هذه المخاطر إلا على أساس توسيع جوانب التعاون الإقليمي والدولي في جميع أنحاء العالم، بإشراك المنظمات التي تمتلك القدرات اللازمة والتي تعمل بنجاح على تحقيق تلك الغاية في الوقت الراهن. وفي هذا الصدد، تؤدي جمهورية قيرغيزستان دورا فعالا في عمل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. واليوم، فإن قيرغيزستان، كرئيسة لمنظمة شنغهاي للتعاون، ستبذل قصارى جهدها لزيادة تقوية هذه المنظمة بوصفها ضامناً يعول عليه للأمن والاستقرار في المنطقة.

في العام الماضي، قال الرئيس كورمانبك باكييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، متكلماً من على هذا المنبر الرفيع المستوى، إن دورة الجمعية العامة الستين يجب أن يتم تذكرها بوصفها دورة إصلاح. واليوم، بوسعنا أن نؤكد أن دورة الذكرى السنوية الستين كانت بالفعل دورة إصلاح. فقد أنشأنا لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، وأنشأنا صندوقاً مركزياً للاستجابة لحالات الكوارث. وقمنا بإصلاح الأمانة العامة واعتمدنا استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب.

ومع ذلك، لا تزال توجد مهام رئيسية يتعين تنفيذها. وتقر جمهورية قيرغيزستان بضرورة تكثيف أنشطة الجمعية العامة وتقوية دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تحقيق الأهداف الإنمائية الهامة جداً.

ولن يكتمل إصلاح الأمم المتحدة دون إصلاح مجلس الأمن. ونطالب ببذل جهود معززة لإيجاد حلول تخدم مصالح جميع أعضاء المجتمع الدولي. وتضم قيرغيزستان صوتها إلى أصوات الدول الأعضاء في المطالبة بتوسيع عضوية مجلس الأمن الدائمة وغير الدائمة، بما يجسد حقائق عصرنا ويعزز فعالية أعمالنا.

ولكي تكون أنشطة الأمم المتحدة متسقة وفعالة، نعتقد أنه يتعين علينا أن نواكب العصر وأن نتواءم وفقاً للأحداث التي تقع أثناء تطور البشرية. ويجب أن تنحو الأمم المتحدة منحى موجهاً لتحقيق نتائج ملموسة وتلبية الاحتياجات الملحة لشعوب كوكبنا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السمو الأمير محمد بلقيه، وزير خارجية بروني – دار السلام.

الأمير محمد بلقيه (بروني – دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): أتقدم لكم بالتهنئة، سيدتي، على انتخابكم، وأعرب عن احترامي لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وحكومة وشعب مملكة البحرين. وأؤكد على دعم بروني – دار السلام الكامل لكي في السنة القادمة، ومتمنيا لكم نجاحاً باهراً أثناء توليكي هذا المنصب.

أود أيضاً أن أتقدم بالشكر لسلفكم، السيد يان إلياسون، على قيادته الممتازة للجمعية في السنة الماضية.

أخيراً، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير خاص لأميننا العام. فلعدة سنوات، كان أبرز شخصية في الأمم المتحدة. وهذه مسألة لم تكن سهلة أبداً، ولكنه خدمنا على نحو متميز جداً. وبرامج عمله قد قوّت صوتنا. كما أن قيادته الشخصية كانت مصدر إلهام لنا، وأنا أشكره بحرارة على ذلك.

على مدى السنوات القليلة الماضية، ناقشنا بصورة منتظمة إصلاح الأمم المتحدة، وأنا على ثقة من أن هذه المناقشة ستستمر في السنوات القادمة. ولذلك، أود أن أغتنم فرصة افتتاح الدورة الحادية والستين للجمعية العامة لأعبر عن بعض مشاعرنا في بروني – دار السلام تجاه مسألة إصلاح الأمم المتحدة.

أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير للعمل الممتاز الذي أنجزته وكالات الأمم المتحدة في هذا الميدان على مدى سنوات عديدة، لا سيما ما قامت به منظمة الصحة العالمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومتطوعو الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن تسمى هذه الوكالات عن حق الدم الذي يبعث الحياة في أجسادنا، وقد كانت كذلك بالفعل أحياناً. ففي كل يوم من كل عام، تحاول أن تبعث الأمل والثقة في الناس العاديين وأن تعطي معنىً لحياتهم. وتوفر للناس تعريفاً بسيطاً وأساسياً جداً للأمن. وأقصد بذلك أنها تُشعر الناس بأن أكثر المشاكل

صعوبة يمكن التصدي لها وحلها. وأنا أشكرها باحترام كبير على تفانيها ومهنيتها. إنها تمثل الأمم المتحدة على أفضل ما تكون.

وبالتالي، أعتقد أن أي إصلاح لمنظمتنا ينبغي أن ينظر فيه على خلفية سؤال رئيسي هام، هو: هل يؤدي الإصلاح إلى تقوية أعمال وكالاتنا وموظفينا في الميدان بصورة مباشرة؟ فهذا أمر يزداد أهمية بالنسبة للناس العاديين الذين نمثلهم.

لقد أتى القرن الجديد بمجموعة جديدة من التحديات. فقد جاء العام الماضي، شأنه شأن كل عام من هذا القرن الجديد، بمشاكل من النوع الذي ستواجهه الأمم المتحدة بصورة متزايدة ويتوقع منها حلها. ومن المؤسف أنها جميعها من نوع الأخبار العاجلة البارزة: كوارث طبيعية وبيئية، وكوارث صحية واقتصادية وأمنية، وإخفاقات سياسية لا حصر لها، ومعاناة بشرية هائلة تعقبها.

والانطباع الفوري هو انطباع مثير. ويبدو أن قرننا الجديد يعرف نفسه في صورة كوارث – اهيالات أرضية وزلازل وعواصف تسونامي وتفجير قنابل من قبل الإرهابيين. والصور الأطول بقاء في الذاكرة هي صور الكوارث التي يسببها الإنسان. وتتمثل هذه في عدد لا حصر له من ضحايا أحداث لا سيطرة لهم عليها ولا علم لهم بها، ولم يُحذروا منها. والنتيجة على الأجل الطويل شعور عميق بانعدام الأمن. وهذه تمس حياة كل فرد وكل أسرة وكل مجتمع في كل بلد نمثله.

ويشعر كثير من الناس بأنهم غير آمنين إلى حد أنهم يحاولون إيجاد أي وسيلة تمكنهم من الإبقاء على شيء من الأمل لأنفسهم. ففي آسيا وأفريقيا والأمريكتين، يفعل مئات الآلاف منهم ذلك. إنهم يتركون أسرهم وديارهم ويهاجرون. وغالباً ما يعرضون أرواحهم لمخاطرة شخصية هائلة بحثاً عن مكان ما لعلهم يجدون فيه الأمل.

وهذا يمثل للملايين من أبناء شعوبنا صورة قاتمة للمستقبل. وستكون هذه الصورة أكثر قتامة بدون الأمم المتحدة. ففي مخيمات اللاجئين ومناطق الكوارث وفي جميع أماكن الدمار الأخرى، تقدم الأمم المتحدة كل ما لديها للإبقاء على الأمل حياً. وبالتالي، فإن الاعتبار الثاني عند نظرنا في مقترحات الإصلاح اعتبار إنساني. ونسأل سؤالاً بسيطاً: هل الاقتراح مفيد لحياة الأشخاص العاديين ومشاكلهم الشخصية؟

فحياة هؤلاء الأشخاص تُهيمن عليها تحديات قرننا الجديد البالغة التعقيد بصورة متزايدة. وهذه التحديات عالمية. وهي تحديات علمية وتكنولوجية واقتصادية وبيئية وسياسية. وتؤثر حالياً على حياة أكثر من ٦,٥ بليون نسمة. وأولئك الناس يصبحون يوما بعد يوم أكثر اعتمادا على بعضهم بعضا من أجل البقاء. وهذا يعني، كما أعتقد، وجوب أن نواصل التشديد على الحاجة إلى ما هو أكثر من الإصلاح الإداري. ومن هنا يكون الاعتبار الثالث المتعلق بالإصلاح، اعتبارا عمليا.

فهل الإصلاح المقترح يعبر عن القرن الحالي بأولوياته، وتحدياته الخاصة، وطابعه المتغير؟ وبعبارة أخرى، هل نحن متأكدون من أننا لا نحاول حل مشاكل القرن الحادي والعشرين بآليات وأولويات وإجراءات القرن العشرين، بل حتى القرن التاسع عشر في بعض الأحيان؟

إننا نتطلع إلى مواصلة مناقشاتنا مع الزملاء في العام المقبل بشأن هذه المسألة الحاسمة، وصولا إلى إصلاح فعال ودائم. وقد بدأنا نرى بالفعل ما يمثله القرن الحادي والعشرون، سواء ما هو إيجابي أو ما هو مثير للانزعاج. ونرى أيضا المطالب التي بدأ يفرضها على الأمم المتحدة.

وهي مطالب لا يستهان بها. ومع ذلك، نعتقد أن الاعتبارات التي أشرت إليها هي الأساس اللازم لإصلاح الأمم المتحدة على نحو يكفل أن تكن هيئتنا العالمية قادرة بحق على مواجهة القرن الحادي والعشرين بشروط القرن الحادي والعشرين.

الرئيسة (تكلمة بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نورمان خوسيه كالديرا كاردينال، وزير خارجية نيكاراغوا.

السيد كالديرا كاردينال (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتهنئة الدولة العضو الـ ١٩٢ الجبل الأسود، بمناسبة انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة.

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ستجري انتخابات في نيكاراغوا لانتخاب حكومتها الجديدة. وهذه الدورة للجمعية العامة تأتي، إذا، في وقتها المناسب لأن نقيِّم أمام شعبنا وأمام شعوب الأمم المتحدة ما يمكن أن تكون عليه نيكاراغوا، إذا تواصل العمل المضطلع به أثناء فترة ولاية السنوات الخمس للرئيس الحالي أنريكي بولانيوس غيير.

وقد شاء قدرنا أن نكافح بلا كلل من أجل قيمة أدمجت مؤخرا في بعدها العالمي، ألا وهي الدفاع عن الديمقراطية، الذي تشمل مكوناته الأساسية سيادة القانون، وتوازن القوى، وتعزيز مؤسسات الدولة، ومكافحة الفساد.

ولم تكن نيكاراغوا وحدها على هذا الطريق الصعب. فقد كانت هناك دائما روح جديدة من التضامن الجماعي ساعدتها في جهودها، وجعلت من الممكن قمع الفساد والمعاقبة عليه. وبفضل نفس التضامن الجماعي، أمكن أيضا التصدي لانقسام الدولة إلى شيع وأحزاب والمحاولات التي ما زالت مستترة للخروج على القاعدة الأساسية التي تحتم الفصل بين السلطات العامة واستقلالها. ولا يفوتني أن أشير هنا إلى أنه في كل مرة سعت فيها القوة المناهضة للديمقراطية إلى الإخلال بالنظام الدستوري، كانت تصطدم برد جماعي من شعب نيكاراغوا، وقطاع الأعمال الخاص، والمجتمع المدني المنظم، والمجتمع الدولي أيضا.

وبالتالي فإننا نتوجه بالشكر، في المقام الأول، إلى الحكومات والمنظمات كافة، التي ساهمت، بدعمها، في حماية مبادئ الحرية والديمقراطية التي برزت اليوم في نيكاراغوا كقيم أساسية جديدة لمجتمع دولي متجدد.

ونتوجه بالشكر إلى البلدان الشقيقة في المنطقة، والأمين العام لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية ومبعوثه الخاص في نيكاراغوا، والدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية ومجموعة ريو، وجماعة دول الإنديز، ومؤتمر القمة الإيبري – الأمريكي، والجماعة الكاريبية والسوق المشتركة، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي.

ولكن الوقت الذي كرسناه للدفاع عن الديمقراطية لم يمنعنا من العمل على تحقيق أهداف التنمية والقانون والنظام والأمن والاستقرار.

وبين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥، وهي فترة لا تتجاوز أربع سنوات، تضاعفت عوائد الضرائب أكثر من ثلاثة أمثال، مما يدلل بوضوح على ثقة مواطنينا بحكومتهم، ويعكس أيضا الشفافية في إدارة شؤوننا العامة. وقد استمرت هذه الزيارة بنفس المعدل في عام ٢٠٠٦. وأعلن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اجتماعهما السنوي الذي اختتم قبل يوم أمس أن حصائل الضرائب في نيكاراغوا كانت كبيرة مع الزيادة التي تحققت في الإيرادات، مما يشهد على نجاح السياسة المالية والإصلاحات التي نفذتها الحكومة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، كان هناك تغير جذري: فحققنا نهضة اقتصادية، وبدأنا نستعيد ثقة المجتمع الدولي.

ومن خلال الشفافية والإدارة الرشيدة، وصلنا إلى نقطة الإنجاز في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقبل عام، تم اختيارنا لتلقي الدعم من مجموعة الثماني، فضلا عن إعفائنا من الديون المتعددة الأطراف المستحقة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وعما قريب، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وهذا سيقلص مديونيتنا الخارجية بنحو ٨٠٠ مليون دولار، مما يعني إعفاءنا من أكثر من ٨٥ في المائة من ديوننا الخارجية. ويمكن لنيكاراغوا الآن أن تركز على خفض ديونها المحلية الناجمة عن انهيار المصارف الذي حدث قبل خمس سنوات ونصف السنة نتيجة الفساد.

وكان الرئيس بولانيوس غيير هو الذي أكد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، على الحاجة إلى إبرام اتفاق للتجارة، وهو الاتفاق الذي تحول إلى اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الوسطى المعقود بين بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية والولايات المتحدة. وهذا الاتفاق دخل حيز النفاذ في آذار/مارس ٢٠٠٦، وفتح عهدا جديدا من الفرص لمنطقتنا. ونتيجة لهذه المعاهدة زاد حجم صادرات نيكاراغوا إلى الولايات المتحدة بنسبة ٢٠ في المائة أثناء الأشهر الثمانية التي مرت منذ بدء سريانها.

وحققنا نموا اقتصاديا في غضون ثلاث سنوات متتالية، اعتمادا على الاستثمار الخاص. ومنذ تولي الرئيس بولانيوس منصبه، أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فتح شركة جديدة كل شهر في المناطق المعفاة من الضرائب، وزاد إجمالي الصادرات بنسبة ١٠٠ في المائة في أقل من خمس سنوات.

ونجحنا في تحويل السياحة إلى قوة محركة للاقتصاد، اعتمادا على الإيرادات التي تولدها، وأصبحت لأول مرة أكبر مصدر لحصائل العملة الأجنبية في ميزاننا التجاري. وتأتي نيكاراغوا الثالثة في ترتيب المقاصد السياحية العشرة التي لا بد من زيارتها، وفقا لتصنيف دليل السفر المشهور ''لونلي بلانيت''. وبالمثل، قامت منظمة السياحة العالمية بتصنيف نيكاراغوا من بين أفضل الأسواق الناشئة على مستوى العالم، والمنتجع المثالي الذي لا يعلم عنه أحد، للمتقاعدين ولتنمية الملكية العقارية. ونعتبر البلد الذي أحرز أكبر تقدم في مجال حرية الاقتصاد. وتقرير البنك الدولي ''القيام بالأعمال التجارية'' يضع نيكاراغوا في المرتبة الـ ٦٧ على مستوى العالم، ويؤكد أن لديها أفضل مجال لمباشرة الأعمال التجارية في أمريكا الوسطى وأنها في هذا المجال من بين أفضل البلدان في نصف الكرة الغربي. ونعد أحد أكثر البلدان أمانا في هذا الجزء من العالم، فمعدل الجريمة في بلدنا أقل من نصف المتوسط العالمي.

ومن دواعي فخري أن أقول إننا الآن نعيش واقعا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا جديدا. ووفاء لما وعد به الرئيس بولانيوس في حملته الانتخابية، فإن رواتب معلمي المدارس الابتدائية والثانوية زادت بمقدار الضعف تقريبا، كما تضاعفت بالأرقام الحقيقية المطلقة الميزانية المخصصة لمرحلة التعليم العالي.

وفي مجال الصحة، تراجع معدل وفيات الأطفال الرضع من ٣٥ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في ٢٠٠١، إلى ٣١ في عام ٢٠٠٦. وتراجع معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة من ٤٥ في عام ٢٠٠١، إلى ٤٠ في عام ٢٠٠٦، ومعدل وفيات الأمهات تراجع من ٩٦,٦ لكل ١٠٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٣، إلى ٨٣ في عام ٢٠٠٦. ومعدل تغطية التحصين زاد بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ بأكثر من ١٠ في المائة.

ونحن بصدد وضع سياسة عامة للدولة بشأن مهاجرينا، لضمان أن يتمتعوا تمتعا كاملا بحقوقهم السياسية والاجتماعية والمدنية، وأن يتزودوا بالمشورة القانونية والحماية

التي يكفلها لهم الدستور. ونبذل كل ما باستطاعتنا للدفاع عن حقوقهم في أي بلد يتواجدون فيه. وهذا أقل ما يمكن أن نفعله مقابل التضحية التي يقدمونها بإرسال تحويلاتهم لتحسين الأحوال الاقتصادية لأسرهم. وهذه التحويلات تعادل حوالي ٥٠ في المائة من صادراتنا السلعية.

وتذكر الجمعية أن الرئيس ريغان عندما خاطب رئيس الوزراء السوفياتي بشأن موضوع حائظ برلين قال ''اهدموا ذلك الحائط''. ورئيس الجمهورية الدومينيكية، السيد ليونيل فرناندیس رينيا، ذكر ذات مرة أنه في عالم يغلب عليه طابع العولمة، وتتمتع فيه رؤوس الأموال والسلع والخدمات بحرية التنقل، يحرم البشر من حرية تنقل الأيدي العاملة.

وبفضل القانون الخاص بحوافز الهجرة لأبناء نيكاراغوا المقيمين بالخارج، سمحنا لرعايانا الذين قضوا خارج البلاد ما لا يقل عن خمس سنوات بأن يعودوا إلى وطنهم بكل منقولاتهم المترلية وسياراتهم وأدوات عملهم.

والنتائج التي حققناها في حماية مواطنينا المقيمين بالخارج كانت ملموسة باعتراف المجتمع الدولي. وفي بداية هذا الشهر، وجه وكيل الوزارة للديمقراطية والشؤون العالمية في الولايات المتحدة انتباه المجتمع الدولي إلى الجهود التي تبذلها نيكاراغوا من خلال مؤسساتها الدبلوماسية لحماية مواطنيها الذين وقعوا ضحية الاتجار بالبشر، ولمساعدتهم وإعادتهم إلى الوطن. وقمنا ببناء البنية التحتية، المادية والبشرية والتكنولوجية، التي ستولد، تدريجيا، ثقافة سياسية جديدة معززة بقيم الديمقراطية.

ولا تنظر نيكاراغوا إلى مستقبلها من منظور منفصل عن مستقبل أمريكا الوسطى. وهذا ما يجعلنا نسعى إلى تشكيل اتحاد جمركي، وإلى تعميق عملية التكامل في جميع الاتجاهات وعلى كل المستويات، لأن هذا هو أفضل سبيل للتقدم بالنسبة لمنطقة مؤهلة للازدهار والتطور.

وفي المستقبل القريب، سنبدأ محادثات بشأن اتفاق للانتساب بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى، وسيشمل اتفاقا للتجارة الحرة، وهي مبادرة تجسد رؤية منطقتين تنتميان إلى قارتين مختلفتين، تتطلعان إلى المستقبل بقيم ومؤسسات متماثلة وتطلعات مشتركة.

واقتراح نيكارغوا الداعي إلى الحد من الأسلحة على الصعيد الإقليمي، حقق تقدما ملموسا في مسائل تتعلق بتقديم قوائم بالأسلحة والقوات المسلحة وموظفي الأمن العام، وفي وضع تدابير لبناء الثقة.

ووفقا للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية تبلغ حصة الفرد من الإنفاق على الدفاع في نيكاراغوا ٥,٢ دولارات سنويا. وفي قائمة البلدان الـ ١٣٢ التي خضعت للدراسة، كانت نيكاراغوا الثالثة في ترتيب أقل البلدان إنفاقا على الدفاع.

وكانت نيكاراغوا أول بلد مستقل في تاريخ الأمم المتحدة يستفيد من حضور المراقبين الانتخابيين. وهذه المرة أيضا، ستمتثل نيكاراغوا للواجب المقدس بإجراء انتخابات حرة وشفافة تعبر عن الإرادة السيادية للشعب. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، سيكون على شعب نيكاراغوا أن يختار بين ماضي كان يتسم بحكم الفرد، ومستقبل مكرس للتنمية، وبين الفساد والشفافية. ونحن على يقين من أن المجتمع الدولي سيساعدنا خلال هذه العملية، بتزويدنا بدعم لا يفتر في هذه المرحلة الحرجة من إعادة إرساء الديمقراطية من جانب أمة دافعت بحياتها عن حقها في الحرية.

ومصير دولنا، فرادى، يرتبط ارتباطا وثيقا بمصير نظامنا الدولي. والوضع العالمي الراهن هو المحك لقدرة نظامنا الدولي ككل على الاستجابة.

إن المشاكل التي يواجهها الجنس البشري أصبحت معقدة ومأساوية بشكل متزايد، وهي تستدعي تدخلنا لكفالة التعامل معها فورا وبفعالية. والأزمة التي تفجرت مؤخرا في الشرق الأوسط، والحالة في كل من العراق وأفغانستان، والتوترات في إيران، والمشاكل التي ثارت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والصراعات الاجتماعية والسياسية التي تشهدها هايتي، والحالة في دارفور، وتهديدات الإرهاب الدولي، كلها تقدم الدليل على أنه لا يمكن إرجاء النظر في نداءات الأمين العام كوفي عنان، ولا في اقتراحات إصلاح منظومة الأمم المتحدة.

ويتعين إصلاح الأمم المتحدة، حتى توفر استجابة جاهزة وكفؤة وفعالة للأخطار الجسيمة التي تتربص بالسلام العالمي، وتمتد أيضا إلى البيئة والصحة. ويتمثل موقف نيكاراغوا في أن هذه الإصلاحات ينبغي أن تكون شاملة في طبيعتها، لأن هذا هو السبيل الوحيد للتغلب على المشاكل البيروقراطية التي تحول دون التنفيذ الفوري لقرارات الجمعية العامة.

وينبغي أن تشمل عملية الإصلاح الأمانة العامة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن أيضا. وينبغي أن تعبر عضوية مجلس الأمن تعبيرا أفضل عن الواقع الجغرافي – السياسي الحالي، وأن تسمح بتمثيل أكثر إنصافا وديمقراطية للبلدان النامية في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وهذا التوسيع، ينبغي أن يسهم في النهوض بتعددية الأطراف، وتعزيز القدرة على الاستجابة للتهديدات والتحديات العالمية، بوجود مجلس أمن يتسم بمزيد من السلطة والتمثيل والفعالية.

وفي عام ٢٠٠٣، رتبت حكومة نيكاراغوا لإعلان محمية المحيط الحيوي لريو وسان خوان ونيكاراغوا، والاعتراف بها في إطار برنامج الإنسان ومحميات المحيط الحيوي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) – وهو اعتراف أقر في ١٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام، عندما أصبحت جزءا من شبكة المحميات العالمية للمحيط الحيوي. وأضيفت هذه المحمية إلى محمية بوساواس للمحيط الحيوي التي تبلغ مساحتها مليوني هكتار وتغطي نسبة ١٤ في المائة من ترابنا الوطني، وتعد أكبر منطقة من الأحراج المتصلة في أمريكا الوسطى. وفي أوائل عام ٢٠٠٦، أنشأ الرئيس بولانيوس منطقة محرمة لمدة ١٠ سنوات، لحظر تصدير ستة أنواع حرجية معرضة لخطر الانقراض.

ونيكاراغوا تجدد التأكيد من على هذا المنبر، على دعمها لقضية جمهورية الصين في تايوان التي ينبغي أن تحصل على التمثيل المشروع لسكانها البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة. وتدعو الأمم المتحدة أيضا إلى بذل جهود متجددة واستباقية لصون السلام في شرق آسيا.

ونوجه نداء إنسانيا من أجل إطلاق سراح الأشخاص المختطفين في الشرقين الأقصى والأوسط وعلى مستوى العالم. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عليها واجب، على الصعيد الفردي والجماعي لحماية سكان العالم من أي عمل من شأنه المساس بحياة أو كرامة أي إنسان قبل ولادته وحتى مماته، أو تقويض تطلعه إلى العيش في بيئة ديمقراطية وإلى الاستفادة من فرص التنمية. وينبغي أن نكرس أقصى جهودنا لتنفيذ هذه الولاية.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد بن عيسى، وزير الخارجية والتعاون في المغرب.

السيد بن عيسى (المغرب): سيدتي الرئيسة، يطيب لي، أن أتقدم إليكم وإلى بلدكم، مملكة البحرين الشقيقة، بخالص التهاني بمناسبة انتخابكم كأول امرأة عربية في تاريخ الأمم المتحدة رئيسة لجمعيتها العامة، متمنيا لكم موفور التوفيق في إدارة أعمال هذه الدورة، وتحقيق ما نتطلع

إليه جميعا من نتائج قيِّمة وعملية فيما يتعلق بالبنود المدرجة في جدول الأعمال. كما أود بهذه المناسبة أن أعرب لسلفكم معالي السيد يان إلياسون عن خالص الشكر على رئاسته الموفقة لأعمال الدورة الماضية.

اسمحوا لي أيضا بأن أغتنم هذه الفرصة لتجديد تقدير بلادي لمعالي الأمين العام السيد كوفي عنان على المهام النبيلة التي قام بها والجهود الجبارة التي ما فتئ يبذلها طوال فترة ولايته لمنظمة الأمم المتحدة، من أجل تعزيز مكانتها في المحيط الدولي وتفعيل دورها في الحفاظ على السلام والأمن، ولدعمه للمبادرات التنموية على الصعيدين الإقليمي والدولي بغرض تطوير آليات المنظمة الأممية وهياكلها وتحسين فعاليتها.

كما نرحب بانضمام جمهورية الجبل الأسود إلى منظمتنا، معربين لها عن استعداد وفد المملكة المغربية للتعاون الموصول والبنَّاء مع وفد هذا البلد الصديق.

تتزامن دورة هذه السنة مع الذكرى الخمسينية لانضمام المملكة المغربية إلى منظمة الأمم المتحدة. خمسون سنة من العمل الدؤوب مع المنظمة الأممية ومن الالتزام الفعلي بمقاصدها ومبادئها لتعزيز السلم والأمن في العالم، وتثبيت خيار التنمية لصالح جميع شعوب ودول المعمورة، خاصة في الدول النامية.

لقد كان انضمام المغرب للمنظمة الأممية من أول القرارات السيادية التي اتخذتها المملكة المستقلة، لتعبِّر من جهة عن إيمانها الصادق بجدوى العمل المتعدد الأطراف بوصفه أنجع السُبُل لتدبير الأزمات المستعصية ومواجهة التحديات الدولية المتزايدة؛ ولتكرس، من جهة أخرى، التزام المغرب بقيم التضامن الفاعل والتعاون المثمر. وهذا ما أكده المغفور له جلالة الملك محمد الخامس في خطابه بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦، حينما أعلن عن ”تشبث المغرب بالمبادئ التي تشكل أُسس هذه المنظمة الأممية، والتي تستهدف دعم الحرية والسلم في العالم، وإرساء علاقات دولية مبنية على التحكيم والتوافق، لا على استعمال العنف والقوة؛ قائمة على التعاون والتضامن، وليس على العدوان والتفرقة“.

عملت المملكة المغربية، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة، على الإسهام في جعل المنظمة تحتل مكانتها كفاعل محوري في استتباب الأمن والسلم الدوليين، وفي تنظيم وتطوير العلاقات الدولية وتهيئة نظام عالمي قائم على أُسس التعاون والعدالة الشرعية الدولية. كما دافعت دوما عن خيار احترام مبادئ القانون الدولي والقرارات الأممية والعمل الجماعي المنبثق من الحوار البنَّاء والتشاور الدائم، سعيا وراء إيجاد أفضل السُبُل لحل القضايا والأزمات الدولية بالطرق السلمية.

فعلى امتداد هذه الحقبة من الشراكة، دعمت المملكة عمليات حفظ السلام الأممية عربونا صادقا على الالتزام التام والإيمان الراسخ بأهمية الأمن الجماعي، وبدور الأمم المتحدة في هذا المجال. وهكذا يسهم المغرب اليوم في خمس عمليات لحفظ السلام، في كل من أفريقيا وأمريكا وأوروبا، وهذا ما جعل المملكة تحتل المركز الثالث عشر من بين الدول المساهمة في عمليات حفظ السلام والرتبة الثانية عربيا والسادسة أفريقيا.

وعلى صعيد آخر، حرصت المملكة المغربية على إقامة علاقات تضامن فاعل بين أعضاء المجتمع الدولي من خلال تقوية روابط الشراكة البنَّاءة والمثمرة بين الشمال والجنوب، من جهة، وعبر تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب بوصفه أولوية استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة لفائدة جميع شعوب العالم من جهة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، عملت المملكة المغربية جاهدة على تفعيل التوصيات التي أقرتها المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية، ومن ضمنها أهداف التنمية المنصوص عليها في إعلان الألفية وهي تنسجم بشكل كامل مع الاستراتيجية التنموية الوطنية.

وفي هذا السياق، تعبِّر المبادرة الملكية للتنمية البشرية، التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥، عن رغبة المغرب في إرساء أُسس نموذج تنموي يعكس الخيار السياسي ومشروع المجتمع الديمقراطي والحداثي الذي اختاره المغرب من أجل المزج بين منطق التحديث والتوجُّه الديمقراطي والنمو الاقتصادي ومتطلبات التحسين المطرد لمؤشرات التنمية البشرية، في إطار تكافؤ الفرص وتعميم المعرفة والخدمات الاجتماعية الأساسية.

كما تولي هذه المبادرة التنموية عناية خاصة للمواطنة والمواطن المغربيين اللذين تجعل منهما محور التنمية الشاملة، انسجاما مع ما جاء في تقرير السيد الأمين العام سنة ٢٠٠٥ والمعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“.

وفي إطار نفس المقاربة، المتشبعة بروح ومقاصد المواثيق الدولية والهادفة إلى تهيئة الانسجام المطلوب بين الالتزامات الدولية للمملكة المغربية وأولوياتها الوطنية، تميزت حلقات العمل بشأن النهوض بحقوق الإنسان في المغرب، خلال ٢٠٠٦، بإنهاء عمل هيئة الإنصاف والمصالحة التي خلصت إلى توصيات ونتائج مكَّنت المغرب من قراءة نقدية وشفافة لفترة من ماضيه في جو من المسؤولية الرصينة والرؤية المستقبلية البنَّاءة.

ساهمت منظمة الأمم المتحدة منذ إنشائها في حل الكثير من النزاعات الدولية، واستتباب الأمن والسلم في عدة مناطق. غير أن منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا ما زالتا تعانيان من عدة نزاعات وحروب وأزمات اقتصادية واجتماعية تحول دون تحقيق ما تطمح إليه شعوب هاتين المنطقتين من أمن واستقرار وتنمية.

وفي هذا الإطار، يأمل المغرب، الذي استبشر خيرا بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة ليكون هذا الانسحاب المرحلة الأولى على طريق قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وفق خطة خريطة الطريق، وأن يتم تجاوز الأوضاع المتفاقمة في الأراضي الفلسطينية هذه الأوضاع التي خلَّفت المزيد من القتل والدمار.

وتؤكد المملكة المغربية أن المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، وبعد فشل الجهود الدولية والإقليمية لاستئناف عملية السلام، وتعثر المساعي لإيجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي، أن المجتمع الدولي مطالب بتحمل مسؤولياته والتحرك نحو التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة لهذا النزاع، وفق مرجعيات عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفيما يخص العدوان العسكري الذي تعرَّض له لبنان الشقيق، وما ترتب عليه من ضحايا بين المدنيين وتدمير للمنشآت العمرانية والخدماتية والبنى التحتية، رحَّب المغرب بقرار مجلس الأمن الدولي ١٧٠١ (٢٠٠٦)، معربا عن أمله في تعاون الأطراف كافة لتوفير الظروف السياسية المناسبة للتوصل إلى حل دائم على أساس اتفاق الطائف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما يدعو المغرب المجتمع الدولي إلى تكثيف التعاون والتضامن من أجل إعادة بناء ما دمرته الحرب في لبنان الشقيق؛ ضمانا لإنجاح التضامن الدولي لإعادة إعمار البلاد وتأمين المساعي الرامية إلى عودة السلام والطمأنينة إلى أشقائنا اللبنانيين.

أما فيما يتعلق بالعراق الشقيق، فإن المغرب إذ يثمن النتائج التي أسفرت عنها العملية السياسية التي شاركت فيها

كافة القوى والحساسيات السياسية المؤثرة في هذا البلد الشقيق، ليأمل أن يتم تجاوز حالة العنف المزمن الذي أدى إلى مزيد من المعاناة لأبناء الشعب العراقي الأبرياء.

والأمل معقود على أن يحصل التوافق بين الأخوة العراقيين، في أقرب الآجال لتحديد مكان وزمان مؤتمر المصالحة الوطنية العراقية، ووضع الأسس والقواعد التي تضمن لهذا البلد الشقيق استكمال الإصلاحات المؤسساتية وضمان السيادة والوحدة الترابية والأمن والاستقرار لعراق موحد وآمن.

إن المملكة المغربية، التي تترأس في شخص صاحب الجلالة الملك محمد السادس، لجنة القدس، لتؤكد من جديد أنها ستستمر في العمل مع كافة القوى العاملة من أجل السلام على تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط على أساس انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف – دولة تعيش في أمن وأمان إلى جانب دولة إسرائيل.

إن المغرب، الذي يؤمن بفضيلة الحوار والتفاوض كوسيلة لتسوية النزاعات الإقليمية والدولية، يعتبر أن اللجوء إلى القوة، مهما كانت الأسباب والدوافع، ليس سبيلا لحل الخلافات والنزاعات، ولن يحقق السلام العادل والدائم والشامل المنشود في منطقة الشرق الأوسط، بل، كما شاهدنا منذ عقود، سيزيد في تأزم الوضع القائم وتعميق الهوة بين الأطراف المتنازعة.

كما أن المغرب مقتنع بأن السلام في المنطقة لن يتحقق إلا عبر قيام الأمم المتحدة بتوفير المناخ المناسب، وإزالة كل أسباب التوتر والتصعيد، وتنسيق الجهود الإقليمية والدولية لاستئناف عملية السلام على كافة المسارات، حتى يتحقق الأمن والسلام، وتنصرف شعوب المنطقة إلى بناء مستقبل زاهر، تتعايش فيه الأجيال القادمة بتعاون ووئام.

تواجه القارة الأفريقية العديد من التهديدات الحادة والتحديات المستعصية. إذ تشكل قارتنا حاليا بؤرة للعديد من الأزمات والنزاعات التي استعصى حلها. فنصف النزاعات المسلحة التي شهدها العالم في العشر سنوات الأخيرة جرت رحاها على أراضي أفريقيا التي تحتضن نصف عدد اللاجئين في العالم. كما أن القارة تعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد يوميا حياة الملايين من السكان: كالفقر، والمجاعة، والتصحر والأمراض المعدية.

وأمام هذه الأوضاع المستعصية، التي يجب ألا تعتبر قدرا محتوما، تحظى أفريقيا بمكانة متميزة، في أجندة (جدول الأعمال) منظمة الأمم المتحدة والبرامج التنموية الدولية. غير أن هذه البرامج والمبادرات تحتاج إلى المزيد من الانسجام والتفاعل لتحقيق الظروف الملائمة لتنمية مستدامة في أفريقيا. ولهذا الغرض يجب التفكير في خلق آلية دولية مشكلة من خبراء في قضايا الأمن والتنمية لتتبع تنفيذ مختلف البرامج والمبادرات الدولية الخاصة بأفريقيا.

والمملكة المغربية من جهتها، ستستمر في دعم كلك الجهود الرامية إلى خلق دينامية جديدة للتنمية في القارة. وإن جلالة الملك محمد السادس، الحامل لمشعل السلام والتنمية في القارة، من منطلق رؤية مستقبلية مستنيرة تقوم على إدراك عميق وكامل لقضايا القارة، ما فتئ جلالته يطرح مبادرات ويقوم بزيارات إلى العديد من الدول الأفريقية الهدف منها بالأساس هو توثيق أواصر الأخوة والتعاون والتضامن بين الشعوب الأفريقية.

وفي هذا الصدد، يدعو المغرب إلى عقد حوار رفيع المستوى خلال السنة المقبلة، حول موضوع ”أفريقيا وإشكالية التنمية“ لتعميق التأمل والتشاور من أجل التوصل

إلى آليات كفيلة بضمان التوظيف الجيد لمجمل المبادرات الدولية الهادفة إلى انبعاث جديد للقارة الأفريقية يستند إلى مقوماتها وإمكانياتها الاقتصادية والبشرية الهائلة.

لقد أعلن المغفور له الملك محمد الخامس، في أول خطاب له أمام الجمعية العامة، ”أن المملكة المغربية اختارت [في علاقاتها الدولية] طريق المفاوضات الذي يضمن الموافقة الحرة ويخلق الشروط اللازمة لتحقيق الوحدة والتضامن الضروريين بين الأمم“.

وانسجاما مع هذا التوجه العام، الذي اختارته المملكة منذ انضمامها إلى المنتظم الدولي، نحدد التزامنا بالتعاون مع الأمين العام وممثله الشخصي من أجل التوصل إلى حل نهائي وتفاوضي للنزاع حول الصحراء المغربية.

وفي هذا الصدد، واستجابة لدعوة مجلس الأمن لتجاوز المأزق الحالي، والمضي قدما نحو التوصل إلى حل سياسي توافقي ونهائي لهذا النزاع المفتعل، عبّر المغرب عن استعداده لتقديم مشروع حكم ذاتي يمكن سكان الأقاليم الصحراوية من تسيير شؤونهم في ظل السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة.

ولهذه الغاية انطلقت منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، مشاورات على الصعيد الوطني مع كل الأحزاب السياسية، وعلى المستوى المحلي مع كل شرائح وفعاليات ونخب المنطقة، في إطار المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، الذي تم تجديد عضويته وتحديث هياكله وتعزيز اختصاصاته. وقد استندت هذه المبادرة على مقاربة تشاركية شفافة تهدف إلى انخراط كل المعنيين لبلورة مفهوم الحكم الذاتي الذي يعتبر تجربة فريدة في منطقة المغرب العربي.

إن عالم اليوم محتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى منظمة أمم متحدة ناجعة تعبّر عن مطامح وتطلعات جميع شعوب العالم، وتدافع عن مبادئ الشرعية الدولية وروح عمل متعدد الأطراف متجدد في آلياته غني في مكوناته ومثمر في نتائجه.

إن المملكة المغربية، كما ساهمت خلال الخمسين سنة الماضية في تثبيت قيم منظمتنا وتقوية أدائها، ملتزمة بالعمل في السنوات المقبلة من أجل إشعاع المنظمة وتطوير أدائها خدمة للسلم والتنمية والتآخي بين مختلف شعوب العالم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل، السيدة روزماري موسيمنالي، وزيرة التعاون في رواندا.

السيدة موسيمنالي (رواندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن ألقي هذا البيان نيابة عن فخامة السيد بول كغامي، رئيس جمهورية رواندا، في هذه الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

كل عام توفر الجمعية العامة فرصة ميمونة لنا لاستعراض التزاماتنا الجماعية المجسدة في الميثاق، فضلا عن الالتزامات الأحدث مثل الالتزامات الواردة في إعلان الألفية والوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

ولذلك، فإننا ننظر إلى بداية الدورة الحادية والستين للجمعية العامة باعتبارها فرصة لبث روح جديدة في مسؤولياتنا الجماعية التي قررتها المؤتمرات ومؤتمرات القمم السابقة. وآمل بإخلاص أن ننتهز هذه الفرصة لجرد نجاحاتنا وإخفاقاتنا وإيجاد حلول عملية للوفاء بهذه الالتزامات، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية.

ويعرب ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته عن تصميمنا الجماعي على تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة في جو من الحرية أفسح. وشكلت هذه العبارة أساسا لإعلان الألفية في عام ٢٠٠٠ ولتجديد تمسكنا بتلك الالتزامات في مؤتمر القمة العالمي العام الماضي. وتظهر جميع

نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمم السابقة إقرارنا بمصالحنا ومسؤولياتنا الجماعية فيما يتعلق بمعالجة المشاكل المشتركة التي تؤثر على البشرية.

واليوم، لا يوجد خطر يهدد البشرية أكبر من الفقر المدقع. فهناك ٤٠ في المائة من سكان العالم، أو ٢,٥ بليون نسمة، يعيشون في فقر مدقع على أقل من دولارين يوميا، في حين يعاني أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة الجوع وسوء التغذية. والإحصاءات المتعلقة بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مذهلة بدرجة أكبر؛ ففي معظم الحالات، يعيش ما بين ٦٠ إلى ٧٠ في المائة من السكان على أقل من دولار واحد يوميا، في حين يقل متوسط الأعمار المتوقعة عند الميلاد عن ٥٠ عاما.

وهذا بوضوح أمر غير مقبول في وقت يتمتع بقية العالم بمستويات غير مسبوقة من الثراء والتقدم التكنولوجي والعلمي. أما الفقراء، فإن حياتهم اليومية تجربة لا يود أحد أن يخوضها. ويجب ألا نسمح بأن تمر خمسة أعوام أخرى لنكتشف أنه لم يتحقق أي تقدم ونكتفي بمجرد تجديد نفس الالتزامات. ولذا ينبغي لنا أن نبتكر وسائل لإنجاز الأعمال بطريقة مختلفة جذريا وعلى نحو أسرع.

وثمة عدد من المجالات التي تتطلب اهتمامنا العاجل إذا كنا حريصين على إحراز تقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ والقضاء على الفقر في نهاية المطاف. وسأبرز عددا قليلا من هذه المجالات، التي نرى أنها الأكثر أهمية. وبصرف النظر عن تعريفنا للحكم الرشيد أو الفعال، فإن أهميته قد ثبتت في التنمية الاقتصادية – الاجتماعية المستدامة لأي دولة. ونعتقد أن من بين الملامح الرئيسية للحكم الرشيد أو الفعال وجود ثقافة سياسية تدعم المشاركة الشاملة والتنافسية؛ ومؤسسات وطنية قوية تطبق إستراتيجيات فعالة ومتماسكة للتنمية الوطنية؛ ومؤسسات فعالة للإدارة والإشراف، وبالتأكيد، تعزيز حكم القانون. ونحن نرى أن اعتناقنا لمبادئ الحكم الرشيد يهيئ الساحة لبلوغ أهدافنا العالمية والوطنية.

وتلتزم رواندا التزاما شديدا بهذه المبادئ وهي تخضع نفسها للتدقيق من جانب أقراننا الأفارقة بموجب الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وهذه الآلية مبادرة أفريقية تستهدف تعزيز الحكم الرشيد من خلال التقييم الذاتي البناء واستعراض الأقران. ونرحب بالإقرار بالتقدم الذي حققناه في الكثير من المجالات ونلتزم بمواصلة إدخال تحسينات في المجالات التي حددها تقرير استعراض الأقران.

ونعتقد، بروح المساءلة المتبادلة، أن مبادئ الحكم الرشيد السائدة على المستوى الوطني ينبغي أيضا أن توجه علاقاتنا مع شركائنا في التنمية. وينبغي منح جانبي النقاش الدائر حول الحكم اهتماما كافيا ومتساويا، ولا سيما أن فعالية المعونات هي في غاية الأهمية كذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونحن نعتقد أن تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادتها يمثلان مجموعة أخرى مهمة من التدابير التي من شأنها تحسين آفاق التنمية. وينبغي تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية باعتماد نهج مبني على الاحتياجات وتقديم المزيد من الدعم للميزانية ومساندة البرامج الوطنية للحد من الفقر وتقليل الهدر والنفقات العامة وتوجيه المعونات إلى القطاعات التي تعزز القدرات الإنتاجية بدلا من إدامة طابع الاتكالية.

إن من الأهمية بمكان أن يسعى شركاؤنا في التنمية لتحقيق المواءمة بين أهداف السياسات التجارية والإنمائية. وينبغي أن تكون السياسات التجارية تكملة لتحقيق الأهداف الإنمائية، لا أن تقوضها. ويجب أن نلزم أنفسنا من

جديد، مبدئيا وعمليا على السواء، بنظام تجاري مفتوح متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويقوم على عدم التمييز وعلى الإنصاف. فلن تُكتب الاستدامة لأي تقدم يحرزه بلد نام مثل رواندا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ما لم تُتخذ تدابير لتوفير فرصة أكبر لتلك البلدان في الوصول إلى أسواق العالم المتقدم النمو، وبذلك تزداد دخول هذه البلدان على المستوى الوطني ومستوى الأسر المعيشية.

ويتطلب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية موارد إضافية. ولذا فنحن نرى أن من الضروري زيادة المعونات. ونرحب بقرار بعض الدول المتقدمة النمو زيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة خلال الأعوام القليلة القادمة ونحن ممتنون لها. ونهنئ أيضا الدول التي بلغت أو تجاوزت الهدف المتفق عليه دوليا لتخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ونرحب بقرار الدول التي وضعت جداول زمنية لبلوغ أو تجاوز ذلك الهدف بحلول عام ٢٠١٥. وبالتالي، فإن التحدي يتمثل في ترجمة هذه الالتزامات إلى مدفوعات ملموسة وتنفيذ برامج حقيقية للحد من الفقر على أرض الواقع.

وأخطر التحديات لتنميتنا وبلوغنا الأهداف الإنمائية للألفية هو مستوى الأسعار غير المسبوق لطاقة الوقود الاحفوري من ناحية، وانخفاض قدرة توليد الطاقة الكهرمائية من ناحية أخرى.

وثمة خطر من أن النجاحات التي تحققت حتى الآن تجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يمكن أن ينعكس اتجاهها بسهولة إذا استمرت الاتجاهات الحالية لتكلفة قطاع الطاقة على ما هي عليه. ومن ثم، فإن الاستثمار بقوة في مصادر الطاقة البديلة المستدامة أمر بالغ الأهمية في الأجل البعيد. غير أنه يتعين علينا، في الأجلين القريب والمتوسط، أن نبحث عن وسائل لتخفيف آثار صدمات أسعار الطاقة إذا كنا حريصين على مواصلة وتسريع السعي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا تزال ويلات الحروب تسبب خسارة فادحة في الأرواح البشرية ومعاناة مجتمعات بأسرها. وتشكل الصراعات الدائرة في بعض أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وتستلزم أن نبذل جهودا جماعية للتوصل إلى تسويات سياسية لهذه الصراعات.

وقد علمتنا تجربتنا الأليمة في رواندا أن السلام له ثمن. فلا يمكن أن يكون هناك سلام بدون مصالحة والاعتراف بحقوق ومصالح جميع الشعوب، بما في ذلك حقوق الدول في الوجود وحق تقرير المصير. وتعلمنا أنه لا يمكن ولا ينبغي إعلاء حقوق مجتمع على آخر. وتعلمنا قيمة التقاسم وقيمة أن تعيش المجتمعات جنبا إلى جنب في سلام واحترام متبادل.

ويسعد رواندا أن تسهم في تعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال إسهاماتها بقوات عسكرية وأفراد شرطة في بعثات حفظ السلام للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السودان وليبريا وكوت ديفوار وجزر القمر. ونحن ملتزمون بمواصلة هذه الإسهامات حسب الاقتضاء وطالما سمحت مواردنا بذلك. وينبغي لمجلس الأمن والأمانة العامة أن يواصلا العمل صوب عمليات أكثر اتقانا وأكثر فعالية لحفظ السلام وصوب مشاركة أكبر للمنظمات الإقليمية في تسوية الصراعات وصوب ترسيخ الدروس المستخلصة من الماضي. وثمة حاجة عاجلة أيضا إلى إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجالي تسوية الصراع وحفظ السلام.

ونرحب ترحيبا حارا بالإصلاحات التي تم اعتمادها خلال الدورة السابقة للجمعية العامة. ونغتنم هذه الفرصة لنهنئ السيد يان إلياسون، رئيس الدورة الستين، وجميع

الدول الأعضاء على الإصلاحات، بما فيها تشكيل لجنة بناء السلام، وإنشاء مجلس حقوق الإنسان وتجديد الالتزامات بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في حزيران/يونيه. وتم إحراز تقدم مشهود بشأن إصلاح الإدارة، بما في ذلك إنشاء مكتب لقواعد السلوك، وتعزيز حماية المبلغين عن المخالفات وإصلاح إجراءات المشتريات لمنع الفساد. ونتطلع إلى العمل مع الوفود الأخرى خلال هذه الدورة بغية تحسين الترابط والكفاءة والفعالية داخل الأمانة العامة، ومواصلة استعراض ولايات المنظمة، حتى يتسنى تعزيز الأمم المتحدة لتستجيب بصورة أفضل لتوقعات الدول الأعضاء.

ويحدونا الأمل في أن تتمكن دورة الجمعية العامة هذه من إحراز تقدم أكبر في ما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. ورواندا تؤيد الموقف الأفريقي المشترك بشأن هذه المسألة وتؤمن بأن إصلاح أساليب عمل المجلس لتعزيز شفافيته ومسؤوليته أمر أشد إلحاحا. وينبغي لعملية الإصلاح أن تمكن الدول غير الأعضاء في المجلس من المشاركة بصورة أكثر فعالية في عملياته التداولية وعملياته لاتخاذ القرار، وخاصة بشأن المسائل التي تؤثر على الأعضاء. والمجلس بعد إصلاحه ينبغي أن تراه جميع الدول، وخاصة الدول الصغيرة، أيسر وصولا وشفافية ومصداقية وشرعية.

وفي الأشهر القليلة المقبلة، ستنتخب الجمعية العامة أمينا عاما جديدا بناء على توصية مجلس الأمن. وتؤيد رواندا الموقف الأفريقي المشترك بأن يكون الأمين العام المقبل من آسيا. وبالنسبة لعملية الانتخاب، نطالب بتحري المزيد من الشفافية في تلك العملية وفقا للميثاق والمبادئ الأساسية للديمقراطية.

وفي الختام، وفي الكوكب المتعولم اليوم، فإن تكافلنا لم يكن أبدا أكثر وضوحا بذاته مما هو عليه الآن. ونتيجة لذلك، باتت حتمية عملنا المشترك أكبر من أي وقت مضى. ومرة أخرى، تقع المسؤولية علينا جميعا في ترجمة تحدياتنا وفرصنا العديدة إلى مصير مشترك لتوفير السلام والأمن والازدهار للجميع.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فوزي بن عبد المجيد شبكشي، الممثل الدائم للملكة العربية السعودية.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية): يشرفني أن ألقي كلمة المملكة العربية السعودية نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية.

ويسعدني في البداية أن أعرب لكم، سيدتي الرئيسة، ولبلدكم الشقيق عن صادق التهانئ بمناسبة توليكم رئاسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وكلي ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية ودرايتكم الواسعة بالشؤون الدولية هي خير ضامن لحسن سير أعمال الدورة ونجاحها. ولا يفوتني أن أعبر عن الشكر والتقدير لسلفكم، معالي وزير خارجية السويد، يان إلياسون، الذي أدار أعمال الدورة السابقة بكل حكمة واقتدار. إن الجهود الدؤوبة والمساعي المتواصلة لمعالي الأمين العام، السيد كوفي عنان، كان لها أكبر الأثر في تفعيل دور الأمم المتحدة والحفاظ على مبادئها رغم ما نشهده من تحديات متنامية وظروف صعبة. فله منا كل شكر وتقدير ودعم.

يواجه العالم اليوم مشكلات كونية متعددة لا يمكن إيجاد حلول ناجعة لها إلا في إطار تعاون متعدد الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة. والمعاناة الإنسانية الناتجة عن الفقر والجوع وسوء التغذية وانتشار الأوبئة والأمراض ومخاطر الكوارث الطبيعية ما زالت تتحدى جهود المجتمع الدولي في سبيل معالجتها والقضاء عليها. ورغم أن هذه المشكلات

الكونية لا تفرق بين الناس بحسب لونهم أو دينهم أو جنسيتهم، فإنها تصيب المجتمعات الأكثر احتياجا أكثر من غيرها، مما يؤكد على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته في تضافر الجهود وتنسيقها ومنح جهود مكافحتها الأولوية اللازمة.

ومنطقة الشرق الأوسط تشهد مرحلة عصيبة تتلاقى وتتقاطع فيها أزمات متعددة في نفس الوقت، من استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسورية ولبنان إلى تفجر الأوضاع على الحدود اللبنانية الإسرائيلية وما تلاها من غزو مدمر إلى تحديات عدم الاستقرار والنزاع الطائفي في العراق إلى أزمة البرنامج النووي الإيراني. وهذا التعدد المتزامن لبؤر التوتر في المنطقة يوفر بطبيعة الحال مناخات مناسبة لتنامي التطرف ومخاطر الإرهاب التي تواجهنا جميعا. ويهدد بعواقب وخيمة لا تُحمد عُقباها. كل ذلك يحتم علينا أن نرفع الصوت عاليا في التحذير من استمرار تراخي الجهود الدولية والاكتفاء بإدارة الأزمات بدلا من السعي الجاد إلى إيجاد الحلول الشاملة والعادلة والمستندة إلى مبادئ القانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية بعيدا عن ازدواج المعايير وانتقائيتها وانحيازها.

ولا شك أن مفتاح الحل الذي تتقاطع عبره جميع هذه الأزمات، يكمن في إحياء مسيرة السلام لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، الذي يعد أقدم الصراعات الدولية في العصر الحديث، والذي يؤثر استمراره سلبيا في فرص التوصل إلى حلول ناجعة لبقية الأزمات. فاستمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين يمثل تحديا صارخا للقانون الدولي، وانتهاكا فاضحا لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، واستهتارا مشينا بقرارات الشرعية الدولية. هذا هو لب المشكلة في الشرق الأوسط. وقد وصلنا إلى مرحلة لا يمكن معها قبول المزيد من التسويف والمماطلة واجترار الفشل تلو الفشل، مما يضع المجتمع الدولي برمته، وخاصة قواه الفاعلة، وجها لوجه أمام حتمية تحمل المسؤولية الكاملة عن وضع الحل السلمي العادل، والدائم، والمتوافق مع مبادئ الشرعية الدولية، موضع التطبيق الفعلي والعاجل.

إن حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي يجب أن يوضع في إطاره الصحيح المتعلق بالتوفيق بين حقوق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي عبر دولتين متجاورتين تنعمان معا بالأمن كنتيجة بديهية لتحقيق السلام. فالسلام هو الذي يوفر الأمن وليس العكس. إن أسس الحل واضحة ومعروفة، وقد عبرت عنها رؤية الرئيس الأمريكي لحل قائم على دولتين، وهي تتسق مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومع المبادرة العربية للسلام التي أجمعت عليها الدول العربية منذ قمة بيروت. لكن ما ينقصنا، ونجد أن الحاجة ملحة إليه، هو أن تقترن هذه الرؤية ببرنامج عمل واضح له إطار زمني محدد.

ومع الأسف، فقد تم تصوير المشكلة على أنها بالغة التعقيد وغير قابلة للحلول الاعتيادية، ووضعت ضوابط استثنائية، بحجة الضرورات الأمنية، تعطي الحق لأحد طرفي الصراع في أن يحدد منفردا أسس التفاوض وشروطه، وأن يختار من يفاوضه بنفسه، وأن يُسمح له بمخالفة ما يبرمه من اتفاقات، وأن يتم التغاضي عن استخدامه المفرط، وغير المشروع، للقوة الغاشمة من أجل فرض الأمر الواقع. ليس غرضنا هنا الدخول في سجالات غير مجدية، لكن من المهم إدراك أن مسيرة السلام قد عانت الكثير بسبب هذه الاستثناءات غير المتوافقة مع وحدة المعايير وتوازن الاستحقاقات.

ويتطلب إحياء مسيرة السلام تعاونا جادا من أجل تحقيق الحل القائم على دولتين في وقت معقول. وبالنظر إلى ما أثبتته الأحداث الأخيرة من استحالة التوصل إلى حلول عسكرية تحفظ أمن ومصالح الأطراف المعنية، فإن حاجتنا

ملحة اليوم إلى استخلاص الدروس من نتائج فشل عملية السلام السابقة، بسبب المبالغة في التركيز على القضايا الإجرائية والمرحلية، واستنفاد الجهد في محاولة وضع ترتيبات أمنية مؤقتة، وإجراءات تبادل للثقة، كانت تفضي عمليا إلى تمكين أعداء السلام من تهديد وتقويض العملية برمتها. فالمطلوب هو تغيير جوهري في نظرتنا تجاه كيفية تحقيق السلام العادل والشامل، وذلك بالعودة إلى أساس الصراع ولب المشكلة، وإيجاد آلية فعالة تكفل الدخول مباشرة في مفاوضات سلمية تبحث قضايا الوضع النهائي، وتشمل القدس والحدود واللاجئين والترتيبات الأمنية المتبادلة، عبر صفقة تاريخية شاملة تسمح بتحقيق الاختراق المطلوب.

لقد اتضحت معالم الحل المنشود منذ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١ (د-٢) عام ١٩٤٧، القاضي بتقسيم فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني إلى دولتين إحداها عربية والأخرى إسرائيلية، واقتراح توصية الجمعية العامة حدودا واضحة لكل من هاتين الدولتين. وصدر منذ ذلك الحين مئات القرارات عن مجلس الأمن وعن الجمعية العامة، ومن بينها قرار مجس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي أكد على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. وطالب بانسحاب القوة الإسرائيلية من المناطق التي تم احتلالها عام ١٩٦٧، كما أكد على ضرورة إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وها نحن، بعد مرور ٣٩ عاما، نجد أن الشعب الفلسطيني ما زال محروما من ممارسة أبسط حقوقه الطبيعية في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس العربية.

بالأمس القريب، قامت إسرائيل بعدوان وحشي على لبنان، دمرت فيه البنية التحتية اللبنانية، وشردت ثلث سكان لبنان، وقتلت وجرحت الآلاف من المدنيين، نساء وأطفالا وشيوخا. فماذا كانت النتيجة؟ هل تشعر إسرائيل أنها أكثر أمنا بالفعل؟ إن الإنجاز الإسرائيلي الوحيد هو التدمير والخراب وإثارة الكراهية وتعميق مشاعر العداء. ولا نعلم كم من المآسي والضحايا سنتحمل، ويتحمل معنا العالم، قبل أن يقتنع الجميع بأنه لا يمكن للحلول العسكرية أن تنجح.

إن المملكة العربية السعودية تجدد التأكيد على دعمها الكامل للحكومة الشرعية اللبنانية في بسط كامل سلطتها ونفوذها على كامل التراب الوطني، وتدعو الأشقاء في لبنان إلى توحيد كلمتهم ومواقفهم ليتسنى للبنان أن ينعم بالأمن والنماء. وإذ نؤكد على ضرورة التزام جميع الأطراف بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فإننا ندعو إلى تحقيق انسحاب إسرائيلي سريع من مزارع شبعا التي تعترف إسرائيل بأنها محتلة، وإلى العودة إلى اتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ بين لبنان وإسرائيل. فهذا هو السبيل الوحيد لعودة الأمن والاستقرار، وعدم العودة إلى ما كانت عليه الأوضاع قبيل المواجهات الأخيرة. وفي إطار التزامنا العاجل بدعم جهود إعادة الإعمار في لبنان، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تحميل إسرائيل مسؤولية التعويض العادل عما لحق بلبنان من تدمير وخسائر من جراء العدوان، حيث أن أحد أسباب تكرار المآسي الناتجة عن تعرض لبنان لسبعة اعتداءات متتابعة هو إعفاء المعتدي من المحاسبة.

إننا نشعر بأسى بالغ، وقلق عميق، لتدهور الأوضاع الأمنية في العراق، وما يشهده من صدامات وأعمال عنف وتفجير. فغياب الأمن والاستقرار في العراق لا يزال يعيق مساعي الدول الراغبة فعلا في مساعدة العراق على تجاوز محنته، وإعادة تأهيل اقتصاده، والبدء بإعادة إعماره. وتؤكد المملكة العربية السعودية، في كل الأحوال، على أهمية ترسيخ وحدة العراق، واحترام استقلاله وسيادته، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. كما ندعو المجتمع الدولي إلى دعم برنامج الحكومة العراقية الشرعية، برئاسة نوري المالكي، الهادف إلى تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، وإحياء مؤسسات الدولة

الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، ونزع سلاح الميليشيات.

لقد أدركت الدول منذ عهد بعيد أن انتشار الأسلحة النووية يقوض أمنها بصورة خطيرة، وبمرور الوقت، أعدّت شبكة من المعاهدات والضوابط الدولية ترتب عليها التزامات ثنائية ومتعددة الأطراف، غير أن الالتزامات تفقد قيمتها إن لم يدعمها الامتثال الكامل لها. ولا بد من الاعتراف بالعواقب الوخيمة جدا لاستخدام هذه الأسلحة على السلم والأمن الدوليين، سواء في الحرب بين الدول أو بيد مجموعات إرهابية.

إن المعالجة الفعالة لمشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل تتطلب التخلي عن ازدواجية المعايير، والتأكيد على أهمية خلو منطقة الشرق الأوسط برمتها، بما فيها منطقة الخليج، من الأسلحة النووية. فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة المدججة بكل أنواع أسلحة الدمار الشامل، التي لا تخضع مطلقا لأي شكل من أشكال الرقابة. وفي الوقت الذي نؤيد حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك الحصول على المعرفة والتقنية النووية السلمية، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بطريق المفاوضات والحلول السلمية للمسألة النووية الإيرانية، خاصة، وأن ما تعلنه إيران دوما عن أن برنامجها النووي يقتصر على الاستعمالات السلمية، يوفر أرضية مشتركة لم تستنفد بعد.

وانطلاقا من حرص المملكة العربية السعودية وشقيقاتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تدعيم وتطوير علاقاتها مع جمهورية إيران الإسلامية، فإننا نأمل من الحكومة الإيرانية التجاوب مع الدعوات المتكررة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الإماراتية المحتلة.

إن ظاهرة الإرهاب الدولي باتت مصدر خطر على الجميع، وما زالت الأعمال الإرهابية تختبر تصميمنا على محاربتها، وتمتحن عزيمتنا على التصدي لها. ليس للإرهاب مبررات مقبولة، لكن له جذور ومسببات ينتعش في ظلها، ويتغذى من تفاقمها. وكما أنه من الضروري تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، فإن تحقيق نجاح حاسم ضد الإرهاب يتطلب العمل الحثيث على تجفيف منابع الفكر المتطرف، الذي لا يزدهر إلا في مناخات شعور الشعوب باليأس والإحباط والغضب من جراء حرمانها من ممارسة حقوقها المشروعة وعدم معالجة قضاياها الملحة.

والمملكة العربية السعودية، التي هي من أبرز المستهدفين بالإرهاب، أدانت الإرهاب بكل أشكاله وصوره، وحققت نجاحات ملموسة في التصدي له. وقد انضمت المملكة إلى معظم الاتفاقات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، وإلى الاتفاقية العربية، واتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب. كما اقترح خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، تحت مظلة الأمم المتحدة. وتبادل المعلومات الحية في وقت مبكر هو الطريق الوحيد لاستباق خطط الإرهابيين الشريرة. ويمكن إيجاد حلول مبتكرة لتجاوز بعض التحفظات المتعلقة بحساسية المعلومات وسرية مصادرها.

وإذ نجدد التزامنا بمساندة الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، والمشاركة الفاعلة فيها، نود أن نلفت نظر دول العالم وشعوبها إلى مشاعر القلق التي ترتفع في أنحاء عديدة من العالم إزاء الانحراف في مسار وأهداف هذه الحملة، واستغلالها أسوأ استغلال من قبل قوى التطرف ودعاة التصادم بين الحضارات والثقافات. ومن المهم، في هذا الصعيد، إعادة تقييم مدى نجاح وفعالية الأدوات المستخدمة في محاربة الإرهاب والتطرف. وعلينا جميعا إعادة التأكيد

على أنه لا يوجد دين يدعو إلى الإرهاب، وأن الأديان كلها تدعو إلى القيم النبيلة، ولا يصح تحميلها أوزار بعض الضالين من المنتسبين إليها.

ومن هذا المنطلق، تعلن المملكة العربية السعودية رفضها واستهجانها لاتهام الإسلام بالإرهاب والعدوانية، وتدعو جميع الراغبين بتبين موقف الإسلام والمسلمين من الإرهاب إلى أخذ معلوماتهم من المصادر الحقيقية، مثل برنامج العمل العشري الذي أقرته دول منظمة المؤتمر الإسلامي في القمة الإسلامية الاستثنائية التي عقدت في المملكة العربية السعودية. ومما لا شك فيه أن نجاح الحملة الدولية ضد الإرهاب يتوقف على تمسكنا جميعا بقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان، وبالأعراف والقيم الإنسانية، وباحترام الأديان المختلفة.

إن استمرار المعاناة الإنسانية في دارفور أمر غير مقبول لنا جميعا، ونأمل أن تُمنح الجهود القائمة حاليا لتصحيح الوضع فرصة كافية للنجاح، بحيث يتم وضع حد سريع لهذا الصراع المدمر، الذي يخسر فيه الجميع دون مبرر. فالسلطات السودانية التي حققت إنجازا تاريخيا في تحقيق المصالحة في الجنوب، تتعاون بإيجابية مع جهود تحقيق المصالحة في دارفور، وترحب بانتشار قوات منظمة الوحدة الأفريقية لهذا الغرض، وهي القوات التي تعهدت الدول العربية بتوفير ما تحتاجه من دعم وتمويل. ونخشى أن تجاوز سيادة السودان، بإرسال قوات دولية دون موافقته، يحولها إلى جزء من المشكلة، بدلا من أن تكون أداة للحل.

والمملكة العربية السعودية, وهي دولة نامية، تسهم في دفع عملية التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، ومنحتها المساعدات السخية لتمكينها من مواجهة مشاكل الفقر والتخلف، وذلك من خلال مؤسساتنا الوطنية، ومن خلال المؤسسات الدولية والإقليمية. وتقدر المساعدات الاقتصادية الرسمية للمملكة، خلال العقود الثلاثة الماضية، بحوالي ٤ في المائة من إجمالي ناتجنا الوطني، وهي أعلى نسبة في العالم. وفي مجال تخفيف عبء الديون، تنازلت المملكة عن ما يزيد على ٦ بليون دولار من ديونها المستحقة على الدول الأكثر احتياجا.

ولضمان استمرار النمو الاقتصادي، حرصت المملكة على الوفاء بتعهداتها بالنسبة لاستقرار الأسواق البترولية، فزادت طاقتها الإنتاجية لضمان توفر الإمدادات البترولية الكافية، وللحد من ارتفاع أسعار البترول بشكل غير طبيعي. وقد أسست المملكة منتدى الطاقة، واستضافت أمانته العامة بالرياض، ليكون منبرا لبحث أوجه وفرص التعاون والحوار بين الدول المستهلكة والمنتجة، لتكثيف التعاون فيما بينها، في سبيل استقرار أسواق البترول، باعتباره سلعة استراتيجية مهمة لاستمرار النمو الاقتصادي العالمي.

إن عالمنا يمر بتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، تزداد سرعة حركتها، وتتشعب وتتعقد صلتها أكثر فأكثر بالعوامل المختلفة في الزمان والمكان. لذا، فإننا جميعا مطالبون بالتعاون في إيجاد مناخات صحية لبناء علاقات سلمية ومتوازنة بين الدول، أساسها العدل، والثقة المتبادلة، والشراكة الحقيقية، وبما يمكننا من مواجهة تحديات المستقبل بإرادة أكثر صدقا في الالتزام، وأسلوب أكثر موضوعية في التناول، وآليات أكثر فعالية في التنفيذ، مما يعود بالخير على البشرية جمعاء.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد. واسمحوا لي أن أُذكر الممثلين بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد مدة البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد، بعشر دقائق للبيان الأول، وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد مفرويانس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أعتذر، سيدتي الرئيسة، على أخذ الكلمة في هذا الوقت المتأخر. أعلم أنني أستغل قدرتك الكبيرة على التحمل، غير أنني آمل أن تتحمليني لبضع دقائق.

ومن الواجب عليّ أن أرد على البيان الذي أدلى به آنفا معالي السيد عبد الله غول، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في تركيا.

وأود أن أعرب عن شعورنا بالأسف وخيبة الأمل فيما يتعلق بأربعة جوانب من بيانه. والجانب الأول هو إشارة السيد غول إلى ما يسمى جمهورية قبرص الشمالية التركية، التي تدل الإشارة إليها على عدم التزام تركيا بإعادة توحيد قبرص، والتزامها فقط بالتطلعات الانفصالية للنظام المنفصل الذي أنشأته في المنطقة التي ما برحت تحتلها من قبرص.

والجانب الثاني هو إشارة السيد غول إلى إقامة ''شراكة جديدة مبنية على المساواة السياسية''، وهذا يتثبت أن تركيا قد تخلت عن الاتفاقات الملتزم بها حتى من جانب القيادة القبرصية التركية، والتي تصف الشكل الذي تتم به تسوية مشكلة قبرص على أنه اتحاد ثنائي المنطقة وثنائي الطائفة.

والجانب الثالث هو تقييم السيد غول لمبررات العملية التي اتفق عليها قادة الطائفتين في قبرص في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ومن الواضح أن هدف السيد غول من وراء ذلك هو التنصل من إيجاد أرضية مشتركة للمفاوضات، وإحياء خطة عنان بالشكل الذي رُفضت به من قبل في استفتاء شعبي. وفي حين أن اتفاق ٨ تموز/يوليه يهدف بوضوح إلى تمهيد السبيل لإجراء مفاوضات كاملة بين القيادتين، من الجلي أن تركيا تحاول أن تخرج على هدف وغرض هذا الاتفاق، الذي يركز على الأعمال التحضيرية وعلى إحراز تقدم موضوعي قبل الوصول إلى مرحلة المفاوضات الكاملة.

وأخيرا، أود أن أشير إلى الادعاء الذي لا مبرر له الذي أدلى به السيد غول بأن القبارصة الأتراك يعيشون في عزلة. ويعود عدم توفر التنمية الاقتصادية الكافية للطائفة القبرصية التركية، إن كانت هناك أي تنمية، إلى عواقب الغزو التركي وحده الذي ترك الجزء الشمالي من قبرص تحت احتلال غير قانوني؛ وإلى سياسة قيادتكم الرامية إلى إيجاد كيان قانوني منفصل، وإلى رفضهم الاستفادة من الإجراءات والأنظمة القانونية الموجودة حاليا.

ولذلك فإن الإشارات إلى ''القيود المجحفة'' المفروضة على القبارصة الأتراك – كما اختارت تركيا أن تسميهم – هي إشارات مضللة للغاية، كما أوضح رئيس قبرص فخامة السيد تاسوس بابادوبولوس في كلمته في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ أمام هذه الجمعية (انظر A/61/PV.11).

السيد مولاحسيني (جمهورية إيران الإسلامية): اليوم وجهت وزيرة الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة اتهامات لا أساس لها ضد بلدي.

وجمهورية إيران الإسلامية، التي هي ضحية للإرهاب، لديها دافع قوي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأولى بالمملكة المتحدة أن توقف دعمها لإرهاب الدولة في الشرق الأوسط الذي تسبب مؤخرا في قتل المئات من الأبرياء، وأولى بها أن توقف دعمها للمجموعات الإرهابية التي تعمل بنشاط ضد البلدان المجاورة من أراض تقع تحت احتلالها العسكري.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية، نقترح على المملكة المتحدة بكل تواضع ألا تضع نفسها ندا للمجتمع الدولي.

فمؤخرا، أيد ١١٨ بلدا من بلدان حركة عدم الانحياز بقوة برنامج إيران النووي. وعلاوة على ذلك، تعلم المملكة المتحدة علم اليقين من الذي يعيش في عزلة في هذا العالم، بل وداخل بلده.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٤٥.